

0.41

عُلا محمد مسلم ضهير

المشرف

الأستاذ الدكتور: نهاد موسى

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

آب ۲۰۰۱

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع: / / التاريخ: / /

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2001/8/15 وأجيزت

أعضاء اللجنة

التوقيع

.....
.....
.....
.....

- 1- الأستاذ: نهاد ياسين الموسى (رئيساً)
- 2- الدكتور: إبراهيم محمود خليل (عضواً)
- 3- الدكتور: عبد الله نايف عنبر (عضواً)
- 4- الدكتور: عبد الحميد مصطفى السيد (عضواً)

إهداء

إلى أبويّ أحنّ إلى دفنهم..
وتوق الرضى ..
وإلى آباء أعتز بالتلمذ عليهم..
ورجع الصدى..
وإلى نخلة ساقطت عليّ عذب الجنى..
وزنابق.. أغدو بهم .. طول المدى..
شكراً لأنكم كنتم .. حتى أكون !

شكر وتقدير

أتقدم ◻ ممتنة ◻ بجزيل الشكر وخالص التقدير إلى كل من كان سبباً في إنجاز هذه الأطروحة، كل من أعانني بنقد أو توجيه أو نصح أو دعاء .. وكل من كان معي في الضيق والسعة.

أما الشكر الخاص والامتنان المتصل فلأستاذي الكريم ومشرفي: الأستاذ الدكتور نهاد الموسى.. وليست كلماتي كافية لأن تزجي له تقديري واحترامي ووفائي ودعائي..

والشكر كله لأعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بالموافقة على قراءة أطروحتي وتقويمها بأنظارهم ومساءلتهم وفائض علمهم..

وأما من أود أن أهدي لهم عرفاني وإخلاصي فأساتذتي في تخصص العربية.. أخص منهم من ملأني بحب اللغة والهيام بأوديتها الشائقة، من ابتدأ بي هذا الدرب في جامعة الإمارات العربية المتحدة، ومن أعانني على استكمال ما بدأت في الجامعة الأردنية..

وأختم بما بدأت به بالشكر الموصول لكل من كانت دراستي على عينه .. أو مد لي يده.. أو حرك لي بالدعاء والابتهال روحه وقلبه..

فهرس المحتوى

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
إهداء	ج
شكر وتقدير	د
فهرس المحتوى	هـ
ملخص باللغة العربية	ح
المقدمة	١
الفصل الأول : الجواز النحوى	٧
- مدخل حول بنية الجملة العربية	٨
- إعادة الترتيب	١٨
• في الجملة الاسمية	٢٠
• في الجملة الفعلية	٢٣

٢٨ - الحذف

- ٣٠ • في الجملة الاسمية
- ٣٢ • في الجملة الفعلية

٣٥ - الفرق بين الأحكام الواجبة والجائزة

٣٩ الفصل الثاني : سياق الحال

- ٤٠ - مدخل في الحد والمفهوم
- ٤٢ - في درس اللغوي العربي القديم
- ٥٢ - في درس اللساني الحديث
- ٦١ - في البنية والمكونات

٧٠ الفصل الثالث : الجواز النحوي وعلاقته بسياق الحال

- ٧١ - مدخل حول سياق الحال بوصفه أصلاً في عمل النحاة

- المتكلم مجوزاً

- في النظم ٧٤
- في الإعراب ٨١

- المخاطب مجوزاً

- في النظم ٨٣
- في الإعراب ٨٦

- المحيط الخارجي مجوزاً

- في النظم ٨٧
- في الإعراب ٩٠

الخاتمة

٩٣

٩٦

١٠٤

قائمة المصادر والمراجع

الملخص باللغة الإنجليزية

٥٤٥٥٤٩

ملخص

(وجوه الجواز النحوي وعلاقتها بسياق الحال)

إعداد: علا محمد مسلم ضهير

إشراف: الأستاذ الدكتور نهاد الموسى

تتناول هذه الأطروحة المعنونة بـ "وجوه الجواز النحوي وعلاقتها بسياق الحال" موضوع الجواز النحوي، وهو جانب من الأحكام النحوية التي زخرت بها المصنفات التراثية للنحاة العرب الذين وصفوا وجه الكلام وقعدوا اللغة من خلاله، هذا الحكم الذي اتخذ كثير من صوره النظر أو الإعراب في بناء الجملة العربية بناء يخالف البنية الأساسية للجملة المطابقة لأصل القاعدة، وإذا تعدد الأسباب التي تدعو الجملة العربية إلى الخروج على أصل القاعدة؛ فقد تخصص البحث في موضوع الجواز في هذه الأطروحة في واحد من هذه الأسباب، وهو المسمى بـ "سياق الحال" Context of Situation. أو ما كان يطلق عليه القدامى لفظة المقام أو مقتضى الحال أو الحال المشاهدة.

وقد جاءت هذه الأطروحة - بناء على ما تقدم - في فصول ثلاثة، اختص الأول بالجواز النحوي حكماً في كتب النحاة، واتخذ الفصل الثاني "سياق الحال"، وتنبه في الدرس اللساني قديمه وحديثه، موضوعاً له، أما الفصل الثالث فكان للنظر في العلاقة بين الفصلين

السالفين، فقد تلمس الوجوه الجائزة في التراث النحوي العربي والتي تعلق بجودزها بسياق الحال في أركانها المختلفة.

وكان من هم البحث أن يقارب المشروع النحوي التراثي من خلال أنظمة لسانية استقرت في الدرس الحديث في نظريات ومدارس الوظيفة وعلم اللغة الاجتماعي، والكشف - من بعد - عن مظهر تجلي موضوعية تبرزت من القس أو النصف، هذا المظهر أعني به الإضاءات الفائقة، والإلماحات الدكية التي كانت في جهد النحوي القديم في وصفه لمبانيه وضبطه لقواعده، هذه الإشارات التي تكاد تنطق بالنظرية كاملة التي فضجت واسنوت عند من جاء من بعد ابتداء بدي سوسير ومروا بفيرث، وانتهاء بالوظيفية الجدد والنداوليين ومن سار على نهجهم.

في البدء

الحمد لله جلّ وعلا، ذي الأسماء الحسنى والصفات العُلا، والصلاة والسلام على خير الورى، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى. وبعد...

لا يزال التراث النحوي العربي إلى يومنا هذا يُشكّل مرجعاً مُشكلاً للباحث المختص، يُعدّ مرجعاً من خلال صدور كثير من الدراسات والأبحاث عن منبعه الثرّ الأصيل، ويعدّ مُشكلاً لأسباب تزايد عند محاولة حصرها؛ فهو مُشكّل في تنوّعه وثرّائه، ومُشكّل في تمدده واتساعه، ومُشكّل في عدم الكشف عن منهجه في الوصف والتّحديد. هذه الإشكالات تبدّي بجلاء عند محاولة مُقاربتّه في مسألة من مسائله، أو زاوية من أنظاره. حيث نجد المسائل المُفترقة تتداخل فيما بينها باتّساق يقوم بين الخفاء والجلاء، فنكاد نبصره، ولا نبصره. ونراه في أصوله يصدر عن ملاحظ نجد لها اليوم أسماء؛ بيد أنه لم يُسمها. وهكذا يظل المتلمس للتراث النحوي المُستبطّن للدرس اللغوي الحديث، يسعى بين أفياء يشعر أنه فيها ابن قريب، ولكنه متى حاول النطق أو الكلام، ندّت عنه لغة تفارق تلك اللغة في دلالاتها، وإن ملئت بأصواتها وأجراسها.

ولما كان الوصول إلى مقارنة تلك الأصول المُحكّمة التي صدر عنها النحاة العرب القدماء في وصفهم الظاهرة النحويّة وتفسيرها ممهوراً بالاستضاءة بالأنظار اللسانية الحديثة، فلا بأس من أطراح فكرة تنازع الفضل بين ماضٍ لم يسعفه التأطير بمنهجية حاسمة لمادة غزيرة ممتدة، وحاضرٍ لم تستجد له المادة لتحكم لما توافر من المنهج والنظرية. ولا بأس إذن من

إعادة النظر في التراث النحوي العريض بُغية توصيفه وتصنيفه، ليقرب مُتَنَاولاً من الفهم الحديث للمادة والمنهج وليغدو حافظاً لابن اللغة اليوم على استعادة ثقته بكفاءته وكفايته في تسديد القول وتمحيص النظر، بما لا يتخالف مع طبيعة الفكر الإنساني بشكل عام في قديمه وحديثه.

وتأتي أطروحة "وجوه الجواز النحوي وعلاقتها بسياق الحال" منسجمة مع الفكرة سابقة الطرح، حيث تسعى هذه الدراسة لتتبع إحدى مسألتين رئيسيتين في الأحكام النحوية (الوجوب والجواز)، هذه الأحكام التي يخرجها على أصل القاعدة أو الحدّ مثلت مساحة واسعة في الأبواب النحوية، ومن ثم تعددت الضوابط التي تحكم إليها للمحافظة على السلامة أو الصحة اللغوية، ومن هذه الضوابط "سياق الحال" الذي تعمده هذه الدراسة ضابطاً متعيناً في توجيه أحكام الجواز المختلفة.

إن القول بتأثير المقام الخارجي - أو ما يسمى بسياق الحال - على الصحة اللغوية في تراكيبها ودلالاتها، هي إحدى المقولات الأكثر شيوعاً في النظر اللساني الحديث، بخاصة ما ينبثق عن المدرسة السياقية واللسانيات الاجتماعية والوظيفية. وليس الانتقال اللساني الحديث من علم لغة الجملة إلى علم لغة النص إلا بسبب مراعاة السياق المقامي للنص بشكل بارز، وما يتصل به من أحوال المنشئ والمتلقي والظروف الخارجية الأخرى.

وبالبحث الناقد في التراث النحوي العربي لا تُخطئه البصيرة في المثول أمام نصوص كثيرة - رغم تناثرها - قد اتخذت مَلَحَظَ سياق الحال ضابطاً في التقعيد لأوجه من القول

مختلفة، ومحددًا في وصف الظواهر النحوية - كثير منها - وكأنَّ النحاة في هذه النصوص - كما يخطر لذهن الباحث - يَسْتَبْطِنُونَ رؤية معينة يوجهون القول بحسبها، وإن كانوا في كثير من الوقت لا يصريحون.

ومن هنا تتجه هذه الدراسة، لتصفّح التراث النحوي العربي، مُجِيلة النظر في الأحكام النحوية التي اتخذت صفة الجواز، والبحث عن مدى تأثير "مراعاة المقال للمقام" أو "مراعاة الكلام لمقتضى الحال" على توجيه الحكم بالجواز، وما ينبجم عنه من مخالفة الأصل والخروج عليه. وتسعى الدراسة من خلال هذا إلى الإجابة على سؤال: هل يُمكن أن يعدَّ سياقُ الحال أحدَ الضوابط التي اعتمدها النحاة العرب في القديم في تعييدهم للظاهرة النحوية، والتي صدروا عنها في وصف المنطوق الكلامي وضبطه؟ وبخاصة في دراسة حكم الجواز نموذجًا للظواهر أو الأحكام النحوية المقصودة.

وَلَتَمَثَّلُ ما سبقت الإشارة إليه تأتي هذه الدراسة في فصول ثلاثة.

الفصل الأول

الجواز النحوي:

كان بدء الرسالة بهذا الفصل مما يستوجبه منطق العمل، حيث تعرّض الفصل لدراسة بنية الجملة العربية، وما تحكم إليه من موجّهات في ضبط عناصرها في علاقاتها، وكيف تمثّل للنحاة منهجٌ ينفذون من خلاله إلى محاكمة أطراد اللغة في أنساقها المتواترة، وردّ ما فارق هذا المطرّد إلى بنية أساسية لا يُقبل أن يُشَدَّ عنها إلا مع الاضطرار إلى سوق المبررات

العائدة إلى أحد نوعين من السياق، إما المقالي أو المقامي، وهي ما تسمى القرائن. وتوقف الفصل إلى أبرز ظواهر الخروج على الأصل في بنية الجملة العربية، ونعني بها ظاهرتي تغيير الرتبة والحذف، والصور التي تأتي عليها الجملتان الاسمية والفعلية حين تطرأ عليهما هذه الطوارئ، واختتم الفصل بإشارات تلمح إلى فروق قائمة بين نوعي الأحكام المتفقة في الخروج على الأصل المطرد، والمختلفة في الوجوب والجواز.

الفصل الثاني

سياق الحال:

يُعرف هذا الفصل من الدراسة بالجزء الثاني من العنوان، والمتعلق بسياق الحال، ويُعَيَّن الفصل في مُفتِّحه تعريفاً لمصطلح سياق الحال Context of Situation، يَفترق به عن أنواع السياقات المختلفة وبخاصة سياق المقال، ويهتم الفصل من بعد بالتمثيل لأشكال هذا التصور عند النحاة العرب القدماء، وما تشكّل لهم من مكونات متناثرة تشبه في مجموعها ما اكتمل لدى أصحاب المدارس اللسانية الحديثة من النظرية، التي تعنى باجتماعية اللغة، وبخاصة ما كان من المدرسة السياقية بزعامه فيرث. وهذا ما عرّضت له جزئية تالية من الفصل، سعت إلى مقارنة الدرس اللساني الحديث في تطوره نحو معالجة اللغة ضمن سياقاتها الحية، وعدم عزلها كما كان يفعل التحويليون. واختتم الفصل بالحديث عن بنية النظرية الاجتماعية في دراسة اللغة، من حيث كونها نظرية كونية لا تنحصر في زمان معين، وإنما يمتلكها من ينظر إلى اللغة باعتبار قدرتها الجمعية والتواصلية والتداولية.

الفصل الثالث

الجواز النحوي وعلاقته بسياق الحال:

يحمل هذا الفصل بؤرة الموضوع، ويحسّد صورةً لعنوان الأطروحة، فبعد أن تحدّث كل من الفصلين الأولين عن طرفي العنوان، يأتي هذا الفصل للحديث عن العلاقة بينهما، فبعد التوطئة بالكلام على سياق الحال بوصفه أصلاً مرعياً في عمل النحاة الأوائل، يأتي الاستدلال على هذا بالوقوف إلى مكونات سياق الحال متّابعة، وتلمّس أثر كلّ من هذه المكونات على بنية الجملة العربية في نظمها وإعرابها، وذلك من خلال استعراض أمثلة دالة من أعمال النحاة وتقريراتهم. واكتفي في كلّ موطن بما تيسّر من الأمثلة الموضّحة دون استكثار يُفضي إلى التكرار.

وتذيل الرسالة بخاتمة تشير إلى أبرز النتائج التي توصل اليها البحث لها، وتلخص أهمّ الإشارات التي أراد البحث أن ينوّه عليها.

ومما يحسن ذكره في هذا التقديم، أن الدراسات الجامعية على وجه الخصوص، والبحثية في اللسان العربي بشكل عام، بدأت بالأخذ على عاتقها النظر إلى التراث العربي المعتمد من خلال الأنظار اللسانية الملمّدة، أخص بالذكر النظر الاجتماعي أو الوظيفي والسياقي، وعلى أخرة ظهرت عدّة دراسات تبني هذا المنهج، أذكر منها تلك التي أفدت منها في بحثي سواء بالاطلاع أو الاقتباس، من مثل دراسة إبراهيم خليل: السياق وأثره في الدرس اللغوي، ودراسة موسى إبراهيم الشلتاوي (دور السياق في منهج التحليل اللغوي

عند سيبويه) ، ودراسة خلود العموش (الخطاب القرآني - دراسة في العلاقة بين الخطاب والسياق: مثل من سورة البقرة)، وهذه الدراسات على ما أفدت منها إلا إنها تمتح أصلاً من دراسة أعمق في التقصي، وأسبق في الكشف، هي دراسة الأستاذ نهاد الموسى، والموسومة بـ(الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية) وهي دراسة نابهة سابقة، أصبحت كالمصدر الأساسي لكثير من الدراسات التي توجه الوجهة ذاتها .

وهذه الدراسات وإن أفاد منها البحث بصور مختلفة إلا إن منحى الدراسة أفسح لها أن تتخذ مشروعية في الطرح، حيث أرادت الدراسة أن تشير إلى وجهة معينة من النظر، تتعلق بأثر سياق الحال على وجوه الجواز النحوي تحديداً - كما سبقت الإشارة - وهذا فيما أعلم ، درس جديد جدير بأن تفرد له دراسة مستقلة .

إن سؤال البحث حول حقيقة تعين أثر لسياق الحال في الدراسات اللغوية القديمة بات مما لا يشكك فيه، وأصبح تعينه مما هو ماثل ومستدلّ عليه بالأمثلة الناصعة . وأما أثره على وجوه الجواز النحوي تحديداً فهذا ما كان من همة البحث أن يبرهن عليه، وأما أن يكون البحث قد استوفى الأمثلة الدالة في هذا الباب فهذا ما لا يدعيه باحث، فكلّ نظر لا يبرأ من أن يعلو عليه نظر من جديد . ولكنه حاول أن يكتفي بالعبارة الموجزة، والأمثلة الناجزة للتدليل على الفكرة المدركة المتعينة في الوعي والفهم .

وهذا جهد المقلّ مهما استكثر، وأما ما كان فيه من صواب فالفضل فيه لمن بصّرنا بالصواب، وأما ما اعتوره من نقص فهذا من جهل الإنسان، وما التوفيق إلا بالله . . .

الفصل الأول:

وَجَاءَهُ الْبَوَّازُ النَّبِيُّ

مدخل : حول بنية الجملة العربية

- في بنية اللغة:

قد يكون من نافلة القول الإشارة إلى اللغة العربية بوصفها بناء ائتلافيا، أو بنية تواضعت عليها مجموعة إنسانية، مُتخذة إياها وسيلة أولى وأولى من وسائل التواصل والتكامل المجتمعي، واللغة - أي لغة - بما هي بنية، تُستوجب أن يشتد لها نظام محكم، تراسل من خلاله جزئياتها، وتنتظم عليه أسس الحيوية فيها.

واللغة العربية - شأن سائر اللغات - ائتمار لها هذا الهيكل من الأحكام التي تقيد انضباطها، وتبين عن صورتها، وقد جهد أبناء اللغة من علمائها على تحمّل هذه المهمة، فأخذوا على عاتقهم منذ فترة مبكرة في تاريخ العربية النهوض بالتقعيد للغة وضبط مسائلها، ليس مخافة اللحن من أبنائها والوافدين عليها - كما هو مستهلك فحسب - بل استشعار قيمة علمية حقيقية، ووعي ضرورة ملحة تبتدئ منذ اللحظة التي نظروا فيها إلى اللغة علماً يجدر دراسته في ذاته ولذاته.

ولا أظنه إلا تزيّداً أن يذهب بي القول للحديث عن وضع النحو العربي، وابتداء نشأته، والحديث عن تلك الأصول التي التزمها النحاة في وصفهم للظاهرة النحوية وتقعيدها، إلا أن مما يعني مقام القول هنا الإلماح إلى ملحظ هام في هذا الباب، وهو ارتباط اللغة بمحيطها الاجتماعي، هذا الارتباط الذي استشعره النحاة الأوائل في ضبطهم للغة وأصولها، فهم في إقامتهم لصرحهم النحوي اللغوي استبطنوا بما يشبه الحدس ما للغة من طبيعة اجتماعية تواصلية، ولا يخفى ما للطبائع المركوزة في أي كائن من أثر يظهر ولو بعد حين، ويسّتر ولكن لا يندثر.

أشير إلى هذه الطبيعة، لأن غيرها من الأصول كان مما تعين ماثلاً في بصيرة النحاة لا يحتاج إلى مزيد تأكيد، حتى إنهم إذ أقاموا للغة بنيته، هيأوا لها من الحواشي التي تعضدها ما يظهر فيها أثر أصولهم المرعية علما وحدسا...

إن اللغة في بنية قواعدها، أو في نحوها، استطاعت - بحكمة نحاة العربية وفطنتهم - أن تبدو مترعة بالحياة، مُنفتحة على الأنحاء والأحياء، تطوي في قرارها أصالة تحفظ

للحقائق أماكنها، وتنزين في كل تجلياتها بما يؤكد سعتها وصلاحتها وامتدادها. إن ما سبق يعني أن اللغة في عمقها لها من الأساق والاطراد ما يحفظ لها ميزاتها، ويُجَلِّي لها وجهاً تُعرف به، وتُحاكي من خلاله، ولا يمنع ذلك أن يكون لها من التحقق والتجدد ما يمنح أبنائها سعة القول وفق مقتضيات حاجاتهم، ومقاماتهم المُستحدثة كل حين..

وقد يكون من المُستطَرَف أن نشبّه نحو العربيّة بطوق مطاطي ! يتسع لاستخدامات شتى، بيد أنه يعود في كل حال ليستقرّ على شكله الأصلي، ولابن اللغة في نطاقه أن يَرتجُل من مذاهب القول ما يدعو إليه القياس، أو كما كان يقول أبو الفتح ابن جني^١، ويقول أيضاً في وصفه التحو إنه علم مُتَنَزَّعٌ من " استقراء هذه اللغة فكلُّ من فُرِقَ له عن علة صحيحة وطريق نُجْحَةٍ كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره..."^٢.

إن إضاءات أبي الفتح السابقة، وإن كان أوردتها في استدلاله حول تَسْمُح اللغة في قياساتها بما لا يشدّ أو يخالف مطّرداً، إلا إنه يَمَكِّننا بها من استشعار ملاحظ دقيقة، فالتحو خلاصة لكلام العرب المُستقرّي، وكلُّ متكلم باللغة يُمكنه أن يكون صاحب علة في تصرّف، أو ذا مذهب في القول، ما لم يشد عن أصول صحيحة، وطرق نُجْحَةٍ، لها من الوضوح والسعة ما يتيح له أن يكون هو الحكم على نفسه.

ولعلّه يستقيم لنا الآن - بعد هذه التوطئة - أن نُقارب التّحاة في مشروعهم المُتَسَمِّح دون إخلال، الصارم بلا تضيق، فنذهب ابتداءً إلى دراسة الجُملة العربيّة، والنظر إلى جهدهم فيها لتبيّن أبعاد فكرهم في بنائهم التّحوي إجمالاً. فمن المعروف أن نخاة العربيّة في مجملهم اتخذوا من الجُملة حقلاً لدراستهم، وحلقة رئيسة في صيرورة عملهم..

والجُملة العربيّة - كما سائر الجمل - لا تُروم إلا أن تتخذ نسقاً مخصوصاً، نمضي عليه في البناء اللغوي المطّرد، هذا النسق القارّ هو الذي اعتمده التّحاة في توصيفهم للأبواب النّحويّة المختلفة، وذلك حين لحظوا أن للجُملة العربيّة - بشكليها اللذين أقروهما - سنة في الإنباء، فالجُملة العربيّة تركيبٌ أو إسناد بين ركنين أساسيين، يتواشجان باطراد.

^١ : ابن جني، الخصائص، ١/١٨٩.

^٢ : ابن جني، الخصائص، ١/١٩٠.

فالاسمية منهما تنبني كالآتي:

مبتدأ + خبر أو مسند إليه + مسند

والجُملة الفعلية أيضاً:

فعل + فاعل أو مسند + مسند إليه

ينتقل بينهما المتكلم باللغة دونما مُفاضلة. ولا يقتصر القول أو الكلام في تحقّقه على هذين الرُّكنين، وإنما يلحق بكلٍّ من الجملتين لواحق شتّى من فضلات أو ظروف يقتضيها إتمام المعنى الذي تستدعيه علاقة الإسناد. ولا يعني الحديثُ عن علاقة الإسناد بما هي نظامٌ يوطّر تشكّل الجُملة، أنه نظامٌ نهائي أو تعيّن واحد، فنظم الجُملة ليس نظاماً جامداً بطبيعة الحال، بل هو نظامٌ تُعثره مرونة تسمح بالخروج على البنية الأساسية للجُملة، ويكون الخروج إما بحذف عنصر من العُمَد، أو بتغيير الترتيب الأصلي لمواقع العناصر، أو حتى بزيادة عنصر جديد يمدُّ في بناء الجُملة.

والكلام على بنية أساسية في الجُملة يُفضي بالضرورة للتنبّه إلى بني أخرى تُعثر النظام اللغوي، وهي ما تبدّى بتلك الخروجات المُفارقة للأصول المُجرّدة التي يفترضها كلُّ نظام في نظيره، فالبنية الأساسية هي نظام لغوي تجريدي ثابت يتصوّر التركيب الأولي للجُملة، والذي يُعد بناءً الجمل تنفيذاً حياً واقعياً له. وذلك بنطقه فعلياً مفارقاً للفكرة النظرية^١. أو للتركيب الأولي.

وقد أعطى النّحاة لهذه الخروجات - المكوّنة للبنى المُستحدّثة - مشروعية، فهم يَنسِبُون هذه الوسائل في التّجاوز عن البنية الأساسية إلى العرب أنفسهم، وكأنّهم بذلك يريدون أن يقولوا إن المتكلمين قد يبتعدون في الكلام المنطوق وظاهره عن البنية الأساسية أو الأصل، ومع هذا فهم لا يُخلّون بالقاعدة^٢. إلا إن الكلام الفعلي أو المنطوق لا يمكن أن تؤسس عليه نظرية لغوية مُتكاملة مهما تنوّعت كمية هذا الكلام الذي تجري عليه

^١ : انظر حول هذا المعنى: محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجُملة العربية، ١٩٠٠.

^٢ : انظر حول هذا المعنى: محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجُملة العربية، ٢٠٢.

الدراسة، بل يمكن من خلاله النفاذ إلى البنية الأساسية، فالغاية من وراء أية نظرية لغوية معينة هي إنتاج الحمل الصحيحة في تلك اللغة^١.

إن اللغة بما هي ظاهرة إنسانية لا يمكن أن تخضع لقوانين مطلقة، بل لابد من بعض الظواهر التي تخرق القوانين العامة. أفتطوّر هذه الظواهر اللغة لتؤدي ما وُضعت له أصلاً من أغراض التواصل والإبانة.

- في المنهج:

وَيَسْتَدْعِي الحديثُ عن القواعد التطرقَ إلى منهج النّحاة الذي اتبعوه في نَسْجِ أحكامهم، ووصف ظواهرهم، وهذا بابٌ من القول على ما وقع فيه من اتفاق كثير بين من أرّخ للنحو العربي، فإنه تَسامع من ورائه اختلافٌ في أحيان واضحة، فهل كان النّحاة في عملهم على البنيان النّحوي دُعاة وصفٍ، أم رُعاة معيار، بصيغة أخرى، هل يُصنّف النّحويّون الأوائل في وصفهم للظاهرة النّحويّة وتقعيدها بوصفهم معياريين أم بعدهم من الوصفيين؟

ليست تلك التساؤلات فحسب، بل يحملنا النظر في القواعد إلى محاولة تبيين موقعها في العمل النّحوي بين ابن اللغة الناطق بها سليقة، ومن شحذ أدواته لضبط شواردها، وحشد لذلك ما يطبق (وعياً وحسناً) من أصول لهذا الضبط. إن التساؤل عن تسلسل هذه العملية يبدو مُلِحاً للوصول إلى نظرة كلية في هذا الباب، فإنه يُقبل في العادة "أن يفترض الباحث أن أمثلة الكلام تكون أولاً. وأن القواعد التي تصفها أو تفسرها تكون ثانياً. وإذن فقد تكلم العرب كما تكلم غيرهم قبل أن يضعوا قواعد كلامهم"^٢، ثم يُفرض بنا هذا القول إلى أفق مماثل، يتجلى فيه السؤال من جديد، ولكن هذه المرة يقتسم الانتظار على طرفيه من قعد من النّحاة للغة مطردة على ألسنة الناطقين بها، ومن أصل لتفكير هؤلاء النّحاة في تقعيدهم، فالعادة تطرد أيضاً في أن "يفترض الباحث أن كتب النّحو تكون أولاً. وأن الأصول التي تُوضع وفقاً لها تلك الكتب تكون

^١ : محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية ١٩٥ بتصرف.

^٢ محمود الحاسم، التأويل النّحوي حتى نهاية القرن الثالث الهجري، ٣٣٣

^٣ : نجاد الموسى، نظرية النّحو العربي: ١٧.

ثانياً. وإذن فقد أَلَفَ سيبويه والمبرد وابن السراج قبل أن يستخرج ابنُ جنِّي وابنُ الأنباري أصولَ النحو^١. إن سؤالاً مشروحاً يُطرحُ في هذا السياق:

فهل مادة الدرس هي التي تحدد النظرية وتكيفها، أم النظرية هي التي تحدد مادة الدرس وتكيفها؟^٢

وجريان العادة بمثل هذه الافتراضات في صيرورة الدرس النحوّ بين أدْمَعَة أبناء اللغة وألسنتهم، إلى قواعد المتبصرين بهذا المنطوق المثال بالسلاّث، إلى من يكّد الذهن ليتبصرَ فهماً فوق تلك البصائر، هذه العادة في الصيرورة المفترضة يمكن إعادة القول فيها بمجرد أن ينقذح في وهم متبصرٍ مثلُ شرر يشكك في أن يصدر أنباء النّحاة في عملهم عن غير أصولٍ مرعيةٍ يستظهرونها لتوصيف هذا التشكّل الناضج من بناء القواعد.^٣

- في النظرية:

إن السّحو العربي في مجمله، يتسم بخاصية قارّة، هي أنه علمٌ قياسي نظري. وهو قائم على قوانين وأحكام تقيد التراكيب والجمل بالاستقامة شكلاً ومعنى، وبه يتجنّب المتكلم الاستحالة في تلفّظه، ولئن بدا أن النّحاة لم يصدّروا عن نظرية نحوية شاملة محكمة البناء العلمي، فالنظر في تفكير أوائل النّحاة ناطق برؤية نموذجية في النحو العربي يمكن الكشف عن مكوناتها ومنهجها وقوانينها العامة وأهدافها. وذلك متيسّر بتعدد القراءة والكتابة بلا انقطاع لفهم تلك النظرية المتناسقة، وذلك النظام المحكم البناء الذي على منهاجه وُصفت اللغة العربية.^٤

وأياً كان هو الترتيب في عمل النّحويين للتوصل إلى ما يُرجى من صياغتهم للقواعد، فإنه يُفترض أن القاعدة النّحوية تصف وضع القواعد الكامنة في الذهن التي قد

^١ : لهاد الموسى، نظرية النحو العربي: ١٧.

^٢ : عز الدين مجدوب، النّحو العربي (قراءة لسانية جديدة)، ٥٦.

^٣ : للاستزادة انظر : لهاد الموسى: نظرية النحو العربي: ١٧-١٨.

^٤ : النصف عاشور : بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية ١٧.

اكتسبها المتكلم والتي تجعله قادراً على استعمال لغته. ومنه نفترض أن مما يتعين على النحو أن يكون قادراً على وصف السليقة اللغوية التي للمتكلم.^١

هذا النحو بما له من تراكم كبير من التحاليل على مستويات متعددة يطوي وراءه - دون مبالاة - مساحات كبرى لسؤالات مُغَيِّبة، تُعْري بالاهتمام بها بُعْية انكشاف أفق طموح يتسع لتثبيت أقدام جادة تخطو نحو ارتياد أصالة التجديد من خلال استنطاق هذا الركام الثرّ، ما قاله، وما وراءه مما لم يقل.^٢

إن ما سبق الخوض فيه من استطرادات حول هيكلية العمل النحوي وانبثائه، بعد التوقف العارض لبنية الجملة العربية، هو من الاستطراد الحاصل بالضرورة، فالكلام على بنية الجملة يعني كلاماً على نظام. "والنظام في هذا التصور شيء تبنيه النظرية"^٣. ولعلّ من أبرز القضايا إلحاحاً في ثنايا هذا النظام المُشكل قضية العمل النحوي، وما ترتب على القول بالعامل من فضاءات مُنداحة للخلاف^٤. إن القضية العاملة "مرتبطة أساساً بالنظام والقاعدة، وفي هذا الخصوص نتصور أن أي نظرية تُعنى بنظام المكونات تُلحق هذه الأخيرة بعنصر أعلى منها جميعها... والجملة هي العنصر الأعلى الذي يتحكم في الترتيب، وباللغة العاملة الجملة هي العامل الوحيد في هذا التصور النحوي، هذا التصور حسابي لأنه قائم على اعتبار وجود نظام، وشيء بعد شيء، وعلى ملاحظة وجوب النظام المعين في الحالة المعينة"^٥.

وقد درجت الكتب النحوية بداية من كتاب سيبويه وفق محور أول في تحليل النحو وفصوله ووجوهه وفروقه وقوانينه، وذلك للنظر في الكلام ومجاريه النحوية في إطار نظرية جوهرية تتمثل في العلاقات التركيبية داخل الجملة والملفوظ، بتوخي المعاني النحوية المتولدة عن نظرية الإعراب والعامل الأساسية. كما كان المنهج قائماً على مبادئ نظرية وقوانين استنباط وقياس استقرائي يكون المعطيات النحوية الخاضعة للوصف والتحليل. والقراءة

^١ محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ٣٢.

^٢ للاستطراد حول هذا ينظر: أحمد العلوي: آية الفكر وكبرياء النظر، ١٨-٤٤.

^٣ أحمد العلوي: آية الفكر وكبرياء النظر: ٢٦.

^٤ للتوسع في هذا الموضوع انظر: السيد أحمد علي محمد، تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي.

^٥ أحمد العلوي: آية الفكر وكبرياء النظر: ٢٥.

النَّحْوِيَّةُ توضح أن تفكير النحاة كان مُتَّصلاً بنظام الجملة أو بالكلام المفيد الذي يَحْسُنُ سكوتُ المتكلم والسامع عنه، في غير إهمال أو إغفال للكلمة التي اعتبروها من مكونات الكلام المفيد.^١

وبعد الحديث عن القواعد من أهم ما يُلَمَح إلى وجود البنية النظرية في أي تشكّل من الأنظمة، وكذلك ما يحصل في النحو العربي الذي يأتيها بأنماط شتى من القواعد، فنقرأ أحيانا عن القواعد الأصلية والقواعد الفرعية، فنفهم بالقاعدة الأصلية (أو قاعدة الأصل أو أصل القاعدة) تلك القاعدة السابقة على القيود والتفريعات، كقاعدة رفع الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ، وتقدّم الفعل على الفاعل، وتقدّم الموصول على صلته وافتقار الحرف إلى مدخوله وهلم جرأ.. وأكبر القواعد الأصلية على الإطلاق قاعدة الإفادة أي قاعدة أمن اللبس، وهي التي تقول: (الأصل في الكلام أن يوضع للفائدة) ثم يليها في الأهمية تلك القواعد التي تدور حول ما تتحقق به الإفادة من القرائن كقولهم^٢:

- ١- الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى (قرينة الإعراب)
 - ٢- الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وفي الخبر أن يكون نكرة (قرينة بنية)
 - ٣- الأصل في الصفة أن تصحب الموصوف (قرينة تضام)
 - ٤- لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه (قرينة رتبة)
- ثم قاعدة أصل الوضع وهي تجريد قام به النحاة ليصلوا بواسطته إلى الاقتصاد العلمي بتجنّب الخوض في أوابد المفردات، وتلك نفسها هي الغاية التي يرمي إليها أصل القاعدة.^٣

وعودا على بدء، ينقاد بنا القول إلى تلمّس اللغة في محيطها، دون قطعها عن سياقها التواصلية الذي يمنحها من حقيقة الاكتمال ما لا يتوافر لها منبئة عنه. واللغة على هذا الوصف لا تنفك من أن تكون وليدة بعدين؛ داخلي وخارجي، يتصل الأول بقواعد تكاد تكون ثابتة مطردة تكفل بني أساسية، ويستهدي الثاني بأبعاد محيطية تتسلل إلى تلك

^١ : النصف عاشور : بنية الجملة بين التحليل والنظرية ١٧.

^٢ : تمام حسان، الأصول، ١٤٠.

^٣ : تمام حسان، الأصول، ١٤٤.

القواعد لتمنحها سعة وفق ما تقتضيه الأقوال من مقامات، وهذا باب مُنْفَتِحٌ على غير أطراد.

وتبرز ظاهرة النّظم بوصفها نقطة التقاء بين مستوى المعاني النّحويّة المُجرّدة أو ما يُسمّى بالوظائف النّحويّة - وهي مُتعلّقة بالبعد الداخلي للغة - والمقاصد التي يريد ابن اللغة أن يُعبّر عنها في مواقفه ومقاماته المختلفة، هذا الالتقاء يُتيح للمعاني النّحويّة أن تتشكّل تشكلاً مخصوصاً تَمَتَّز في الوظائف بالمقاصد، وفيه تُستنفذ ظواهر النّظم كلها بأقصى طاقتها، وكما سبق أن تبين أن ظواهر النّظم تعد من أشكال العدول عن البنية الأساسيّة للجملة في العربيّة، أو ما يعرف بالأصول المُجرّدة التي وضعها النّحاة في دراستهم للأبواب النّحويّة المختلفة، إلا إن العدول عن المطرّد الغالب يتّخذ صورتين تباينان في تواردهما على بنية الجملة من حيث دواعيهما ولزومهما، فيكون عدول الجملة عن أصلها المُجرّد إما عدولاً واجباً، أو عدولاً جائزاً^١.

فأما الواجب فهو ما يرتبط بعناصر النّظرية النّحويّة - أي في بعدها الداخلي - ووصف العلاقات بين العامل والمعمول.

وأما الجائز فيرتبط في معظم صورته بالمعنى، فيرتد إلى مقاصد مخصوصة ودلالات محدّدة.

وعلى الرغم من أن هذين القسمين يجتمعان في كونهما عدولاً عن البنية الأساسيّة للجملة العربيّة ؛ إلا إن الأول منهما حدّه النّحاة بمواقع مخصوصة محدّدة، تعرّف عليها النّحاة بما صدر عنه ابن اللغة نفسه، وعليه كان توصيفهم للقاعدة النّحويّة في كل باب تُردّ فيه، ولما كان وروده ثابتاً مُتكرّراً انبنى عليه حكم الوجوب في تحديد العلاقة بين العوامل ومعمولاتها.

وأما القسم الثاني - أعني العدول الجائز - فقد كان فضفاضاً في سيعته، غير مُتّسق في توالي وروده، بل يستدعيه المعنى، ويستحضره المقام، لذلك لم يكن ممكناً تأطيره وفق قواعد محدّدة، أو مواقع مخصوصة، فالمعاني والمقامات كثيرة متجدّدة، فاقصر النّحاة في هذا الباب على ربطهم بين مظاهر مخصوصة في نظّم الجملة وضوابط تحكمها وتُسوّغها.

^١ : لطيفة النجار: منزلة المعنى في نظرية النحو العربي: ١٥٥ - ١٥٦ بتصرف.

فالحذف مرتبط غالباً بالحال المشاهدة، وعلم المخاطب والسياق، والزيادة ترد في أكثر صورها إلى قصد المتكلم ورغبته في التوكيد والتأثير في السامع، وتغيير الترتيب فمرده أيضاً إلى قصد المتكلم ورغبته في التركيز على العنصر المتقدم ولفت الانتباه إليه...^١

والحديث عن الحذف أو الزيادة أو إعادة الترتيب يقتضي التسليم بمبدأ الأصلية والفرعية (السابق الذكر) في اللغة، أي لا بد من وجود تركيب أصلي أو صيغة أصلية اعتراها الحذف أو الزيادة أو تغيير ترتيب عناصرها، وهذا الأصل هو ما يسميه التحويليون البنية العميقة، ويحاولون الوقوف عليه من خلال عناصر البنية السطحية، وتتضح عناصر النظرية بهذا الأصل المفترض في التراكيب^٢، أو ما تسمى بالبنية الأساسية للجملة العربية؛ التي يتطلب الوصول إليها " وكشف نوااميسها المجردة إدراك مرتبة التفكير المجرد في شأن الكلام باعتباره ظاهرة بشرية كونية^٣. وعليه يذهب القول بالعديد من الباحثين إلى رؤية أن "الصناعة النحوية يجب أن تخضع للمعاني، لا أن تخضع المعاني لها. لأن مقصود الكلام واحد لا يختلف، وأما وجوه الإعراب فتحمل معاني متعددة، وقد كان سيبويه لا يصرفه عن المعنى أي صارف، ولا تشغله الإعرابات المطردة عن الالتفات إليه التفاتاً تتضاءل أمامه كل الوجوه الجائزة ما دامت لا تُوافق ما عليه الحال".^٤ "فاللغة ملك المتكلمين لا ملك النحاة، والعدول عن أصل القاعدة كالعدول عن أصل الوضع".^٥ تحكّمه إرادة متعاطي اللغة. "والجملة ضرب من الفضاء الرّحب تدور فيه حركة بين العوامل والمعاملات. وخلالها تتولّد المركبات والمعاني الوظيفية المتنوعة نحو: الفاعلية والمفعولية".^٦

وهنا يمكننا الخلوّص إلى إن ما كان يهمّ النحو القديم هو الحكم أولاً، فالهدف من العملية النحوية بأكملها هو البحث عن الحكم الصحيح وتمييزه عن الحكم الباطل الذي يمكن أن يعمل به المتكلم. فالعربي الذي كان يتكلم العربية سليقة كان يصدر الأحكام

^١ : انظر لطيفة النجار : منزلة المعنى في نظرية النحو العربي: ١٥٧-١٥٨.

^٢ : طاهر سليمان حمودة: ظاهرة الحذف في الدرس المغربي ١٧.

^٣ : عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية: ٢٤.

^٤ : عبد العزيز عبده أبو عبد الله: المعنى والإعراب عند التحويل ونظرية العامل: ٣١٣/١. ويستفاد في هذا الشأن بالنظر في: ابن هشام

الأنصاري، مغني اللبيب، الباب الخامس، ٤٩٧ وما يليها.

^٥ : تمام حسّان، الأصول، ١٥٢.

^٦ : النصف عاشور: نظرية العامل ودراسة التركيب، ٦٥.

كما يصدرها الفقيه... فعلمُ العربيّة طائفةٌ من الأحكام التي أصدرها العربيُّ وعلينا معرفة الحكمة في إصدارها وعلى التّحوي إصدارها مكانه لأنّها لا تُجافي الحكمة التي كانت وراء الأحكام الصادرة نصاً^١. والتي لا تخالف ما ترومه إرادات مستخدمي اللغة في سياقاتهم المتباينة. بل إنّ اهتمام التّحويين بالتّقييد لمنطوق أبناء اللغة يجعل سيّويه يقرّر صراحة "وليس شيءٌ مما يُضطرّون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"^٢ وهو يعني بقوله هذا التّحويين الذين لا يستطيعون إغفال خروج ابن اللغة عن أصول القواعد التّحويّة التي افترضها النّحاة، فلا يتبقّى لهم والحال هذه إلا أن يجهّدوا في تطويع قواعد أخرى فرعية، لتُصِفَ تلك الخُرُوجات غير المقيّدة، وهذا الشّأن يذكّره ابن جنّي كذلك في خصائصه، يقول في نص صريح: "ولمّا كان التّحويون بالعربٍ لاحقين، وعلى سَمَتِهِم آخذين، وبألفاظهم مُتَحَلِّين، ولمعانيهم وقُصُودِهِم آمِنين، جاز لصاحب هذا العلم الذي جمَعَ شُعاعه، وشرّع أوضاعه، ورسم أشكاله، ووسَمَ أغفاله، وخلَجَ أشطانه، وبَعَجَ أحضانه، وزمَّ شوارده، وأفاء فوارده، أن يرى فيه نَحْواً مما رأوا، ويَحْذُو على أمثلتهم التي حَذُوا، وأن يَعْتَقِدَ في هذا الموضع نَحْواً مما اعتقدوا في أمثاله، لا سِيّما والقياس إليه مُصْغٍ، وله قابلٌ، وعنه غير مُتَشَاكِلٍ، فاعْرِفْ إذاً ما نحن عليه للعرب مذهباً، ولمن شرح لغاتها مُضطرباً، وأن سيّويه لاحقٌ بهم وغير بعيدٍ فيه عنهم"^٣.

وقد يكون من المفيد في هذا السّياق تتبع وُجوه الجواز التّحوي، خاصّة ما تعلق منها بالظواهر النّظميّة، من مثل جواز مخالفة الرّتبة، وجواز الحذف، وذلك من خلال الأبواب التّحويّة المختلفة، بين تَمْطِي الجُملة الاسميّة والفعليّة. وربما يَتَهِأ لنا في بعض المواطن ضرورةُ الإمساس بأحكام الوُجوب، باعتبارها التّقيّض، أو المقابل لوجوه الجواز، لتتمايز الفروق، ونستدلّ على غاية متشعبة بالاستهداء بوسيلة مُنضبطة تُنبئ - فيما نُحَدِّس - عن وجهتنا التي نتوخّاها من خلال هذا المبحث. والذي ينقسم فيما يأتي إلى :

^١ : أحمد العلوي: أسس منهج البحث في اللغويات العربيّة، ٥٠.

^٢ : الكتاب، ٣٢/١.

^٣ : ابن جنّي، الخصائص، ١/ ٣٠٨-٣٠٩.

— إعادة الترتيب :

في الجُملة الاسمية

في الجُملة الفعلية

— الحذف :

في الجُملة الاسمية

في الجُملة الفعلية

ونكتفي من ظواهر التّظم بهاتين الظاهرتين الدالّتين ، واللّتين يُقدّر أنّهما الأكثرُ أهميةً، والأوضحُ دلالةً من بين وجوه الجواز في التّظم التي يسعى البحثُ لمقاربتها وتعيين أثر المقام أو سياق الحال من بعد في توجيه أطرادهما، بل في المطالبة بتجليلهما.. ويُختم الفصل بمحاولة الوقوف على الفروق الكامنة بين أحكام الوجوب وأحكام الجواز، بناءً على ما جاء في المباحث المُستقصاة. بالأخذ في الاعتبار أنّ كلا النوعين من الأحكام هي أحكامٌ طارئةٌ على البنية الأصليّة للجُملة العربيّة.

أولاً: إعادة الترتيب

سَبَق أن دار الحديثُ حَوْل اتّخاذ الجُملة نسقاً معيّناً، أو بنية أساسية، تتفرّع عنها بنى مُتعدّدة لا تخالف الصّحة النحويّة، ولكنها تتفق في أنماطها المُستحدّثة مع معانٍ نحويّة ومقاميّة يتوخّاها الناطقُ باللغة..

والجُملة العربيّة في خطّها الأفقي، تملكُ من المرونة والسّعة ما يُمكن عناصرها من تغيير مواقعها بالخروج على الرّتبة الأصليّة التي لها.

والرّتبة مفهومٌ نحويّ يُقصد به الموقع الأصلي الذي يجب أن تتخذَه الوظيفةُ النحويّة بالنسبة للوظائف الأخرى المرتبطة بها بعلائق تركيبية.^١

وقد فرّق اللغويون بين صورتين من صور الرّتبة التي تأتي الجُملة عليها، أوليهما الرّتبة المحفوظة، ومعناها موقع الكلمة الثابت متقدّماً أو متأخراً في التّركيب الكلامي^٢،

^١ :لطيفة النجّار : منزلة المعنى في نظرية النحو العربي ١٦٧.

^٢ :فاضل السّاقى: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ١٨٦.

وهي التي لا تخالفها الجملة إلا ويختل التركيب باختلافها، ولهذا فقد وضع النحاة لهذا النوع من الرتبة ضوابط ومحددات نجيء على نسقها، وتصدر عنها صدورا لازماً، وعليها ينبنى القول في مجموعة من الأبواب النحوية، وهذا النوع من الرتبة أيضا هو ما دفع النحاة إلى صوغ عبارتهم الشهيرة (لا يعمل ما بعدها فيما قبلها)^١، ومن أمثلة الرتب المحفوظة في نحو العربية ما يعدده ابن السراج في أصوله في باب له حول التقديم والتأخير: يقول: "فالثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها الصلة على الموصول، والمضمر على الضامر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير، والصفة وما اتصل بها على الموصوف، وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة، والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرف زائد لا يقدم على الحرف، وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعه على منصوبه، والفاعل لا يقدم على الفعل، والأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين، والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه، والحروف التي لها صدر الكلام، لا يقدم ما بعدها على ما قبلها، وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه، ولا يقدم التمييز (وما عمل فيه معنى الفعل)، وما بعد إلا، وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها، ولا يقدم مرفوعه على منصوبه، ولا يفرق بين الفعل والفاعل والمعمول فيه الفعل"^٢.

و هذا النوع من الرتبة هو الذي صاغ أيضا العبارة النحوية الدارجة في كثير من الأدوات أن (لها الصدارة)، فهذه الأدوات أو المكونات تنزع إلى احتلال صدر الجملة والموقع الأول منها على وجه التحديد، على الرغم من أي إجراء يمكن اللجوء إليه لعكس الترتيب.^٣

وأما النوع الآخر من الرتبة، فهو الرتبة غير المحفوظة، وهي التي تمنح الجملة مرونتها وسعتها، وتكسيها من سعة الدلالة على المعاني المتوخاة ما قد يضيق به البناء الأفقي في حال كان موحدا على أصل ثابت.

^١ :تمام حسن : اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٧. وانظر أيضا في تراث النحاة، على سبيل المثال:

^٢ :ابن السراج:الأصول:١٨٥/٢-١٨٦.

^٣ : أحمد التوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ٤٩.

ومن أمثلة الرتبة غير المحفوظة في التركيب التحوي العربي رتبة المبتدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول به، ورتبة التمييز بعد نغم، ورتبة الحال والفعل المتصرف، ورتبة المفعول به والفعل^١.

وعلى ما لهذه الرتبة من الحرية والسعة، إلا أن الحال قد تدعو أحيانا إلى حفظها، ولزوم العناصر لمواقعها الأصلية، ليؤمن لبسٌ قد يتوقف عليها. وفيما يأتي نشرع في محاولة رصد أشكال الرتبة غير المحفوظة كما عرّض لها النحاة في مصنفاتهم، ممثلة أوجهاً للجواز في التركيب في بنية النحو العربي.

١ - في الجملة الاسمية:

تأخذ الجملة الاسمية في أصل ترتيبها الشكل المتعارف عليه بتقدم المبتدأ، وهو المسند إليه، والتممة بالخبر وهو المسند، وهذا ما يمثل له ابن مالك في ألفيته بقوله:
مبتدأ زيد، وعاذرٌ خيرٌ إن قلت: زيدٌ عاذرٌ من اعتذر^٢
وهذا الشكل كما هو معروف ليس شكلاً نهائياً، وإن كان مطّرداً، فالجملة - كما تقدم - يعترّيها تغيير في رتبة مكوناتها لأسباب مختلفة، إلا إن المبتدأ يظل هو محط الفائدة، والخبر متمم الفائدة تقدماً أو تأخراً، فلهذا يُبنى على المبتدآت أحكام تظهر من خلال أخبارها. يقول ابن يعيش في هذا: "اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محل الفائدة"^٣.

واختلف النحاة على رافع كل من المبتدأ والخبر، فهناك من قال إن المبتدأ يرفع بالابتداء، والخبر يرفعه المبتدأ أو الابتداء والمبتدأ، وقيل إن كليهما يرفعان بالابتداء، والبعض على أنهما يترافعان^٤. وأما قول سيبويه في هذا وفي ترتيبهما:

^١ :تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٧.

^٢ : شرح ابن عقيل، ٨٨/١.

^٣ : ابن يعيش، شرح المفصل، ٩٤/١.

^٤ : الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٤/١. وانظر فيه مسألة تقدم الخبر على المبتدأ ٦٥/١.

"واعلم أن المبتدأ لا بدّ له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو، أو يكون في مكان أو زمان. وهذه الثلاثة يُذكرُ كل واحدٍ منها بعد ما يُبتدأ.

فأمّا الذي يُبنى عليه شيءٌ هو هو فإن المبني عليه يرتفعُ به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبدُ الله منطلقٌ؛ ارتفع عبدُ الله لأنه ذُكرَ لُيبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلقُ لأن المبني على المبتدأ بمحلته.

وزعم الخليل - رحمه الله - أنه يَسْتَقْبِحُ أن يقول: قائمٌ زيدٌ، وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدّماً مبنياً على المبتدأ، كما تؤخّر وتقدّم فتقول: ضرب زيداً عمرو، وعمرو على ضرب مرتفع، وكان الحدُّ أن يكون مقدّماً ويكون زيدٌ مؤخراً. وكذلك هذا، الحدُّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدّماً.

وهذا عربيٌّ جيّدٌ. وذلك قولك: تميمي أنا، ومَشْنُوهُ من يَشْنُوكَ، ورجلٌ عبدُ الله، وخزٌ صفتك.^١

وفي الشأن نفسه يقول صاحب المقتضب:

"وتقول: منطلقٌ زيدٌ، فيجوز إذا أردتَ بمنطلقٍ التأخير، لأن زيداً هو المبتدأ.

وتقول على هذا: غلامٌ لك عبدُ الله، وظريفان أخواك، وحسان قومك.^٢

فتأخيرُ المبتدأ، وتقدّمُ الخبر مما يميزُه نظامُ الجُملة في العربيّة، ويحفظ - مع تغير الرتبة - لكل كلمةٍ وظيفتها التي يقصدها المتكلّم، وتتمكّن عناصرُ الجُملة من تبادل مواقعها طالما أُمِنَ اللبسُ، وكان في السّياق ما يدلُّ على أصل التّركيب، يقول ابن مالك في ألفيته:

والأصلُ في الأخبار أن تؤخّرَا وجوّزوا التّقديمَ إذ لا ضَرَرَا^٣

ويأتي في باب الجُملة الاسميّة بعض المسائل التي يتناولها التّحاة في مصتفاقهم، مثل تقدّم اسم كان وإنّ عليها أو على أخبارها، ومدى جواز ذلك، وما يتعلّق بهذه المسائل من قضايا تتعلّق بعمل ما قبل فيما بعد. وهذا شرحٌ للمبرّد في بعض أمثلة لهذه المسائل، يقول:

"ألا ترى أنك تقول: إن زيدا منطلقٌ. ولو قدمت الخبرَ لم تقل: إن منطلقٌ زيدا، لأنك لا

^١: الكتاب، ١٢٦/٢، ١٢٧.

^٢: المبرد، المقتضب، ١٢٧/٤.

^٣: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢٢٧/١.

تجعل الحروف غير المتصرفة كالأفعال المتصرفة، ولو فعلت ذلك للزمك أن تصرفها في أنفسها، وهذا محال.

فأما تقديم الخبر فقولك: ما منطلق زيد، وما مسيء من أعتب.

فإنما قدمت على حد قولك: ما زيد منطلق، ولو أردت التقديم على قولك: ما زيد منطلقاً، لم يجوز؛ كما لا يجوز: إن منطلق زيداً.

وهذا قول مغن في جميع العربية: كل ما كان متصرفاً عمل في المقدم والمؤخر. وإن لم يكن متصرفاً لم يفارق موضعه، لأنه مدخل على غيره.

وأما نقض الخبر فقولك: ما زيد إلا منطلق. لأنك نفيت عنه كل شيء إلا الانطلاق. فلم تصلح ما أن تكون عاملة في نقض النفي؛ كما لم تعمل في تقديم الخبر.^١

وتتدخل الأوجه الجائزة بتلك الأضرب الواجبة في تقديم ما حقه التأخير، فيفصلها النحاة جنباً إلى جنب، وإن كانت الأحكام الواجبة مما اطرء، وثبت موضعه، وليس هكذا تماماً القول في أوجه الجواز، التي ترجع في كثير من الأحيان إلى سياقاتها المتجددة، يفسر ما نذهب إليه قول الرضي في شرحه للكافية:

"قال ابن الحاجب:

وإذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام، مثل: من أبوك؟ أو كانا معرفتين، أو متساويين مثل: أفضل منك أفضل مني، أو كان الخبر فعلاً له مثل: زيد قام، وجب تقديمه.

قال الرضي... قوله:

أو كانا معرفتين، أو متساويين، ليس على الإطلاق، بل يجوز تأخر المبتدأ عن الخبر معرفتين أو متساويين، مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ، كما في قوله:

بنونا بنو أبنائنا، وبنائنا بنوهن أبناء الرجال الأبعد.^٢

^١ : المراد، المقضب، ١٩٠/٤.

^٢ : الرضي، شرح الكافية، ٢٢٨/١.

" قال ابن الحاجب: وإذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام، مثل أين زيد؟ أو كان مصححاً، مثل: في الدار رجل، أو متعلقه ضمير في المبتدأ، مثل على التمرة مثلها زيداً، أو عن "أن" مثل: عندي أنك قائم، وجب تقديمه.

قال الرضي: هذا بيان لموجبات تقدم الخبر، وإنما قال: الخبر المفرد لأنه إن كان جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام لم يجب تقديمه، نحو: زيد من أبوه؟ إذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها أن تقع صدر جملة من الجمل.

وقوله: أو كان مصححاً أي كان الخبر، أي تقدمه مصححاً لمحيء المبتدأ نكرة، على ما ذكر قبل في جواز تنكير المبتدأ أن تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدأ.

... وإذا كان تقدم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيرها، وجب التقديم، نحو قولك: تميمي أنا، إذا كان المراد التفاخر بتميم أو غير ذلك مما يقدم له الخبر.^١ وهذا قول بالغ الأهمية في التنبيه للمعنى حكماً في بعض الصور المخالفة للأصول، والانتقال بالقاعدة من الجواز إلى الوجوب، لتحقيق الغاية التي يتقصدها المتكلم، أو التي تراعى في المخاطب أو المقام حالة يستحسن عدم إغفالها.

٢- في الجملة الفعلية:

كما الجملة الاسمية، تتخذ الجملة الفعلية نسقاً أصلياً يجعل ركنيها الأساسيين يتخذان موقعيهما بتقدم الفعل على فاعله تقدماً مطرداً، وفي هذا الترتيب يتقدم المسند على المسند إليه، ثم تأتي بعد ذلك مكملات الجملة من فضلات أو مفاعيل، لتعقب الفاعل في أصل الترتيب، يقول ابن مالك في ألفيته:

وبعد فعلٍ فاعلٌ فإن ظهر فهو، وإلا فضميرٌ استتر^٢

^١ : الرضي، شرح الكافية، ١/٢٣٠-٢٣٤.

^٢ : ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢/٧٦.

ويذهب البعض إلى مراجعة القول فيما يظهر مستقراً ، وذلك زيادة في التمحيص والتدقيق، ومنه ما نجد في كلام ابن الحاجب الذي يشرحه الرضي: " قال ابن الحاجب: والأصل أن يلي فعله - أي الفاعل - فلذلك جاز: ضرب غلامه زيد، وامتنع ضرب غلامه زيداً.

قال الرضي: قوله : يلي فعله أي يكون بعده بلا فصل..

قوله فلذلك جاز، أي جواز هذه المسألة معلل بكون الأصل في الفاعل أن يلي الفعل، وذلك أن يقال: إنما جاز "ضرب غلامه زيد" مع أن ما يرجع إليه الضمير مؤخر عنه، لأن زيداً فاعل، وأصله أن يلي الفعل، فهو متقدم على الضمير تقديراً، وكذلك عدم جواز: ضرب غلامه زيداً، معلل بما ذكر، وذلك بأن يقال: إنما لم يجوز "ضرب غلامه زيداً" لأن غلامه فاعل، وأصل الفاعل أن يلي الفعل، فهو مقدم على زيد لفظاً وأصلاً، فيكون الضمير قبل الذكر، ولا يجوز ذكر ضمير مفسره بعده، إلا في ضمير الشأن لغرض تفخيم الشأن بذكره مبهماً ثم مفسراً ليكون أوقع في النفس كما يجيء^١.

وعلى الرغم من أن رتبة الفاعل مع فعله هي رتبة محفوظة، إلا إن المفعول به مع الفعل والفاعل من الوظائف التي لم تُحفظ له رتبة ثابتة، كما يظهر من القول السابق للرضي، وما يقوله ابن مالك أيضاً:

وشاع نحو خاف ربه عمر وشذ نحو زان نوره الشجر^٢

"أي شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر، وذلك نحو خاف ربه عمر، فربه مفعول وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى عمر وهو الفاعل، وإنما جاز ذلك وإن كان فيه عود الضمير على متأخر لفظاً لأن الفاعل منوي التقديم على المفعول؛ لأن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل فهو متقدم رتبة وإن تأخر لفظاً"^٣. وهذا باب ذكره سيويه - ووقف البحث على ذكره في موضع آخر^٤ - إذ يقول: " فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك

^١ : الرضي، شرح الكافية، ١/١٦٣.

^٢ : ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١٠٥/٢.

^٣ : ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ١٠٥/٢.

^٤ : انظر البحث، ص ٩٩.

قولك : ضرب زيداً عبدُ الله، لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخراً في اللفظ. فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً، وهو عربي جيد كثير.^١

كما يقول ابن يعيش في هذا الباب: " ووجب تأخير المفعول من حيث كونه فضلة لا يتوقف انعقاد الكلام على وجوده، فإذا رتبة الفعل يجب أن يكون أولاً ورتبة الفاعل أن يكون بعده، ورتبة المفعول أن يكون آخراً؛ وقد تقدّم المفعول لضرب من التوسع والاهتمام به، والنية به التأخير، ولذلك جاز أن يقال: ضرب غلامه زيداً، فالغلام مفعول وهو مضاف إلى ضمير الفاعل وهو بعده متأخر عنه، فهو في الظاهر إضمار قبل الذكر، لكنه لما كان مفعولاً كانت النية به التأخير، لأنه لما وقع في غير موضعه كانت النية التأخير به إلى موضعه ويكون الضمير قد تقدّم في اللفظ دون المعنى وذلك جائز.^٢

ومثل هذا في مسألة الرتبة بين المفعول وفاعله ما يجيء في شرح الكافية: " قال ابن الحاجب: وإذا اتصل به ضمير مفعول، أو وقع بعد إلا أو معناها، أو اتصل مفعوله وهو غير متصل، وجب تأخيره.

قال الرضي: بيان لما يعرض، فيوجب مخالفة الأصل، أي تأخير الفاعل عن المفعول. قوله: اتصل به أي بالفاعل ضمير مفعول راجع إلى مفعول، وجب تأخير الفاعل عند الأكثرين، ومثاله: ضرب زيداً غلامه، إذ لو قدّمته لكان إضماراً قبل الذكر لفظاً وأصلاً. وينبغي أنه يجوز عند الأخفش وابن جنّي..

وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل أو صفته، نحو ضرب زيداً الذي ضرب غلامه، وأكرم هنداً رجل ضربها، هكذا قيل، ولو قيل بجواز أكرم هنداً رجل ضربها لجاز، لأن الفصل بين الوصف والموصوف بالأجنبي غير ممتنع، بخلاف الصلة والموصول، إذ الاتصال الذي بين الأولين أقل مما بين الآخرين.

قوله: أو وقع بعد وقع بعد إلا، أي وقع الفاعل نحو: ما ضرب عمراً إلا زيداً، أو معناها نحو: إنما ضرب عمراً زيداً. وإنما وجب تأخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه في

^١ : الكتاب، ٣٤/١. وانظر الخلاف حول مسألة الترتيب في الجملة الفعلية في الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ٧٩/١.

^٢ : ابن يعيش، شرح المفصل، ٧٦/١.

وجوب تقديمه في ما ضرب زيداً إلا عمراً، فإن مضروبية ما قبل إلا محصورة فيما بعدها، والضاربية محتملة، فلو قدّمت الفاعل بلا إلا انعكس المعنى، ولو قدّمته معها لجاء المخذور المذكور.^١

ويعقب ابن الحاجب برتبة المفاعيل الخمسة الأخرى مع العامل فيها، وجواز تقدّمها، ويلي ذلك تنبيه مهم من الشارح إلى أنه: ^٢ "قال ابن الحاجب: وقد يتقدّم على الفعل.

قال الرضي: هذا الحكم ليس مختصاً بالمفعول به، بل المفعولات الخمسة فيه سواء، إلا المفعول معه، وذلك لمراعاة أصل الواو، إذ هي في الأصل للعطف، فموضعها أثناء الكلام.^٣

وتتعدد مسائل الجواز في الجملة الفعلية في قضية الرتبة، أكثر منها في الجملة الاسمية، وذلك لكثرة المتعلقات التي تلحق بالفعل ويعمل فيها، لكونه من العوامل القوية والمتصرفة كما يسميها النحاة. ومن هذه المتعلقات تبرز وظيفة الحال، وفيها عدد من القضايا المتعلقة بتقدّم الحال على صاحبها، أو العامل فيها، ويشرح المبرد شيئاً عنها في بعض أحوالها في قوله:

"واعلم أن الحال إذا كان العامل فيها فعلاً صحيحاً جاز فيها كل ما يجوز في المفعول به من التقديم والتأخير، إلا أنها لا تكون إلا نكرة.

وإنما جاز ذلك فيها، لأنها مفعولة، فكانت كغيرها مما ينتصب بالفعل، تقول: جاء راكباً زيدٌ، كما تقول عمراً ضرب زيدٌ، وقائماً زيداً رأيت، كما تقول: الدرهم زيداً أعطيت، وضربت قائماً زيداً.^٣

ويستابع التعليق على المسألة ذاتها في موضع آخر بشرحه: "فإذا كان العامل في الحال فعلاً، صلح تقديمها وتأخيرها؛ لتصرف العامل فيها، فقلت جاء زيد راكباً، وراكباً جاء زيد، وجاء راكباً زيد، قال الله عز وجل: {خَشَعُوا أَبْصَارَهُمْ} يخرجون من

^١ : الرضي، شرح الكافية، ١٧١/١، ١٧٢.

^٢ : الرضي، شرح الكافية، ١/ ٣٠٢.

^٣ : المبرد، المقتضب، ٤/ ١٦٨.

الأحداث}. وإن كان العامل غير فعل لم تكن الحال إلا بعده، وذلك قولك: زيد في الدار قائماً.^١

ولصاحب الكافية في هذا الموضع إشارات تذهب مذهب التحوير ذلك نفسه، فيشير إلى رأي نحاة البصرة: "وأما البصرية فأجازوا تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب، سواء كان مظهراً أو مضمراً، لأن النية في الحال التأخير عن صاحبه، فلا يكون إضماراً قبل الذكر، كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدأ، نحو في داره زيد، وفي الفاعل والمفعول، نحو { فأوجس في نفسه خيفة موسى }".^٢

ومن المسائل المهمة في باب الرتبة في الجملة الفعلية، مسألة التمييز من حيث تقدمه على المميز أو الفعل العامل فيه، وهي مسألة مطروحة منذ سيبويه، وتناقلها التحويون مختلفين عليها من بعد، ويذكر المبرّد ذلك مطلقاً لفظة التبيين على وظيفة التمييز، يقول: "واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه، لتصرف الفعل، فقلت: تفقأت شحمًا، وتصببت عرقًا، فإن شئت قدّمت، فقلت: شحمًا تفقأت وعرقًا تصببت. وهذا ما لا يجيزه سيبويه؛ لأنه يراه كقولك: عشرون درهماً، وهذا أفرهم عبداً، وليس هذا بمرتبة ذلك؛ لأن (عشرين درهماً) إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل. ألا ترى أنه يقول: هذا زيد قائماً، ولا يجيز قائماً هذا زيد؛ لأن العامل غير فعل. وتقول: راكبا جاء زيد، لأن العامل فعل، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً. وقال الشاعر، فقدم التمييز لما كان العامل فعلاً:

أتهجر ليلي للفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب"^٣

ويظهر هذا الاختلاف الكائن في باب التمييز في الكافية أيضاً، "قال ابن الحاجب: ولا يتقدّم التمييز، والأصح أنه لا يتقدّم على الفعل، خلافاً للمازني والمبرّد. قال الرضي: أي لا يتقدّم التمييز على عامله، إذا كان عن تمام الاسم اتفاقاً، وكذا لا يفصل بين عامله وبينه، وقوله:

٥٤٥٥٤٩
ثلاثون للهجر حولا كمبلا

على أنني بعد ما قد مضى

^١ : المبرد، المقتضب، ٣٠٠/٤.

^٢ : الرضي، شرح الكافية، ٦٧/٢.

^٣ : المبرد، المقتضب، ٣٦/٣-٣٧.

ضرورة.

وأما إن كان العامل الفعل الصريح، نحو طاب زيد أباً، أو اسم الفاعل أو اسم المفعول، فجوزّه المازني والكسائي والمبرد، نظراً إلى قوة العامل، ومنعه الباقون؛ لأنه في الأصل فاعل الفعل المذكور، كما في طاب زيد أباً، أو فاعل الفعل المذكور إذا جعلته لازماً، نحو وفجّرنا الأرض عيونا، أي تفجرت عيونها، أو فاعل ذلك الفعل إذا جعلته متعدّياً، نحو امتلاً الإناء ماء، أي ملأه الماء؛ والفاعل لا يتقدّم على الفعل، فكذا ما هو بمعنى الفعل.^١

ثانياً: الحذف

يعرّف الكفوي الحذف في كليّاته بقوله: الحذف إسقاط الشيء لفظاً ومعنى، ثم يذكر بعده تعريفاً للإضمار من باب المقابلة بين ما يُظن مترادفاً، فيعرفه بإسقاط الشيء لفظاً لا معنى. ويفرق بينهما كذلك بأن الحذف ما ترك ذكره في اللفظ والنية كقولك: (أعطيت زيدا)، بينما الإضمار ما ترك ذكره من اللفظ، وهو مراد بالنية والتقدير، كقوله تعالى: (وأسأل القرية).^٢

وعلى ما يحاوله الكفوي من التفريق بين المصطلحين، إلا أن تتبعهما في كتب النّحاة ينبئ عن أن النّحاة لم يكونوا يشتون فرقا بينهما يلتزمونه في أحكامهم، فالقول عندهم بهذين المصطلحين يتداخل حتى لا يكاد يستبين اختلافاً يتقصّدونه، ويلتزم البحث هنا مصطلح الحذف للدلالة على استغناء الجملة عن بعض عناصرها، مع بقاء معناه وأثره، ولا يقف إلى مصطلح الإضمار إلا بما يأتي في اقتباساته من أقوال النّحويين في مصنفاتهم.

وقبل أن نتبع الحذف في أعمال النّحاة، نقف إلى مقولة معجبة تناول الحذف يصدّر بها الجرجاني في دلائله باباً يخصصه لهذا الموضوع، يقول: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر،

^١ : الرضي، شرح الكافية، ١٠٦/٢-١٠٧.

^٢ : الكفوي، الكليات، ٢٢٦-٢٢٨.

والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتحدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُبين! ^١

فالجرجاني يضمّر علماً غزيراً بألفاظه محكمة السبك هذه، ويلمح إلى ما تنبّه إليه النّحاة من أن الخروج على الأصل في بعض المواطن يكون أبلغ من الركون إلى الأصل، فإن من المعلوم أن الحذف خلاف الأصل، وهو باب استفاض التّحوّيون في ضبط شوارده، وإحكام قيوده، فذكروا للحذف أسباباً، لا يسوّغ اللجوء إليه إلا إن توافرت، مثل كثرة الاستعمال وطول الكلام وعلم المخاطب وأمن اللبس والضرورة، ووضعوا له شروطاً وقرائن من المقال والمقام تبين الأصل الذي خرج الحذف عليه، وتحفظوا على بعض العناصر فمنعوا حذفها، وكان لعناصر أخرى مقيّدات تحكم حذفها، وهكذا...

ويفرق النّحاة كذلك بين حذف تقتضيه مطالب الصنعة التّحوّية، وحذف يسوّغه الاستعمال^٢، إلا أن أهم ما يتوقّف التّحوّيون للإشارة إليه هو تقدير المحذوف من الجملة، ويُتوصل إلى صحة التقدير بما يعين من شاهد الحال أو المقال، حتى إذا كان العنصر المحذوف معلوماً لدى المتخاطبين، فإنه يعدّ كالْمذكور، ويكون الاستغناء عنه مما كثر في العربيّة واستجيد في عرف النّحاة.

إن تحقيق الإفادة مع أمن اللبس هي الغاية القصوى التي يربّتها التّحوي في تجويزه لبعض صور النطق التي تخرج عن الأصول المرعية في قواعدهم، ويولي هذه الغاية ما يطمح إليه وهم أبناء اللغة الصّادرين عن ثقة بشجاعة لغتهم، من معان يضمرونها تتحقق بأوجه متباينة من القول لا تكفي بالبنية الأصليّة للجملة، ومتى حفظ النّحاة لأصولهم تحقيق غايتها من الضبط وأمن اللبس، فإنهم يتسمّحون، بل ويعللون للناطقين باللغة تلك الصور المفارقة لأصل الوضع. حتى يقرر المبرّد في مصنفه المقتضب، في باب ما يحذف استخفافاً لأن اللبس فيه مأمون^٣، أن العنصر المحذوف إن كان معلوماً لدى المخاطب أصبح بمثابة المذكور. وهو باب من القول مطّرد في أعمال النّحاة، فمثله لدى ابن جنيّ - مثلاً - في خصائصه باب يصدّره بأن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به، إلا أن

^١ : عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ١٤٦..

^٢ : للاستفاضة في مبحث الحذف وأنواعه وضوابطه ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، ٥٦٧-٦١٥.

^٣ : المبرّد، المقتضب، ٣٨٣/١.

يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع به.^١ ويقرر في مكان آخر " قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"^٢

ومن الأمثلة كذلك عن جواز الحذف لإقامة الدليل، وعدم جواز ذلك إلا بدلالة، ما يورده الأنباري في بعض مسائله، يقول: " وقال الفرزدق:

إني ضمنتُ لمن أتاني ما جئني وأبي، فكنت وكان غير غدور

فاستغنى ببحر الثاني عن الأول، والشواهد على هذا النحو كثيرة، فدل على جواز الإضمار هاهنا قبل الذكر، لأن ما بعده يفسره، وإذا جاز الإضمار مع عدم تقدّم ذكر المظهر لدلالة الحال عليه، كما قال تعالى: "حتى توارت بالحجاب" يعني الشمس، وإن لم يجر لها ذكر، وكما قال تعالى: "كل من عليها فان" يعني الأرض، وكما قال الشاعر:

على مثلها أمضي إذا قال صاحبي: ألا ليتني أفديك منها وأفتدي

يعني الفلاة، وإن لم يجر لها ذكر لدلالة الحال "^٣

١ - في الجملة الاسمية:

يكون الحذف في الجملة الاسمية بحذف أحد ركنيها الأساسيين، المبتدأ أو الخبر، وهو من الأمور التي كثرت وتواترت في نظم الجملة العربية، بل إن بعض الحذف فيها يعدّ من الحذف الواجب.

ومن أمثلة حذف المبتدأ، ما يورده سيبويه في شاهده الآتي: "سمعناه ممن يوثق بعربيته:

إذا متّ كان الناسُ صنفان: شامتٌ وآخرُ مثنٍ بالذي كنتُ أصنعُ

(أضمر فيها). "^٤

^١ : ابن جني، الخصائص، ٢٨٤/١.

^٢ : ابن جني، الخصائص، ٣٦٠/٢.

^٣ : الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٩٧-٩٦/١.

^٤ : الكتاب، ٧١/١.

فكأنه قال: صنفٌ شامتٌ، ولكنه حذف لدلالة التقسيم على المحذوف. وفي الشاهد حذف آخر ولكنه يندرج في باب حذف اسم كان، حيث جاء اللفظان بعد كان مرفوعين، فيقدّر محذوف، يُؤوّل بالقول: كان الأمر أو القصة الناس صنفان، أو يقدّر ضمير الشأن المحذوف اسماً لكان.^١

وقد يحذف أحد ركني الجملة الاسمية، ثم يختلف التقدير، وعلى اختلافه يتحدد كون المحذوف خبراً أو مبتدأ، ومن أمثلة ذلك ما يجوز سيبويه قائلًا: "ويجوز: هذا أيضا على قولك: شاهداك، أي ما ثبت لك شاهداك. قال الله تعالى جده: طاعة وقول معروف، فهو مثله. فإذا أن يكون أضمر الاسم وجعل هذا خبره، كأنه قال: أمري طاعة وقول معروف، أو يكون أضمر الخبر فقال: طاعة وقول معروف أمثل."^٢

ويذكر المبرد أمر حذف المبتدأ أو إضماره، ويورد الأمثلة على ذلك بعد أن يبتدئ قائلًا: إن المسند والمسند إليه هما ما لا يستغني كل واحد منهما عن الآخر، ثم يستثني على تلك القاعدة حين يجوز الحذف لوجود المحذوف في سياق الكلام وجوه، يقول: "باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يستغني كل واحد عن صاحبه:

ولو قلت على كلام متقدم عبد الله، أو منطلق، أو صاحبك، أو ما أشبه هذا - لجاز أن تضر المبتدأ، إذ تقدم من ذكره ما يفهمه السامع. فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقعون الهلال، فقال قائل منهم: الهلال والله، أي هذا الهلال."^٣

وهذا المثال على حذف المبتدأ أو الخبر لدلالة سياق الحال عليه مما يكثر دورانه على ألسنة العرب، ومما تنبه له النحاة وضبطوا قواعده. (وله أمثلة في الفصل الثالث من هذا البحث).^٤

ويحكي ابن يعيش على كون الجملة بمبتدئها وخبرها مما يتحصل الفائدة بمجموعهما معاً، ولا يُستغنى عن أي من الطرفين إلا إن قامت قرينة تدل على المحذوف، "قال الشارح: اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد

^١ : في تقدير المحذوف في هذا الشاهد انظر: اللع في العربية: ٣٨، والجمل في النحو: ١٤٥، وأسرار العربية: ١٣٣.

^٢ : الكتاب، ١/١٤١.

^٣ : المبرد، المقتضب، ٤/١٢٩.

^٤ : انظر هذا البحث، ص ٢٢٩.

الفائدة والخبر محل الفائدة. فلا بد منهما، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالاتها عليه، لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به، ويكون مراداً حكماً وتقديراً.^١

ويلحق بالحذف في الجملة الاسمية حذف أحد معمولي إن، ويسوغ علم المخاطب هذا الحذف، ومن الأمثلة المتعارفة فيه:

"ويقول القائل: أما بقي لكم أحد فإن الناس ألب عليكم، فتقول: إن زيدا، وإن عمراً، أي لنا.

قال الأعشى: إن محلاً وإن مرتحلاً وإن في السفر إذ مضى مهلاً

والمعرفة والنكرة هاهنا واحد. وإنما تحذف إذا علم المخاطب ما تعني بأن تقدم له خبراً، أو يجري القول على لسانه كما وصفت لك.^٢

٢- في الجملة الفعلية:

يكثر القول بالحذف في الجملة الفعلية لتعدد مكونات هذا النمط من الجمل، ويذهب بعض النحاة للتفريق بين حذف العمدة وحذف الفضلات، إلا إن صاحب معاني النحو يوحد بينهما قائلاً: "فإن العمدة تحذف جوازاً وجوباً كالفضلة"^٣.

ومن أبرز ما يحملنا على القول بتمام الشبه بين حذف العمدة والفضلة، إيراد سيبويه لهما في المثال الواحد، وذلك في باب الاشتغال والذي يسميه: "باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك" يقول حول حذف الفاعل أو المفعول: "وهو قولك: ضربت وضربني زيداً، وضربني وضربتُ زيداً، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه. فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع."^٤

^١ : ابن يعيش، شرح المفصل، ٩٤/١.

^٢ : المبرد، المقتضب، ١٣٠/٤.

^٣ : فاضل السامرائي، معاني النحو، ١٤/١.

^٤ : الكتاب، ٧٣/١.

ففي المثال: ضربتُ وضربني زيد، حذف المفعول للفعل الأول اكتفاء بفهمه من خلال الثاني، وأما المثال: ضربتُ زيداً، فالفاعل هو المحذوف في الفعل الأول، ويسوّغ ذكره بعد ذلك أن يحذف وهو العمدة.

ويذهب الناطقون باللغة بشجاعة عرييتهم وثقتهم فيها إلى حذف الفعل والفاعل معاً، والاكتفاء ببناء مفعول عليهما، ويسد ذكر هذا المفعول في سياق معيّن عن ذكر جملة الفعل والفاعل، يقول سيويه:

"هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل.

وذلك قولك: زيداً، وعمراً، ورأسه. وذلك أنك رأيت رجلاً يضرب أو يشتم أو يقتل، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعلمه فقلت زيداً، أي أوقع عملك بزيد....

وأما النهي فإنه التحذير، كقولك: الأسد الأسد، والجدار الجدار، والصبي الصبي، وإنما نهيته أن يقرب الجدار المخوف المائل، أو يقرب الأسد، أو يوطئ الصبي. وإن شاء أظهر في هذه الأشياء ما أضمر من الفعل، فقال: اضرب زيداً، واشتم عمراً، ولا توطئ الصبي، واحذر الجدار، ولا تقرب الأسد. ومنه أيضاً قوله: الطريق الطريق. إن شاء قال: خل الطريق.^١

فحذف الفعل وإن كثر في السياقات الحالية التي تهيئ من عناصر المشاهدة ما يُغني عن القول، فإنه كثر أيضاً في أبواب بعينها، مثل ما ذكر سيويه في المثال السابق من حذف الفعل جوازاً في بابي الإغراء والتحذير.

وجوّز التّحاة كذلك حذف المفعول به لدلالة السياق عليه، أو لأن المتكلم يقصد نية معيّنة تتحقق بالحذف ولا تكون بالذكر، كان يكون من همه التّكثير أو المبالغة أو المدح أو التحقير أو الإههام أو غير ذلك مما ملئت به كتب التّحويين وحتّى البلاغيين في أبواب المعاني، وأمثلة دليل على باب حذف المفعول ما احتواه عبد القاهر الجرجاني في دلائله المعجزة، وقدّم له بكلماته: "فإني أتبع ذلك ذكر المفعول به إذا حُذِفَ خصوصاً،

^١: الكتاب، ١/٢٥٣-٢٥٤.

فإن الحاجة إليه أمس، وهو بما نحن بصده أحص، واللطائف كأنها فيه أكثر، ومما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر.^١

وهذه التي ذكرت عن الحذف في الجملة الفعلية إنما هي أمثلة وإشارات، والحقيقة أن أجزاء الجملة الفعلية التي يجوز فيها الحذف كثيرة، وكثر الخلاف حول حذف بعض الوظائف فيها، كحذف الحال مثلاً، لقولهم إن ما جيء به للتأكيد - والحال منها - لا يجوز حذفه، لتعارض غايي التوكيد مع الحذف، يقول ابن جني حول هذه القضية في الخصائص:

"وحذف الحال لا يحسن. وذلك أن الغرض فيها إنما هو توكيد الخبر بها، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف؛ لأنه ضد الغرض ونقيضه. ولأجل ذلك لم يجوز أبو الحسن توكيد الهاء المحذوفة من الصلة، نحو: الذي ضربت نفسه زيد. على أن يكون نفسه توكيداً للهاء المحذوفة من ضربت، فأما ما أجزناه من حذف الحال في قول الله تعالى: (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) أي فمن شهدته صحيحاً بالغاً، فطريقه أنه لما دلت الدلالة عليه من الإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفاً، وأما لو عريت الحال من هذه القرينة وتجرد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجه"^٢

ومن الحذف الجائز أيضاً في الجملة الفعلية، حذف التمييز، الذي يمثل له ابن هشام في المغني: "نحو كم صمت؟ أي كم يوماً، وقال تعالى: (عليها تسعة عشر)، (إن يكن منكم عشرون صابرون)، وهو شاذ في باب نعم نحو: (من توفياً يوم الجمعة فيها ونعمت) أي فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة."^٣

^١ :عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ١٥٣.

^٢ :ابن جني، الخصائص، ٣٧٨/٢.

^٣ : ابن هشام، معني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٥٩٨-٥٩٩.

الفرق بين الحكم الواجب والجائز:

يحسن بنا قبل اختتام هذا الفصل؛ أن نتنبّه لمناقشة ملحظ قد يُستفاد من النظر فيه مدُّ مبحث وجوه الجواز ما يضيفي عليه إشارة قد لا يُلتفت إليها كثيراً في أعمال من تناول قضية الأحكام التحوّية عامّة، أو من اقتصر على بعضها كالوجوب أو الجواز..

نقصد بهذا إلى محاولة استبانة الفروق القائمة بين الأحكام التحوّية بنوعيتها الجائز والواجب، وما يؤثر على هذه الفروق من مؤثرات متعلّقة بسياق الحال، أو المحيط الخارجي للنصوص الكلاميّة، خاصّة.

ونعرّف هذين النوعين أولاً بما استقرّ عليهما القول في معاجم المصطلحات الحديثة، فالجواز: "أحد الأحكام التي تعتري وجوه الكلام وطرق الانتحاء بها، وهو قسيم الوجوب والشذوذ والامتناع والاضطرار.

ومفهوم الجواز إباحة الوجه اللغوي أو التحوي أو الصرفي بعامة، دون وجوب أو امتناع. وهذا يقتضي ثنائية الوجوه، أو تعددها في المسألة الواحدة، خلاف الوجوب الذي يقتضي حصر المسألة في وجه واحد لا يتعدّاه".^١

والوجوب: "أحد الأحكام التي تتصف بها التعبيرات في طرق تركيبها وإعرابها، أو صياغة ألفاظها، وهو في مقابلة الجواز والامتناع والشذوذ. ويعني في حقيقته ضرورة الانتحاء بما يترتب على القاعدة انتحاء واجباً لا يسوّغ معه وجه آخر.

ويختلف الوجوب عن الجواز في أن الإجماع أو شبهه سمة من سماته، وإن اعتورته حالات نقض معيّنة، فإنما تقع في حدود أقل اتساعاً مما يرد على الجواز"^٢ وقد ذكر - آنفاً - في هذا الفصل، أن التّحاة حين استنوا قواعدهم، لم تكن قواعد جامدة أو نهائية، بل كان الخروج عليها مشروعاً مادام هذا الخروج له ما يسنده من القرائن، ولكن الفرق بين الخروج الواجب والجائز، أن الواجب هو شكل استوى على

^١ :محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات التحوّية والصرفيّة، ٥٩-٦٠.

^٢ :محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات التحوّية والصرفيّة، ٢٣٨.

سوقه عند النّحاة، وكأنّما يشكل قواعد فرعيّة، تكمّل البناء التّحوي بقواعده الأصول، فهيكّل الأحكام الواجبة انبئى جنباً إلى جنب مع ذلك الذي للقواعد الأصلية التي وضعها النّحاة لبناء العربيّة المطّرد، ومما أعان أحكام الوجوب على أن تتخذ هذه الصورة شبه القارّة، اطّرادها في الصناعة التّحويّة في أبواب مختلفة، فإن كان أصل القاعدة في باب الرّتبة في الجُملة الاسمية أن يتقدّم المبتدأ على خبره، فإن بعض المواضع تفرض وجوب مفارقة هذا الأصل، كوجوب تقدّم الخبر إذا كان المبتدأ نكرة وكان الخبر ظرفاً أو شبه جملة، أو وجوب حذف الخبر بعد لولا، وهذه كما يتضح، مسائل تتعلّق بالتركيب في بنيتها الداخليّة، بما ليس له مساس مباشر بتأثير البعد الخارجى أو سياق الحال عليها. وتشيع هذه التراكيب في النّصوص المنقولة عن العرب عند التقعيد للغتهم، فتستطيع أن تمكّن لها وجوداً ثابتاً في بنىة الأحكام، بما لا تعافه اللغة ولا تستكرهه، ومن أدل ما قد يبين لنا مكانة الحكم الجائز ما يأتي في هذا الاقتباس المطوّل - لدلالته - من كلام ابن جنّي في خصائصه، يقول:

"إن المفعول قد شاع عنهم واطّرد من مذاهبهم كثرة تقدّمه على الفاعل، حتى دعا ذاك أبا على إلى أن قال: إن تقدّم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه كما أن تقدّم الفاعل قسم أيضاً قائم برأسه، وإن كان تقديم الفاعل أكثر، وقد جاء به الاستعمال مجيئاً واسعاً.. فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تتبشعه.. وهذا يدلّك على تمكّن الفروع عندهم؛ حتى إن أصولها التي أعطتها حكماً من أحكامها قد حارت فاستعادت من فروعها ما كانت هي أدته إليها، وجعلته عطية منها لها، فكذلك أيضاً يصير تقديم المفعول لما استمر وكثر كأنه هو الأصل، وتأخير الفاعل كأنه أيضاً هو الأصل .

ومن ذلك وجوب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة وكان الخبر عنه ظرفاً، نحو قولهم: عندك مال، وعليك دين، ألا تراه لو كان معرفة لاستمرّ وتوجّه تقديمه، فتقول: البساطان تحتك، والغلام لك. أفلا ترى أن ذلك إنّما فسد تقديمه لما ذكرناه من قبح تقديم المبتدأ نكرة في الواجب، ولكن لو أزلت الكلام إلى غير الواجب لجاز تقديم النكرة، كقولك: هل غلام عندك، وما بساط تحتك، فجئيت الفائدة من حيث كنت قد أفدت بنفيك عنه

كون البساط تحته، واستفهامك عن الغلام: أهو عنده أم لا؟ إذ كان هذا معنى جلياً مفهوماً!

فاعلم إذا أنه لا تنقض مرتبة إلا لأمر حادث فتأمله وابحث عنه.^١

ومع هذا الاطراد للحكم الواجب، إلا أن عبارة ابن جنّي الأخيرة، تنبّه بما لا يدع مجالاً للشك أن رعايتهم لأصولهم مما لا يغيب عن همّهم، فحكم الخروج عن القاعدة الأصلية، والذي يتخذ صفة الوجوب، لا يكون إلا لأمر حادث، أي طارئ على البنود التي روعيت عند وضع القاعدة الأصلية. والتي تصف الأغلب الأعم من المنطوق والمنقول عن سلائق الفصحاء ممن اصطفتهم شروط الجمع اللغوي في عصره ومداه.

وأما الحكم بالجواز، فهذا مما يثري العربية وينميها، ويجعل القاعدة النحوية مرنة مطواعة، قادرة على استيعاب شتى الاحتمالات، ومن ثم كان الاتساع في القاعدة سمة من سمات العربية، ولا تثريب على النّحاة فيما ذهبوا إليه من أوجه مختلفة، لأنهم يعتمدون في ذلك على أصول صحيحة فصيحة من كلام العرب.^٢ ولا يعني هذا أن الجواز ضرب من الفوضى، التي تضيع حكم النّحو، أو تفقده كلمته الحاسمة، بل هذا النوع من الأحكام مقيّد بضوابط المعنى الذي يحيط بالحدث الكلامي.

وعلى الرغم مما ذهب إليه بعض المحدثين^٣ من الادّعاء على النّحاة العرب إهمالهم المعنى، وإغفالهم إياه في تعييدهم للمادة اللغوية، فإن الإلماح إلى كثير من أحكامهم الجائزة ينبيء بقوة على اعتدادهم المعنى فيصلاً مباشراً في كثير من الأحكام، ويأتي سياق الحال أو المقام بما يعضد المعنى ويقويه، ويفيد النصّ الكلامي، والأقوال المجردة أبعاداً لا يتوصل إليها لدى الإغماض عن هذه المؤشرات الحاسمة.

والأحكام الجائزة على الوجوه النّحوية - كثير منها - إنما تتخذ هيأتها النهائية مما يتعلق بمتعاطي هذه الوجوه، ومستخدمي هذه اللغة من نوايا وإرادات واكتفاء في التواصل والتفاهم، غير منقطعين عن بيئاتهم وثقافتهم وأحوالهم المختلفة، ولما كان الجواز في بعض

^١ : ابن جنّي، الخصائص، ٢٩٥/١ - ٣٠٠.

^٢ : محمد علي عبد الله، الجواز في النّحو العربي، ٤٤٤.

^٣ : انظر مثلاً على هذا عند إبراهيم مصطفى في إحياء النّحو، ٣٤.

معانيه يشير إلى التسامح^١، فإن هذا ينطبق على معنى الجواز الاصطلاحي أيضاً، حيث يتسمّح الحكم بإيراد أكثر من وجه في الموضوع الواحد، ويختلف النّحاة في ترجيحهم من بعد للوجوه بعضها على بعض، بما استقرّ في زعم كل منهم وتقديره واختلاف تأويله للحدث الكلامي بأبعاده المتداخلة.

ولعلّ إيراد أمثلة على التقابل بين الأحكام الواجبة والجائزة مما يتعين على مقام القول هنا، ولعلّ مثالا من الحذف يُجَلّي صورة جيّدة، لما للحكم بالحذف من تعلق شديد بالسياق، ولتنازعه بقوة بين الوجوب والجواز، وهذا نص من معاني النّحو يقول فيه صاحبه: "والحذف لا يكون في العمدة ولا في الفضلة إلا بالقرائن، فإن العمدة تحذف جوازاً ووجوباً كالفضلة، وذلك كحذف كل من المبتدأ والخبر جوازاً ووجوباً، وحذف عامل الإغراء والتحذير جوازاً ووجوباً. وهذه كلها عمد. ويحذف المفعول به والحال وغيرهما من الفضلات^٢."

إن هذا النص يشير إلى ما بين النوعين من الأحكام من تشابه في استواء دخولهما على العمدة أو الفضلات شرط توافر القرائن الدالة، وهذا ما سبق أن أكدّه هذا المبحث من أن الخروج على القاعدة الأصلية محكوم بلا ريب بتوافر القرائن.

وليس من المبالغة أن يقال: إن كلمة "وجوباً" و"جوازاً" في بناء القواعد مبنية على مراعاة الحدس في النّحو العربي^٣.

ونقصد بالحدس استجلاء أسرار كامنة في الموقف الكلامي التي تجوز بالمثال عن قاعدة أصيلة يحفظها النّحاة، إلى قاعدة لا يتشعّونها، وهذه الأسرار الكلامية إن خلصت للتركيب الداخلي للكلام واطّردت في ورودها عليه نالت حكماً واجباً، وهي إن تشبّث بالمحيط الخارجي للحدث الكلامي وما عليه متعاطيه، اكتسبت أحكاماً جائزة، ذات وجوه متعددة، يسكت عنها النّحاة، غير غافلين، وإنما ملحقيها بمن هو أهل لها ممن يحتاج أن يكون له في وجوه القول أبعاد لا تنحصر، ومنافذ لا تنغلق.

^١ : راجع ص — من هذه الرسالة، ومادة (ج.و.ز) في لسان العرب.

^٢ : فاضل السامرائي، معاني النّحو، ١٤/١.

^٣ : محمود الجاسم، التأويل النّحوي حتى نهاية القرن الثالث الهجري، ٣٦٥.

الفصل الثاني:

سياق العمل

مدخل:

يعرض هذا الفصل للحديث عن "سياق الحال" الذي يعد محددًا لدراسة وجوه الجواز التحوي في هذه الدراسة، ويتخذ ضابطاً تقف إليه صور الخروج المختلفة في البنية العربية، ويستدعي الحديث عن هذا الملحظ، الوقوف عليه في حدّه وتسميته ومرادفاته في الدرس اللساني قديمه وحديثه، ثم تقصّيه في أعمال اللغويين العرب القدماء، والتعريج عليه عند اللغويين المحدثين الذين وضعوا تسميته، أو مهدوا لذلك، ثم بنوا عليه في مدارس لسانية متداخلة، ويتوقف الفصل كذلك عند سياق الحال في بنيته ومكوناته..

في الحد والمفهوم:

"سياق الحال" مصطلح مركب تركيباً إضافياً، دعا إلى التركيب فيه بيان افتراقه عن مصطلح "سياق المقال"، أو التحديد له عوضاً عن الإطلاق في لفظة "السياق" التي قد تُفضي إلى معانٍ متداخلة، حيث إن كلمة السياق وإن كانت مفردة من حيث الصيغة اللغوية تدل على تعددية هائلة مثل إحالتها إلى السياق الثقافي، والسياق الخارجي (سياق التخاطب) والسياق الداخلي (علاقات الأجزاء)، والسياق اللغوي (تركيب الجملة والعلاقات بين الجمل)¹.. الخ.

ففي لسان العرب يأتي السياق بمعنى المتابعة، ومنه ساق الإبل يسوقها سوقاً وسياًقا، وتساوقت الإبل أي تتابعت²، وفي أساس البلاغة يذكر الزمخشري لفظة السياق حين يقول: ("وهو يسوق الحديث أحسن سياق" وهذا الكلام مساقه كذا" وإليك يساق الحديث")³، ويعدّ هذا من المجاز لما فيه من تشبيه سوق الكلام بسوق الإبل. إلا أن عامل الزمن يذهب بلفظة السياق واستخدامها في تتابع الكلام وينتهي بها إلى ما يشبه المصطلح

¹: نصر حامد أبو زيد، النص، السلطة، الحقيقة، ٩٦.

²: لسان العرب، مادة س. و. ق.

³: الزمخشري، أساس البلاغة: ٢١٩.

الحقيقي (لا المجازي)، فيعرف المعجم الوسيط ساق الحديث بقوله: سرده وسلسله وساقه وتابعه وسايره وجاراه، وسياق الكلام: تنابعه وأسلوبه الذي يجري عليه^١.

وفي المعاجم اللسانية الحديثة يعرف السياق بأنه: " البيئة اللغوية المحيطة بالوحدة الصوتية أو الوحدة البنوية الصغرى، أو بالكلمة أو الجملة، ويعني الوحدات التي تسبق وتلي وحدة لغوية محددة، كما يعني هذا التعبير مجموعة العوامل الاجتماعية التي يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار لدراسة العلاقات الموجودة بين السلوك الاجتماعي والسلوك اللغوي"^٢، وفي معجم ثان يعرف السياق بأنه " بنية الكلام ومحيطه وقرائنه"^٣.

وأما "سياق الحال" فهو مصطلح يتناوب مع عدة مصطلحات أخرى سواء في تصانيف اللغويين العرب القدماء، أو في مؤلفات اللسانيين المحدثين، وكلها - أي المصطلحات - تقارب وصف الإتيان بالكلام وفق هيئة مخصوصة يراعى فيها البعد الخارجي للغة، وقد استعمل مالنوفسكي ذلك المصطلح Context of Situation والذي يعني سياق الحال ويساوي " الماجريات" بهذا التحديد والتخصيص بعد أن كانت كلمة السياق Context متداولة بين اللغويين من قبله، وما تزال متداولة بينهم، ثم إن هذا المصطلح تطوّر تطوراً آخر باستعمال فيرث له في دراسته اللغوية - كما سيتبين فيما يقدم من الفصل - و" سياق الحال " عنده نوع من التجريد من البيئة أو الوسط الذي يقع فيه الكلام، وهذا التجريد يقوم به اللغويون للوفاء بدراستهم. وسياق الحال يشمل أنواع النشاط اللغوي جميعاً كلاماً وكتابة^٤.

وسيتضح فيما يأتي أن اللغويين العرب عرفوا هذا المعنى منذ القديم، وإن اختلفت فيه تسمياتهم، فسياق الحال هو الحال المشاهدة، وهو مقتضى الحال أو الظاهر، وهو المقام، وهو القرائن الحالية، وهو الاعتبار، وهو التّصبة كذلك، والأخيرة لفظة أطلقها الجاحظ في مصنفه (البيان والتبيين)، وأراد بها الحال الدالة التي تُغني عن مجموع صور الدلالة، يقول: " وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء لا تنقص ولا

^١ : المعجم الوسيط: ٤٦٥.

^٢ : مازن المبارك، معجم المصطلحات اللسانية، ٦١.

^٣ : محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، ٥٧.

^٤ : محمود السعران: علم اللغة" مقدمة للقرائ العربي" ٣١. بتصرف.

تزيد، أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى نصبة، والنصبة هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف، ولا تقصر عن تلك الدلالات^١، ويقول عنها أيضاً: "وأما النصبة فهي الحال الناطقة بغير اللفظ، والمشيرة بغير اليد..."^٢

والحال ذاته في تعدد المصطلح نجده في اللسانيات الحديثة، فقد يطلق بعض اللسانيين لفظة السياق مجردة ويعنون بها سياق الحال، ويسميها البعض: القرينة الحالية، أو سياق الموقف، أو سياق موافقي، ويعنى بها مجموع العوامل والظروف الاجتماعية وخاصة الثقافية التي أحاطت، وتحيط بالمتكلم والسامع.^٣

في الدرس اللغوي العربي القديم:

تنبه العرب، علماءهم اللغويون، إلى الأثر الذي يحدثه البعد الخارجي للغة (أي محيطها بما يشمل من متكلم و سامع وظروف متنوعة) على تحديد معان للألفاظ، واختيارات للتراكيب، ومفاضلة بين الأساليب. بيد أن تسمياتهم لهذا البعد قد تنوعت — كما ذكرنا سابقاً، ولعلّ مثل هذا الاهتمام بالسياق كان متعيّناً ممن تحتم عليهم علومهم استخدام اللغة وسيلة لمقاربة درسه المخصوص، ويظهر هذا جلياً عند المفسرين، كما عند البلاغيين والأصوليين والفقهاء، فأما المفسرون فتشتد حاجتهم إلى النظر في البعد الخارجي، لأنهم بصدد مقارنة نصّ مقدّس تتّزلّ في أسباب معينة، وأحيطت به ظروف توجه فهمه وتأويله، وفي هذا يقول الزركشي في برهانه: " ليكن محط نظر المفسّر مراعاة النظم الذي سيق له الكلام، وإن خالف أصل الوضع اللغوي لثبوت التجوّز، ولهذا نجد صاحب الكشف يجعل الذي سيق له الكلام مُعتمداً"^٤. ومثل هذا كثير جداً في عناية المفسّرين، من اعتنى منهم بأسباب التزول خاصّة، ولا يشاء البحث هنا الدخول في تفاصيل دور السياق في العلوم المجاورة للدراسة اللغوية الخاصّة، وإنما يعيننا التمثيل للتنوع

^١ : الجاحظ، البيان والتبيين، ٧٦/١.

^٢ : الجاحظ، البيان والتبيين، ٨١/١.

^٣ : عدنان بن ذريل، اللغة والدلالة: ١٦٠.

^٤ : الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ١٨/٢.

في المصطلح عند علماء العربية في القديم، الذين تفتنوا لمدى أهميته في توجيه أحوال الكلام.

وإن كان التحوّيون قد أشاروا إلى مقصودهم بالبعد الخارجي إلى "الحال المشاهدة" أو "شاهد الحال" فإن البلاغيين اختار كثير منهم إطلاق مقتضى الحال أو المقام على البعد الخارجي، فهذا السكاكي يورد هذا المصطلح في مفتاحه، يقول: "ثم إذا شرعت في الكلام، فلكل كلمة مع صاحبها مقام، ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول، وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو الذي نسميه مقتضى الحال. فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده من مؤكّدات الحكم، وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحليه بشيء من ذلك بحسب المقتضى قوة وضعفاً...^١ وهو المصطلح نفسه الذي يرد لدى القزويني في إيضاحه: "بلاغة الكلام هي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته، ومقتضى الحال مختلف، فمقام التذكير يبين مقام التعريف، ومقام التقديم يبين مقام التأخير، ومقام الذكر يبين مقام الحذف... وكذا خطاب الذكي يبين خطاب الغي، وكذا لكل كلمة مع صاحبها مقام...^٢".

ويتبادل مصطلح المقام مع مقتضى الحال موقعهما لدى البلاغيين في مقصدهم للأمر ذاته، ولفظة المقام هذه قديمة ترد إلى الجاحظ وربما إلى ما قبل ذلك، فهو يقول في بيانه: "وإنما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال وما يجب لكل مقام من المقال...^٣".

ومع أن علماء العربية الأوائل استعملوا تلك المصطلحات جميعها للدلالة على البعد الخارجي للغة، إلا أن هذا الأمر كان متأخراً نسبياً عن الوقت الذي كانوا يصدرّون فيه عن مراعاة لهذا البعد دون نسبه إلى مصطلح بعينه، وهذا شأن الدراسات والعلوم على اختلافها؛ تبدأ عامة كأنظار مبشرة تنطلق مما يشبه الحدس الخالص، ثم يبدأ تقييدها

^١ :السكاكي: مفتاح العلوم

^٢ : القزويني، الإيضاح، ٨٦/١-٨٧.

^٣ :الجاحظ، البيان والتبيين: ٨٥/١-٨٦.

بالمصطلح والحد، والتفعيد لها بالحكم والأصل، فُتمنح إثر ذلك مسميات قارّة تعرّف بها، وتشير إليها.

إن النّحاة حين تصدّوا لوصف الظاهرة النّحويّة، ولرسم حدود العربيّة، صدروا عن ملاحظة اطراد الظواهر الذاتية للغة في الأمثلة والشواهد، ومن ثمّ قعدوا اللغة في ميادين النّحو والصرف والصوتيات، وحاولوا تفسير هذه الظواهر بملاحظة علاقة العناصر اللغوية باعتبار هيئتها الشكلية ومواقعها. كما أنهم اعتدوا المعنى ملحظاً ضرورياً في استكمال التحليل وعمل المعرّين، ولحظوا مستوى البنية الصرفية، ورصدوا علاقات التركيب بملاحظة ثابتة لطبيعة الصيغة في أبنية الكلم، وذلك أمر مذكور لأولئك النّحاة. ولكنهم تجاوزوا فوق هذا في رسم معالم النظام اللغوي حدود النّص الذاتية، ومادة العبارة الكلامية إلى محيط الحدث الكلامي أو السياق الخارجي، والمتغيرات الخارجية التي تكتنف مادة الكلام، واعتبروه أصلاً في وصف الظاهرة اللغوية وتفسيرها.^١

وفي عودتنا إلى المصنفات اللغوية العربيّة الثرائية، نلاحظ بعد شيء من إنعام النّظر أن القدماء قد أولوا عناية بارزة لهذا الملحظ غير المصرح به باطراد، سواء أكان ميدان عملهم في الأصوات أو الصرف أو النّحو أو المعجم أو الدلالة، وعلى الرغم من تحديد فترة التفعيد، بل وبيئته كذلك، فإن أصول المادة التي كانوا يحاولون استنباط قواعدهم المحكمة أو المطرّدة منها، وطرائق جمع هذه المادة، وأسس الأخذ منها، كل أولئك يشير إلى أن عملهم في مجمله لم يحرم من النّظر الاجتماعي للغة بصورة أو بأخرى، سواء أكان هذا منهم بقصد أو بغير قصد. ذلك أنهم لم يقتصروا في عملهم على النّظر إلى بنية النّص اللغوي، كما لو كان شكلاً منعزلاً عن العوامل الخارجية التي تلفّه وتحيط به، كما يفعل البنيويون والتحويليون من الدارسين في العصر الحديث، وإنما أخذوا مادتهم اللغوية من معالجتهم لها على أنها ضرب من النشاط الإنساني الذي يتفاعل مع محيطه وظروفه والذي قد تتغير صورته بتغير هذا المحيط وتلك الظروف، كما فطنوا إلى أن الكلام له وظيفة ومعنى

^١ :نهاد الموسى، الأعراف: ١٤٧.

في عملية التواصل الاجتماعي، وأن هذه الوظيفة وذلك المعنى لهما ارتباط وثيق بسياق الحال أو المقام وما فيه من شخوص وأحداث.^١

ولا يتوقف نظرهم ذلك على مرحلة الجمع التي ترمي إلى استنباط القواعد، وإحكام أساليب التقعيد، وإنما جاوزته لتغدو هذه النظرة أو هذا الملحظ أصلاً آخر يُضاف إلى أصول نظرية النحاة العرب.^٢ وعليه فإن الضوابط اللغوية وغير اللغوية تتداخل في نصوصهم وتحليلاتهم بشكل يخرج اللغة من إطارها الذاتي المجرد، ويضفي على النحو صبغة من الحيوية، تسهم بدور فعال في رسم تصور دقيق لفهم طبيعة اللغة وأبعادها المتنوعة وتحليلاتها المختلفة، وهذا التداخل لا يعني اضطراباً في المنهج، ولا خطأ في التصور بقدر ما يعكس فهما صحيحاً للغة في بعديها الذاتي الداخلي، والوظيفي الخارجي. إذ يبدو واضحاً من نصوصهم أن الالتفات إلى الملابس الخارجية للغة واعتمادها ضوابط إضافية في تفسير كثير من صورها المتنوعة لا يصطدم ولا يتناقض مع الضوابط الداخلية؛ بل إنه على العكس من ذلك، يساهم في الإحساس باللغة والتفاعل معها.^٣

وليس مما يعني الفصل - وهذا سيقاه - الوقوف للتفرقة بين المراحل اللغوية الثلاث التي سار عليها الدرس اللغوي العربي القديم (من نطق الأعراب للغة وصدورهم عن فطرة واحدة، ثم جمع النحاة الأوائل للكلام من أفواه قائله والتنظر فيه، إلى ضبط المنظرين فيما بعد للأصول التي اتبعها النحاة في عملهم) بقدر ما يعنيه تلمس اتجاه لغوي بعينه انشعب في أعمالهم، هذا الاتجاه الذي يُعنى بالمحيط الخارجي للغة فاعلاً ومنفعلاً، وفي سبيل ذلك يتعين هنا إيراد شيء من الأمثلة الدالة على هذا الوعي المستبطن.

وأول ما نستحضره في استطلاع ملاحظات النحاة العرب على هذا الصعيد ما يقررونه بقولهم: " الكلام ما تحصل به الفائدة؛ سواء أكان لفظاً أو إشارة أو ما نطق به لسان الحال " ومؤداه واضح ، فإن تحليلات الكلام لديهم أربعة؛ اثنان منها ينتسبان إلى

^١ :كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي، ٧٤.

^٢ :نهاد الموسى، الأعراف: ١٥٠.

^٣ :لطيفة النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي: ١٠١.

^٤ : ابن هشام: شذور الذهب، ٣٦/١.

المحيط الخارجي الذي يكتنف موقف الخطاب، وهما الإشارة ووقائع الحال المحسّنة.^١ وهذا التنبيه الذي كان من ابن هشام في تعريفه الكلام مع ملاحظة البعد الخارجي المؤثر عليه، هو ما يلحظه - على أخرة - علماء اللغة الاجتماعيون، والمعنيون بتتبع خواص اللغة في بعدها الاجتماعي، وهي في اللسانيات الغربية قد افتتحت بأبي علم اللغة الحديث (دي سوسير)، في تفريقه بين اللغة والكلام، وظل اللغويون من بعده يتناولون هذه الظاهرة ويقبلون فيها الرأي والنظر، يقول تمام حسّان: "فالكلام عمل، واللغة حدود هذا العمل، والكلام سلوك، واللغة معايير هذا السلوك، والكلام نشاط، واللغة قواعد هذا النشاط، والكلام حركة، واللغة نظام هذه الحركة، والكلام يحس بالسمع نطقاً والبصر كتابة، واللغة تفهم بالتأمل في الكلام. فالذي نقوله أو نكتبه كلام، والذي نقول بحسبه ونكتب بحسبه هو اللغة، فالكلام هو المنطوق وهو المكتوب، واللغة هي الموصوفة في كتب القواعد وفقه اللغة والمعجم ونحوها. والكلام قد يحدث أن يكون عملاً فردياً، ولكن اللغة لا تكون إلا اجتماعية."^٢

ولا يحوجنا النظر في أعمال النحاة الأوائل إلى الانتظار إلى قرن ابن هشام، لنقع على أنظار اجتماعية في دراية اللغة، بل على العكس من ذلك، فإننا مع سيبويه نجد كفاية ووفرة من الأدلة على ما نحن بصدد الإشارة إليه، من تبصّرهم - أي النحاة العرب - بما لأبعاد سياق الحال من أثر في تقدير الإعراب وتفسير المعنى، فهذا إمام النحاة يلتقي بأعماله مع أحدث الانجهاات اللغوية مع تباعد الزمن والشقة، إذ كان يعول على سياق الحال كثيراً، فتكثر في كتابه الإشارة إلى فهم المخاطب والاستغناء عن بعض العناصر اللغوية في الجملة بناء على فهم المخاطب والسياق الخارجي الذي يجري فيه الكلام. ولذلك يلحظ قارئ الكتاب أن سيبويه في مواطن كثيرة يُعنى بوصف الموقف الذي يجري فيه الكلام واستعماله^٣ وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام. وقد هداه هذا الاتساع إلى استكناه البنية الجوانية للتركيب النحوي، ورسم خطوط هادية

^١ :نهاد المرسى، الأعراف: ١٥٠.

^٢ : تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها: ٣٢.

^٣ :محمد حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة: ١١٥.

في تعلم العربية تعلماً يضع كل تركيب موضعه ويعرف لكل مقال مقامه^١. وكان سيبويه يعد الموقف الكلامي بملاساته كلاً واحداً، فيغتفر حذف أحد العناصر من الجملة إذا كان في سياقها الكلامي دليل عليه، ويبلغ سيبويه من اعتبار موقف الاستعمال أن يجعله فيصلاً في الحكم بصحة التراكيب النحوية وخطئها. ومن ذلك أننا نراه يقف إلى الجملة الواحدة فيحكم عليها في موقف من الاستعمال بأنها خطأ، وفي موقف من الاستعمال آخر بأنها صواب. وهذه الجملة - لو اكتفي بالنظرة الشكلية الذاتية - جملة نحوية جائزة، ولكن اللغة عنده لم تكن تنفك عن ملاسات استعمالها، ومقاييس اللغة عنده تستمد من معطيات النظام الداخلي للبناء اللغوي كما تستمد من معطيات السياق الاجتماعي التي تكتنف الاستعمال اللغوي^٢.

وهذا ما نجد أمثلته في الكتاب، في حكمه على جملة واحدة، بأحكام مختلفة، لاختلاف السياق الذي تنطق فيه، يقول في جملة "أنا عبد الله منطلقاً" "... وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبد الله منطلقاً، وهو زيد منطلقاً، كان محالاً، لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية. لأن هو وأنا علامتان للمضمر، وإنما يضمّر إذا علم أنك قد عرفت من يعني. إلا أن رجلاً لو كان خلف حائط، أو في موضع تجهله فيه، فقلت: من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك، كان حسناً^٣."

ويظهر في هذا النص إدراك عميق للوظيفة الأساسية للغة، أعني وظيفة الاتصال. فإنه لفهم وظيفة اللغة من حيث هي آلة يجب أن ينظر إليها في إطار عوامل رئيسة ثلاثة ينتظمها الموقف الكلامي، وهي: المتكلم والمستمع والأشياء (أي عناصر الموقف المحسنة وأوضاعها) التي هي موضوع الكلام^٤.

^١ : نهاد الموسى، نظرية النحو العربي: ٨٨.

^٢ : نهاد الموسى، الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، ٨١/٢، وانظر للاستزادة حول هذا المعنى: نهاد الموسى، نظرية النحو

العربي: ٨٥-٩٧

^٣ : الكتاب، ٨٠/١-٨١. وانظر: نهاد الموسى، الوجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في الكتاب.

^٤ : نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ٨٤-٨٥..

وليس هذا الفصل معنياً بتتبع مواطن تأثير كلٍ من مؤلفات موقف الخطاب على توجيه الإعراب أو اختيار حكم نحوي دون غيره - فهذا مكانه الفصل الثالث من الأطروحة - ولكن الحديث عن سياق الحال، تجلّيه عند القدماء بوصفه أصلاً مجرداً، يدفعنا هنا إلى إيراد بعض الأمثلة الدالة والمحلية له، فهذا الأثر قد يرد في أمثلتهم بالملاحظات خفية لا تكاد تبين إلا بالفحص الدقيق لتلك الأمثلة، ويقع مثل هذا كثيراً عند سيوييه، فمن أمثلة الكتاب التي يفاضل فيها بين وجه إعرابي وآخر، بما يكون في نفس المتكلم ونيتته، بقطع النظر عما يكون من دواعي التركيب، أن يقول في إعراب "دار" في بيت عمر بن أبي ربيعة:

دارٌ لمروّةٍ إذ أهلي وأهلهم بالكأنسيّة نرعى اللهو والغزلا

" فإذا رفعت فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت" ^١ والرفع يكون على ظاهر البيت بالابتداء، أما التصب فلتقدير ناصب أضمره المتكلم مستغنياً عن إظهاره، كأن يقصد (اذكر داراً لمروّة).

وإن كان شيخ النحاة يدفعنا إلى طول التأمل والنظر في مقاماته لاستجلاء مقصدنا، فإن عالم العربية المبرز ابن جني ييسر لنا من تفرّده في دقة الملاحظة وبعد النظر ما يمكننا من تحقيق القول في ما نحن بصده دونما كبير عناء ! فيشير إلى أن الأولين من المتكلمين بالعربية " قد أحسّوا ما أحسّسنا، وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم إرادته وقصده شيئان: أحدهما حاضر معنا والآخر غائب عنا، إلا أنه مع أدنى تأمل في حكم الحاضر معنا. فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها، وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها، من استخفافها شيئاً أو استثقاله وتقبله أو إنكاره والأنس به أو الاستيحاش منه والرضا به أو التعجب من قائله وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقُصود بل الخالفة على ما في النفوس" ^٢.

ويتجاوز في تفضّنه الوقوف إلى الأحوال الشاهدة ليعرض شيئاً من لوازمها من عناية المتكلم وإقبال المخاطب، والحال التي عليها كل منهما، فهو يقرر " أن الإنسان إذا

^١ : الكتاب: ٢٨٠/١.

^٢ : ابن جني، الخصائص، ٢٤٥/١.

عناهُ أمر فأراد أن يخاطب به صاحبه، وينعم تصويره له في نفسه، استعطفه ليقبل عليه، فيقول له: يا فلان أين أنت؟ أربي وجهك! أقبل على أحدثك! أما أنت حاضر يا هناه؟ فإذا أقبل عليه وأصغى إليه، اندفع يحدثه أو يأمره أو ينهاه، أو نحو ذلك. فلو كان استماع الأذن مغنياً عن مقابلة العين مجزئاً عنه لما تكلف القائل ولا كلف صاحبه الإقبال عليه والإصغاء إليه... وعلى ذلك قالوا: رب إشارة أبلغ من عبارة.. وقال لي بعض مشايخنا - رحمه الله - : أنا لا أحسن أن أكلم إنساناً في الظلمة"^١

وينطلق القول بابن جني في هذا الباب، وكأنا قد امتلأ باستشعار أهمية حضور أركان الموقف الكلامي أجمعها، لتمد المنطوق اللفظي بياناً لا يكون كاملاً بإغفالها، فلا يقف للتنظير لهذا بل يحقق نظريته بالتمثيل، "ألا ترى إلى قوله:

تقول وصكت وجهها يمينها أبغلي هذا بالرحى المتعاس

فلو قال حاكيا عنها: أبغلي هذا بالرحى المتعاس، من غير أن يذكر صكت الوجه لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجبة منكورة، لكنه لما حكى الحال فقال: وصكت وجهها، علم بذلك قوة إنكارها وتعاضم الصورة لها هذا مع أنك سامع لحكاية الحال غير مشاهد لها، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف ولعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين، وقد قيل ليس المخبر كالمعائن، ولو لم ينقل إلينا هذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله: وصكت وجهها، لم نعرف به حقيقة تعاضم الأمر لها، وليست كل حكاية تروى لنا ولا كل خبر ينقل إلينا يشفع به شرح الأحوال التابعة له المقترنة - كانت - به. نعم ولو نقلت إلينا لم نغد بسماعها ما كنا نفيده لو حضرناها."^٢

إن ابن جني يصدر عن ثقة بالغة بما للحال المشاهدة من دور في التواصل الخطابي بين أطراف الموقف الكلامي، فلا يتوقف عند ما سبق عرضه بل يسترسل في ذلك بشروحه وكأنه يُنظر لفكرة متكاملة في وعيه: "ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات، ولا تضبطه الروايات، فتضطر إلى قصود العرب وغوامض ما في أنفسها، حتى لو حلف منهم حالف على غرضٍ دلته عليه إشارة لا عبارة؛ لكان عند نفسه

^١ : ابن جني، الخصائص، ٢٤٦/١.

^٢ : ابن جني، الخصائص، ٢٤٥/١ - ٢٤٦.

وعسند جميع من يحضر حاله صادقا فيه غير مُتهم الرأي والتَّحيزة والعقل. فهذا حديث ما غاب عنا فلم ينقل إلينا وكأنه حاضرٌ معنا مناج لنا..^١

وهكذا يقرر أبو الفتح بما لا يدع مجالا لريب أن هذا الأصل اللغوي في مقارنة الكلام وإحكامه كان مُستخدلا في بصيرتهم الفاحصة، التي توجّه عنايتها عند التحليل النحوي إلى كل ما يلابس الكلام، ليس فقط في بعده الداخلي، بل وما يكتنفه من مؤثرات خارجيّة، لا يصح - في ظنهم - أن تغيب أو أن تُقصى!

وبهذا القدر من العناية يمضي علماء اللغة من تأخر منهم عن عهد الأوائل على ما كان عليه سلفهم، فنجد الإشارات ذاتها لا يكاد يخلو منها مصنف نحوي مستبصر، فهذا ابن يعيش يقول في شرحه للمفصل: "اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة، تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، فلا بد منهما، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية، تغني عن النطق بأحدهما، فيحذف لدلالاتها عليه، لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به، ويكون مرادا حُكْمًا وتقديرًا.."^٢ ويكرر المعنى نفسه في موضع آخر: "إن قرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ، وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق، فإن أتى باللفظ المطابق جاز، وكان كالتأكيد، وإن لم يؤت به فللاستغناء عنه"^٣.

وهذا الرضي الاسترابادي في شرحه الكافية يقرر: "فقرينة ما حذف جائزاً حضور معناه، كقولك للمسافر: راشداً مهدياً.."^٤ فقوله حضور معناه أي معنى الفعل المحذوف، ماثلة في سياق الخطاب، كأنك تسمع المودعين وتراهم يشدون على يد مسافرهم يرددون: سر راشداً مهدياً! فمقام الكلام يُغني بلا شك عندهم عن التكرار في المقال، وهم من هم في إثارةهم للإيجاز والتخفيف مما لا طائل منه.

^١ : ابن جني، الخصائص ١/٢٤٨.

^٢ : ابن يعيش، شرح المفصل: ٩٤/١.

^٣ : ابن يعيش، شرح المفصل: ١٢٥/١.

^٤ : الرضي: شرح الكافية: ٨٥/٢.

ومن كل ما سبق يستنتج أن النّحاة عكفوا على دراسة المبنى لاستنباط قواعدهم من خلال عملية استقراءٍ لكلام العرب، أي أنهم استنبطوا قواعدهم باستقراء الأداء Performance الذي يتلقاه المتلقي، وكانوا يرمون من وضع قواعدهم إلى غايتين؛ الأولى: إعانة المتلقي على تجنب الخطأ في فهم المعنى المستفاد من أي مبنى يتلقاه، والثانية: إعانة المتكلم على الحذو على تلك القواعد في كل أداء يؤديه^١ وبناء عليه نستطيع أن نفترض أن بنية النّحو العربي قامت على أساس نحوي تركيبي، واتخذت من الأبعاد الأخرى ضوابط وموجّهات توجه حركة العناصر في التركيب وتحكم عليها من حيث الاستقامة والقبول^٢.

وقد كان واضحاً في عمل النّحاة عدم تعمدهم إلى صوغ نظرية تصف طريقتهم في الأداء، وصدورهم لا عن أصول مصرح بها، أو معتنى بتسميتها، كما هو الحال عند اللسانيين المحدثين، ومع ذلك فإن "عدم التصريح بالأصول والمبادئ النظرية في أعمال النّحاة لا يعني خلو تلك الأعمال من أبعاد وتصورات انبثت عليها تحليلاتهم ودراساتهم، إذ لا يمكن أن يقوم النّحو العربي بأبوابه وصوره المتنوعة وقوانينه المختلفة والعلائق التي تربط بين عناصره المتعددة من دون مبادئ نظرية مخصوصة تصف المعطيات، وتحللها وتضعها في موقعها من بناء العربية. فطرائق الوصف والتحليل في أعمال النّحاة وغيرهم من مفكري الحضارة العربية تميل إلى التطبيق، وتتخذ من المثال المستعمل دليلاً على الأصل المستنتج؛ الذي يشكّل فيما بعد ضابطاً يوجه النّظر ويضبط الوصف. والناظر في أي كتاب من كتب النّحاة، وبخاصة المتقدمين منهم، يرى ذلك بوضوح؛ فالمثال يقف دالاً على كثير من أصولهم وضوابطهم، بل إنهم قد يكتفون به لتوضيح فكرة أساسية هامة تنبني عليها مجموعة من القواعد والأحكام العامة"^٣.

^١ : مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ٢١.

^٢ : لطيفة النّجار: منزلة المعنى في نظرية النّحو العربي: ١٨٨.

^٣ : لطيفة النّجار: منزلة المعنى في نظرية النّحو العربي: ١٧٥.

في الدرس اللساني الحديث:

تستلزم الدراسة العلمية للظواهر والنظريات على اختلاف مجالات اهتمامها، إرسال النظر في تاريخها التطوري - إن صح التعبير - وتسلسل السير فيها، فهذا إلى حد بعيد، يعين على فهم أسسها ومبرراتها، ويحمل على تبيين موقعها من مثيلاتها من الأفكار التي سبقتها أو تلتها، وحتى تلك التي تزامنها وتتقاطع معها طرداً أو عكساً (أي متفقة أو مفترقة) .

وعلى الرغم من أن حدود العلم كثيراً ما تكون غائمة، وهي بالتأكيد غير قاطعة، إلا أن الوقوف على أهم مناطق التحول وأشدّها تأثيراً، هو أمر مشروع بلا شك، وهذه المناطق - أعني التي يبرز فيها انعطاف الفكر أو تحوله - هي التي تعرف في العلوم وتنظيرها بالمدارس أو الاتجاهات.

وتتنمي الدراسة اللسانية إلى جملة العلوم التي سارت في مراحل تتباين زماناً ومكاناً وأثراً - وليس من همة البحث في مجاله المحدد هذا - أن يتبع الدراسات اللسانية تأريخاً وتفصيلاً، وإنما يكتفي من ذلك بما يسدّد النظر إلى سياق الحال، في نشأته وتطوره عبر المدارس اللسانية المختلفة، ومن هنا فيمكننا الإشارة إلى أن اللسانيات المعاصرة - باعتبار تصورها لوظيفة اللغات الطبيعية، وهو ما يعني البحث، يمكن أن تقسّم إلى مجموعتين اثنتين:

- نظريات لسانية صوريّة

- ونظريات لسانية وظيفيّة (أو تداوليّة)

تضم المجموعة الأولى جميع النظريات اللسانية التي تعتبر اللغات الطبيعية أنساقاً مجردة، يمكن وصفها بمعزل عن وظيفتها التواصلية، في حين أن المجموعة الثانية تشمل النظريات اللسانية التي تعتمد كأحد مبادئها المنهجية المبدأ الآتي: اللغات الطبيعية بنيات تحدد خصائصها (جزئياً على الأقل) ظروف استعمالها في إطار وظيفتها الأساسية، وظيفة التواصل.^١

^١ :أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية: ٨.

وفي الوقت نفسه الذي لا يمكننا فيه الجزم بانفصال تام بين المجموعتين، فإننا نستجمع القول في النظريات بحسب تحركها قرباً من موضوع " سياق الحال " وبمقدار ما هي اجتماعية تداولية تواصلية في مقاربتها للغة..

ويقرر أحد الباحثين أن علم اللغة الحديث إنما ينظر إلى عملية الاتصال اللغوي على أنها الوظيفة الأساسية الكبرى للغات البشر، وقد لاحظوا أنها - أي عملية الاتصال - تتمثل في نقل الرسالة من مُرسل هو المتكلم أو المتحدث أو الباث، يرسلها إلى آخر مُستقبل لها، وهو المتلقي أو المخاطب أو السامع، من خلال قناة هي الهواء في حالة الاتصال الشفهي، وتسمى أيضاً الوسط أو الناقل، وبشرط أن يكون طرفا الاتصال (المتكلم والمتلقي) مُتفقين من قبل على نظام رمزي ويسمى أيضاً الرامزة، ويتكوّن هذا النظام من علامات لغوية هي الألفاظ، وهي تتألف من عناصر لغوية هي الفونيمات (أي الوحدات الصوتية)، والمورفيمات (أي الوحدات الصرفية)، ويتضمن هذا النظام بالإضافة إلى ذلك طائفة من القواعد المضبوطة، هي قواعد النحو، تحكم هذه العلامات والعناصر وتتسق بينها. والعلامات اللغوية أي الألفاظ كيان ذو وجهين: الدال وهو الصورة السمعية أو الكتابية، والمدلول وهو التصوّر، وإذا استعملت هذه العلامات في جملة فهي تتيح بدالها ومدلولها إقامة عملية رجوع إلى العالم الخارجي من خلال سياق الجملة. وينشأ معنى أي كيان في نظام رمزي من علاقاته بالكيانات الأخرى، وبمجموع هذه الكيانات ومدلولاتها تؤلف نظاماً رمزياً يستخدم للاتصال، أي تؤلف لغة.^١

وبمكننا هنا التمثيل للنظريات اللسانية المنتمية إلى المجموعة الثانية بما يسمى بالبراغماتية، التي تمثل أحد التطورات الأخيرة لما كان يدعى (الدلالة التداولية)، والنظرية الوظيفية المقترحة في إطار مدرسة هارفارد الأمريكية، والنظريات الوظيفية الأوروبية التي نذكر منها خاصة المدرسة النسقية، ومدرسة براغ، وأخيراً النحو الوظيفي الذي اقترحه سيمون ديك في السنوات الأخيرة.^٢

^١ :مصطفى حميدة : نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: ١٣-١٤.

^٢ : أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية: ٩.

إذن، فإلى ارتباط اللغة بمحيطها وأبعادها الثقافية والطبيعية، توجهت النظرية اللسانية في مسارها الذي نعبه، يقول فان ديك في مؤلفه (النص والسياق) : إن النظرية اللسانية تهتم بأنساق اللغة الطبيعية، أعني تراكيبها المتحققة أو الممكنة التحقق، وبتطورها التاريخي وبمختلف أنشطتها الثقافية ووظيفتها المجتمعية وأسسها المعرفية. وفي العادة إنما تصاغ هذه الأنساق من حيث هي أنساق صياغة واضحة من قواعد متواضع عليها، من شأنها أن تحدد نوع السلوك اللغوي كما يظهر هو ذاته في استعمال العبارة الكلامية اللفظية في كل موقف أو مقام تواصل^١.

إن النظر إلى النص وفق هذه الأنظار اللسانية يعني التفريق بين مستويين: سياق البنية وهو التركيب الداخلي للنص، وموقف يحيط بالنص تتفاعل فيه مجموعة من المرتكزات والتوقعات والمعارف، وهذه البيئة الشاسعة تسمى سياق الموقف^٢. وينفي روبرت دي بوجراند إمكانية النظر إلى النص بالانقطاع إلى سياق البنية فحسب، فهو يقول: "لا يمكن النظر إلى النص بزعم أنه مجرد صورة مكونة من الوحدات الصرفية أو الرموز. إن النص تجلّ لعمل إنساني ينوي به شخص أن ينتج نصاً ويوجه السامعين به إلى أن يبنوا عليه علاقات من أنواع مختلفة"^٣.

وفيما سبق لا يخفى أن اللغة في المنظور اللساني الحديث، باتت تشكل مشتركا كبيرا بين مستخدميها، لا على مستوى البنية الداخلية فحسب، حيث القواعد المتواضع عليها التي يشترك فيها أفراد جماعة لسانية معينة، ولكن كذلك من حيث أن اللغة اجتماعية الطابع، تشكل من مواقف المتخاطبين وأحوالهم وثقافتهم وما يحيط بهم من أبعاد أخرى متعددة..

ومن غاية علم اللسان وهدفه أن يعيد تركيب البناء النظري لنسق القواعد المخصوصة - على مستوى البنية الداخلية - هذا البناء الذي يتضمن ضروب التعميم وإكمال النموذج، يقتضي صياغة من أعلى مستويات مراتب التحليل الدلالي، وتكوين المقولات من التراكيب التحويلية وتنظيم عناصرها المكونة من القواعد والقيود الضابطة

^١ : فان ديك، النص والسياق، ١٧.

^٢ : روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء: ٩١.

^٣ : روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء: ٩٢.

والاحترازاات الضرورية لوصف البنية المجردة لعبارات لغة التخاطب والتداول واستعمال المتداولين لها. وأحد أغراض النحو التجريبية أن يصبح قادراً بل بإمكانه أن يعين على تحديد أي أنواع العبارات - تكون من جهة التواطؤ - جائزة مقبولة، وأياً لا يكون كذلك بالنسبة لمستعملي اللغة فيما تقصده الجماعة من كلام التخاطب.^١

ويصرح فان ديك بأهمية حضور السياق في التحليل الكلامي، بتأكيده على أن الجملة أو العبارة قد يكون تعين لها القبول من حيث الصفة النحوية - بما في ذلك تحقق البنية الفونولوجية والصرفية والمورفولوجية والتركيبية - إلا أن " النحو يقتضي أيضاً تخصيص البنية المرتبطة بالأشكال الصورية وإن كان معنى العبارة المتلفظ بها، ليس على وجه الدقة جزءاً من تركيب العبارات. وإنما يتحدد معنى العبارة باستعمال المتكلم للغة"^٢

إن تطور الدراسات اللسانية وصيرورتها نحو الوصول بها إلى الوظيفية أو التداولية هو تطور من البدهة بمكان، حيث جاء ملتبساً لهدف الدراسات اللسانية وسعيها نحو التعامل مع اللغة في تراكيبيها المحدودة، والتي تنتج في الوقت نفسه عددا لا متناها من الأشكال اللغوية الجديدة والمتناسبة مع السياقات والمواقف التي تستعمل فيها اللغة، " إن هدف الدراسة اللغوية ضمن هذا الاتجاه ينحصر في صياغة النماذج الشكلية المعبرة عن القدرات العقلية لمستعمل اللغة"^٣.

ونحن في حديثنا عن الدراسات اللسانية لا نبتعد عن مفهوم النحو، وإنما نعينه من طرف ما، فـ " إذا قمياً لنا أن نحمل مفهوم النحو على أوسع معانيه وأدقها من الناحية المنهجية، بإدراجنا المكون التداولي والمرجع الدلالي وشروط التأويل الناتجة عن معرفة العالم الدلالية، وكذلك علم السيمانطيقا الكلي، كنا حينئذ قادرين أن نفسر كثيراً من الخصائص العامة للخطاب من خلال النحو ذاته"^٤

وتأتي البراغماتية بوصفها طريقة في النظر اللساني الحديث لتتماشى مع طبيعة اللغة وحاجاتها الديناميكية الخاصة، ولهذا فإن البحث فيها - أي البراغماتية - يشارك فيه

^١ : فان ديك: النص والسياق: ١٨.

^٢ : فان ديك: النص والسياق: ١٨.

^٣ : نجيب أحمد : الاتجاه الوظيفي ودوره في التحليل اللغوي: ٦٩.

^٤ : فان ديك: النص والسياق: ٢٥.

دارسون مختلفون، وتتلاقى فيه على وجه معيّن ميادين من المعرفة مختلفة أهمها علم اللغة الخالص والبلاغة والمنطق وفلسفة اللغة وكذلك علم الاجتماع وغيرها من العلوم المهمة بالجزء الدلالي من اللغة^١.

والدارسون على الطريقة البراغماتية يكتّبون على الأشكال الدلالية مقابل انكباب البنيويين والنّحاة التوليديين على الأشكال الدالة، ويعتبرون المقام في مقابل اهتمام الدراسات السابقة بالنّظام اللغوي، وينظرون في القول بعد أن كان النّظر اللغوي يبحث عن الجهاز المختفي وراء القول، ويتساءلون في علاقة اللغة بالكلام، وجدوى التفريق بينهما، بعد أن كان اللغويون جازمين في إبعادهم إنجاز الكلام عن الدراسة العلمية.^٢

وتعد البراغماتية جزءاً من الدراسات التي تشترك جميعها في دراسة التعامل داخل المؤسسة اللغوية في إطار مقام اجتماعي عام، فليست اللغة مجرد وسيلة لنقل الأفكار ولوصف الأشياء، وإنما هي ميدان ننجز فيه أعمالاً لا تنجز إلا في اللغة وباللغة.^٣ ويعتقد دي بوجراند أن اللسانيات المبنية على طابع الممارسة ستكشف أن قواعد اللغة في جملتها متغيّرة طبقاً لمطالب المواقف الجارية، وبدلالات فعاليات النص التي تسعى إلى إيجاد تأثيرات خاصّة^٤. وهذا ما يعتقده أوستن قبلاً، فهو في نظريته الموسومة بـ (أفعال الكلام) يرى في القول نوعاً خاصاً من أنواع الفعل حسب المعنى الخاص للقول، وهذه النّظرية هي ما يعدّونه نظرية للذرائعية (أو البراغماتية) الاجتماعية، وفيها يُتناول القول باعتباره فعلاً ضمن إطار القوانين والأعراف الاجتماعية.^٥

وعلى العكس من أمثلة الكلام التي لها قوة فعلية في سياق ما، لو تناولنا الموقف الاجتماعي أو المقام بما هو موجه للوحدات الكلامية مغنٍ عن مقاطع منها، فإننا نعي أن نوجه النّظر إلى الاتجاه الوظيفي، وهو مدرسة من مدارس الفكر اللساني المعاصر، وهو يعنى

^١ : محمد صلاح الدين شريف: تقدم عام للاتجاه البراغماتي: ٩٥. (ضمن أهم المدارس اللسانية).

^٢ : محمد صلاح الدين شريف: تقدم عام للاتجاه البراغماتي: ٩٥. (ضمن أهم المدارس اللسانية).

^٣ : محمد صلاح الدين شريف: تقدم عام للاتجاه البراغماتي: ١٠٣.

^٤ : روبرت دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء: ٩٣.

^٥ : جون ليونز: اللغة والمعنى والسياق: ١٩٢-١٩٣.

بكيفية استخدام اللغة وبالقيمة الاتصالية لها، ويربط هذا الاتجاه بين النظام اللغوي وكيفية أدائه للمعاني.^١ ويتمثل هذا الربط في ثلاثة مظاهر:

المظهر الأول: الخيارات المتعددة المتاحة للمتكلم والمتمثلة في الأبنية والتراكيب المختلفة الموجودة في لغته. إن كل تركيب يؤدي وظيفة مختلفة لأنه يمكن المتكلم من تنظيم كتل المعلومات طبقاً لظروف الكلام.

المظهر الثاني: هو أن جذور اللغة تمتد إلى البنى الاجتماعية بكافة أشكالها. فلا يمكن فصل اللغة عن الثقافة: التراث والعادات والتقاليد. إن الظواهر الاجتماعية التي يرتبط بها الفرد بحكم انتمائه إلى مجتمع ما تفرض عليه سلوكاً لغوياً معيناً. ويظهر ذلك بوضوح في أساليب التخاطب التي ينتقيها الفرد في المواقف المختلفة.

المظهر الثالث: تضافر العناصر ، بمعنى أن عناصر اللغة مجتمعة تساهم في أداء الفكرة التي يريد المتكلم توصيلها. فلا يمكن أن يستقل عنصر أو مستوى لغوي بأداء الوظيفة.^٢

وعلى غرار البراغماتية في اعتمادها على اللغة كأساس لممارسة الفعل على المتلقي، على أساس أن النص اللغوي في جملته إنما هو (نص في موقف)^٣، يأتي الاتجاه الوظيفي العام بمدارس متعددة، يجمعها ضابط تصوري واحد تجاه طبيعة اللغة، فاللغة وسيلة اتصال اجتماعية يستعملها الفرد لأداء وظائف مختلفة وللتأثير على الآخرين.

وعلى خلاف التحويليين في صدورهم عن وجهة نظر ذات امتداد لديهم مؤدّاهما أن الظواهر اللغوية تنضبط، من حيث المبدأ، بشروط نحوية خالصة قابلة للتشكيل على نحو مُحكَم، وأن العوامل غير النحوية مما يلبس النحو ويتداخل وإياه، كَمَثَل عقيدة المتحدث إزاء العالم الذي يعيش فيه، والفروض القبلية، وآثار موقف الخطاب، واستراتيجيات الحسّ وهكذا، لا تلعب إلا أدواراً فرعية في تشكيل المستويات المتفاوتة لأصولية الجملة، أو كونها مقبولة لدى أبناء اللغة.^٤

^١ : يحيى أحمد : الاتجاه الوظيفي ودوره في التحليل اللغوي : ٧١ .

^٢ : للاستزادة في هذا المعنى انظر: يحيى أحمد : الاتجاه الوظيفي ودوره في التحليل اللغوي : ٧١-٧٢ .

^٣ : صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ٩٨ .

^٤ : نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي ، ص ٨٢ .

وعلى خلاف التحويليين في اعتقادهم، على نطاق واسع، أن التفسير غير التحويلي خطيئة لا يجوز لنا أن نُقارِفَها إلا أن تفشل التشكيلات التحويلية المحكمة؛ وأن العوامل غير التحويلية مما لا يمكن تشكيله بإحكام قليلة الأهمية في نظرية النحو.

فإن الوظيفيين يجعلون وكدهم أن يُظهِروا أن وجوهاً عريضة من الظواهر اللغوية تُحكّمها في الحقيقة من حيث المبدأ عوامل غير نحوية، وأن ما يتبقى وراء ذلك، إذا اقتصر به على التحويلات والشروط الممكن تشكيلها بإحكام، قليل الأهمية جداً.¹

وما يراه علماء اللغة أن أفضل رؤية للوظيفية أنها اتجاه معين في إطار البنائية ويميزها الاعتقاد بأن البنية الفونولوجية والتحويلية والدلالية للغات تحددها الوظائف التي تؤديها في المجتمعات التي تعمل فيها، وأشهر من يمثل الوظيفية - بهذا المعنى - أعضاء مدرسة براغ التي ترجع أصولها إلى دائرة براغ اللغوية التي تأسست عام ١٩٢٦ وكانت ذات تأثير خاص في علم اللغة الأوربي في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية.²

إن تحليل مدرسة براغ للمعنى لم يتخذ منحى المنطق الوضعي أو المنحى التجريدي الذي يفصل المعنى عن الاستعمال اللغوي، وإنما اتخذ منحى وظيفياً. وهذا واضح في أن ما سموه بالمحتوى الدلالي *semantic content* يرتبط من جانب بمستويات لغوية أخرى كالمستوى التحويلي والمستوى الأسلوبي، ومن جانب آخر بحقائق العالم الخارجي، بما في ذلك مشاعرنا تجاه هذا العالم. فهناك حقيقة مهمة حول عملية الاتصال اللغوي ينبغي أن ندركها ألا وهي أن المتكلم حينما يواجه خطابه إلى المستمع فإنه لا يريد فقط أن ينقل إليه بعض الحقائق، ولكنه يريد أيضاً أن ينقل إليه مشاعره تجاه الحقائق. إن العبارات المنطوقة تكون دائماً مغلفة بمشاعر الفرد. وذلك بحكم انتمائه إلى بيئة اجتماعية تموج فيها شتى المعطيات والمستغيرات. وقد فهم لغويو مدرسة براغ أن ربط محتوى الكلمة بالحقائق الخارجية يمثل وظيفة اللغة في المجتمع.³

إن اللغة عند أتباع هذه المدرسة تستخدم كوسيلة تعبيرية تأثيرية. وهي ليست شيئاً مجرداً عن الواقع الذي توجد فيه، بل إن وظيفتها هي التفاعل مع هذا الواقع. والمنظور

¹ : هاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص ٨٣.

² : جون ليونز، اللغة وعلم اللغة، ص ٦٢.

³ : يحيى أحمد : الاتجاه الوظيفي ودوره في التحليل اللغوي: ٧٥.

الوظيفي للجملة ينظر إلى الجملة على أنها تتكون من شقين: الأول يسمى المسند والثاني يسمى المسند إليه، ويأتي المسند في الغالب أولاً ثم يعقبه المسند إليه. هذا هو الترتيب المتبع حينما يكون نسق الجملة محايداً. والنسق المحايد هو الترتيب المألوف لأجزاء الجملة في الاستعمال العادي، أي الاستعمال الذي يراد به مجرد الإخبار أو الإسناد. أما حينما يريد المتكلم أن يجذب انتباه السامع إلى عنصر معين في الجملة، أو أنه يريد التركيز على عنصر معين لأنه يمثل في نظره زبدة الحدث اللغوي، فإنه يلجأ عندئذ إلى خرق هذا النسق الطبيعي، وعلى هذا، فالمنظور الوظيفي للجملة هو أساس التحليل، وهو يعني ترتيب عناصر الجملة بالنظر إليها في ضوء السياق الفعلي.^١

وعلى ما تقدّم فإنه يبدو أن لغوي مدرسة براغ لم يقصدوا تقنين المظاهر الوظيفية للغة وحصرها في قواعد شاملة، إنما اهتموا بالكيفية التي تزوّد بها اللغة المتكلم بعدد من الأساليب والطرائق التعبيرية استجابة للظروف والمواقف المختلفة وبيان الفروق بين أحدها والآخر.^٢

ومما يظهر شدة التعالق بين اللغة ووظيفتها الاجتماعية، ما يذكر حول المدرسة الوظيفية الإنجليزية التي يتزعمها عالم اللغة الإنجليزي فيرث، من أن أفكارها نشأت في أول الأمر متأثرة بأفكار عالم الاجتماع مالينوفسكي، بل يذهب بعض المحدثين إلى أن فيرث اعتمد في بناء نظريته اللغوية على مفاهيم مالينوفسكي، ثم عمد من جهته إلى تطويرها والتوسّع بها.^٣

ولما كان مالينوفسكي أستاذاً للأنثروبولوجيا، فإن مقاربتة للغة كانت من حيث هي إحدى مظهرات المجتمع في سلوك أفراده، وعليه، فقد رأى أن معنى الجملة يتحدد في السياق المعين الذي ترد فيه. والسيّاق الذي قصده مالينوفسكي هو البيئة الطبيعية أو الواقع الثقافي للمجتمع. ولأنه لم يكن لغوياً بالدرجة الأولى فلم يكن مالينوفسكي مهتماً بصياغة نظرية لغوية.

^١ : يحيى أحمد : الاتجاه الوظيفي ودوره في التحليل اللغوي: ٧٦-٧٧. وهذا الذي يذكره المؤلف لا ينطبق تماماً على الجملة الاسمية في العربية، حيث المسند إليه هو الشقّ المقدّم فيها. والشاهد من الاقتباس ما يتعلّق بتغيير النسق لغاية المتكلم.

^٢ : أحمد قنّور: مبادئ اللسانيات: ٢٤٥.

^٣ : للبحث حول هذا انظر: مصطفى لطفي: اللغة العربية في إطارها الاجتماعي: ٤٦-٥٣.

أما فيرث فقد اقتبس من مالنوفسكي فكرة أهمية دراسة اللغة في إطار سياق معين، فجاءت نظرية فيرث اللغوية مبنية على أساس ارتباط اللغة بالفرد والمجتمع. ولذلك فإن فكرة سياق الحال - والتي يعزوها البعض في أساسها للأنثروبولوجي مالنوفسكي - أصبحت تعني عند فيرث دراسة اللغة كأداة اجتماعية، أي كأداة في المجتمع يستعملها الأفراد بقصد تحقيق أهداف وأغراض معينة^١.

لقد أكدت "وظيفية لندن" ... أن اللغة ظاهرة إنسانية وأنها أهم نشاط سيميائي عند الإنسان، ومن هنا فإن كل نظرة تجزيئية لهذا النشاط يفقده طابعه الخاص وهو إنسانيته، ويعزله عن باقي الأنشطة اليومية عند الإنسان. هذه النظرة التجزيئية - التي يطبقها النيويون الأمريكيون - في رأي فيرث نظرة ناقصة لا تمكن من إعطاء صورة صحيحة عن اللغة.^٢ ولقد بات معروفاً لدى المتخصصين، إن الوظيفة الأساسية للألسنية عند فيرث هي بيان معنى الحدث اللغوي، فالمعنى عنده ليس العلاقة المتبادلة بين اللفظ وصورة الشيء الذهنية، بل المعنى تحدده وظيفة الحدث اللغوي من خلال خضوعه للتحليل تدريجياً على مستويات اللغة كافة (الصوتية والصرفية والتحويلية) في ظل سياق الحال. وهكذا يتعامل فيرث مع سياق الحال تعامله مع أي سياق لغوي آخر، هذا إن لم يكن السياق هو المظلة التي تحتضن هذه النظم وتحكم فيها. وهو في نظره أداة من أدوات البحث اللغوي بالطريقة نفسها التي يستخدم بها النظام التحويلي مثلاً، وهو لا يتصور علماً للدلالة دون الإحاطة بالسياق؛ حيث يقول: إن التصور الأساسي في علم الدلالة يقوم على سياق الحال!^٣

وفي السياق الوظيفي نفسه تدرج المدرسة الفرنسية التي يعدّ أندريه مارتينييه علمها الأول^٤، وقد حذت هذه المدرسة حذو مدرسة براغ في نظرتها الوظيفية للغة، فمفهوم الوظيفية عند مارتينييه يرتبط باختيار المتكلم أدواته التعبيرية اختياراً واعياً، مما يكفل أن

^١ يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، ص ٨٢، بتصرف.

^٢ مصطفى غلفان: نحو علاقة جديدة بين اللسانيات ومناهج تحليل النص الأدبي: ٨٤، بتصرف.

^٣ جون ليونز، ما معنى نظرية المعنى عند فيرث: ٦٠ - ٦١.

^٤ انظر نهاد الموسى، نظرية التحوّل العربي: ٨٣، وانظر كذلك: عطا موسى، مناهج الدرس التحويلي في العالم العربي في القرن العشرين:

تحدد وظيفة أي جزء من الكلام بالشحنة الإخبارية التي يكون في مقدور المتكلم أن يحملها ذلك الجزء، وبذلك تكون الوظيفة القيمة التمييزية من الناحية الدلالية العامة.¹ ويرتب على هذا التصور للوظيفة أن يرتبط مفهومها بمدى قدرة المتكلم على التوقع، مما يستلزم أن تكون الشحنة الإخبارية ضعيفة إذا كان توقع السامع كبيراً، وأن تكون قوية إذا كان توقعه ضعيفاً، وبذلك وسع مارتينييه مفهوم الوظيفة وجعلها محكومة باعتبارات تتصل بوظيفة اللغة، وهي - كما هو متعارف - ظاهرة من ظواهر الاتصال والتخاطب.²

في البنية والمكونات:

تخلص النظريات الوظيفية، والمدارس اللسانية المهتمة بالوجهة الاجتماعية للغة في تحليلها، إلى أن اللغة ترتبط بمحيطها ارتباطاً وثيقاً يصعب تلمس أبعادها وفهم مقاصدها بالانقطاع عنه، بل إن النص اللغوي - أي نص - لا يتكامل إلا بتعاقبه مع سياقه، فليس النص مجموعة من الجمل المتتابعة، أو الوحدات المجردة، بل هو توليفة من الجمل المرتبطة بمقامات معينة.³ وإن الاكتفاء باللغوي في مقارنة التصوص هو انغلاق يحول دون الوصول إلى المقاصد.⁴ بل إننا قبل التفكير في قضية تحليل اللغة ونصوصها، نتبين أن بناء الجملة في أساسه يتطلب أن يقوم المتكلم بتعليق دلالات الألفاظ في عقله أولاً، وترتيبها بحسب معاني النحو، وفقاً لقدرته اللغوية، ومن ثم ينتج عن هذا نظمها وترتيبها في النطق، ووفق قدرة المتكلم هذه تتفاوت صحة التعليق أو فساده، والتي يترتب عليها من بعد وصف النظم بالجوودة أو الرداءة. وقد سبق أن تبين ما للنظم من معنى يتكون من اندماج المقاصد الإبلابية والتواصلية مع الوظائف أو المعاني النحوية.⁵

¹ :عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية: ١٥١.

² :عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية: ١٥١.

³ : جون ليونز، اللغة والمعنى والسياق، ٢١٨.

⁴ : انظر محمد مفتاح، مجهول البيان: ١١٠.

⁵ : انظر مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، ١١.

إن المعنى - بحسب فيرث - هو مجموع معقد من العلاقات السياقية، والسياق هو مصطلح يقصد به من جهة: حوار الكلمات في التلاصق الركني الذي للحمل في الملفوظ، أي ما يسبقها وما يلحقها من مفردات، وعادة يعتبر العامل التحويلي في تركيب الكلام مظهراً سياقياً.

ومن جهة ثانية: يقصد بمجموع العوامل والظروف الاجتماعية التي تحيط الموقف الكلامي.^١ وقد أكد فيرث على التوازي بين السياقات الداخلية والشكلية للقواعد وبين السياقات الخارجية للموقف، وعليه فالمعنى عنده مجموع العلاقة بين اللغة المجردة وعالم التجربة^٢، ويتوصل إليه بتحليل الملفوظ من خلال إظهار سياقية الوقائع.^٣

إذن بات مما لا يخالطه شك أن استبعاد أثر السياق الاجتماعي على اللغة يجعل الكلام أمراً يكاد يكون مستحيلاً، لأن الرسائل المنطوقة تفصل خصيصاً حسب احتياجات المستلقين ولهذا فإن المتحدث يراعي أن يلائم وينسق بمهارة شديدة بين خطابه ومتطلبات السياق أو الموقف^٤، ولهذا فإن اللسانيات خضعت في تطورها إلى هذه السنة في الصيرورة، فبعد أن حاول البنيويون والتحويليون معرفة نظام اللغة وعلاقة المفردات، أي دراسة البنية اللغوية مستقلة، جاء بعدهم فئة أخرى من علماء اللغة يصنفون بوصفهم أصحاب علم اللغة الاجتماعي Sociolinguistics، ليتنبهوا بدورهم لما للغة من صلة وتأثر مع محيطها الخارجي، ولينهضوا بالصعوبات الكائنة في منهج التحليل اللغوي المعتمدة للسياق أو لمقام الكلام.^٥

هذا التوجّه في النظر اللساني أصبح مما يشكل مثل دورة نشاط زاهية في مناهج التحليل اللغوي، والتي تدرج في سياق منهج في التحليل الوظيفي، والذي - كما سبقت الإشارة - يلابس حقولاً متعددة منها الوظيفية وعلم اللغة الاجتماعي والذرائعية (البراغماتية)، وهي التي يُطلق عليها مناهج التوسيع^٦، وهذه التسمية جاءت لانتظامها "

^١ : عدنان بن ذريل، اللغة والدلالة: ١٦٠.

^٢ : ر.هـ. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة، ٣٤٩.

^٣ : عدنان بن ذريل، اللغة والدلالة، ١٦٦.

^٤ : هدسون، علم اللغة الاجتماعي، ٢٥، وانظر أيضاً ٢٣٤.

^٥ : انظر حول هذا حلمي خليل، مقدمة لدراسة اللغة، ٣١٩.

^٦ : انظر: نهاد الموسى، نظرية التحويل العربي، ٨١.

في محور واحد مشترك هو أنها "توسّع" في التحليل إلى ما وراء حدود النظر اللغوي الذاتي الخالص، وتعول على عناصر إضافية ومتغيرات خارجية تلبس المادة اللغوية الخالصة".^١

إن معالجة العلاقة بين القول والمقام تسمح لنا بأن نقول وبكل تأكيد أن الجوانب اللفظية والجوانب غير اللفظية تكون حاضرة في كل تواصل بين الأفراد، وما هو غير لفظي يتداخل باستمرار مع ما هو لفظي مما يجعل السلوك اللغوي سلوكاً معقداً، وفيه تظهر العناصر غير اللغوية أو الخارجة عن اللغة وكأنها عناصر أساسية في التواصل لأنها تقدّم للمتخاورين معلومات إضافية لا تقل أهمية عن المحتوى اللفظي للخطاب نفسه.^٢

وبلخص أحمد المتوكل - أحد أعلام النحو الوظيفي في الدرس اللساني المعاصر - المبادئ المنهجية الأساسية المعتمدة في النحو الوظيفي فيما يلي:

- ١- وظيفة اللغات الطبيعية الأساسية هي وظيفة التواصل.
- ٢- موضوع الدرس اللساني هو وصف القدرة التواصلية للمتكلم - المخاطب.
- ٣- النحو الوظيفي نظرية للتركيب والدلالة منظوراً إليهما من وجهة نظر تداولية.
- ٤- يجب أن يسعى الوصف اللغوي الطامح إلى الكفاية إلى تحقيق أنواع ثلاثة من الكفاية:

أ. النفسية ب. التداولية ج. النمطية^٣

وبناء على المبادئ السابقة للنحو الوظيفي، ولتشكل النظرية وفق أنساق تتخذ منظورات محددة ومغايرة للنسق المطّرد في اللسانيات قبلاً، فإنها كذلك نظرت إلى الوظائف أو المعاني النحوية، نظرتها الخاصة التي تخدم أسسها، حتى إنها جاءت بمصطلحاتها وتسمياتها الخاصة لأبواب موجودة أصلاً في البناء النحوي القديم، فهم يقسمون الوظائف في النحو الوظيفي على قسمين: وظائف تركيبية، وأخرى تداولية. والأول منها ينتمي إليه وظيفتا الفاعل والمفعول، بينما ينتمي إلى

^١ : نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ٨١ (الهامش).

^٢ : مصطفى غلفان، الإشارات والمقام التواصل، ٨٧-٨٨.

^٣ : للتوسع حول هذا انظر: أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ٩-١٠. وانظر كذلك للمؤلف نفسه: المنهج الوظيفي، ٢١، ضمن قضايا المنهج في اللغة والأدب.

القسم الثاني وظائف المبتدأ والمحور والبؤرة والذيل والمنادى. وهذا القسم يعنى بالنظر إلى المقام حسب شروطه المعينة.^١ أي أنه يُعنى باللغة بحسب دورها التداولي والتخاطبي في سياقات المحادثة المختلفة.

ويرى النحويون الوظيفة أن الحالات الإعرابية تسند إلى مكونات الجملة. بمقتضى وظيفتها الدلالية أو وظيفتها التركيبية أو وظيفتها التداولية، وتتفاعل الوظائف الثلاث في تحديد الحالات الإعرابية بالشكل الآتي:

- إذا كان المكون حاملاً لوظيفة دلالية فقط تسند إليه الحالة الإعرابية (التَّصَبُّ) أو الحالة الإعرابية (الجر) إذا كان مسبقاً بحرف جر. بمقتضى وظيفته الدلالية نفسها.
- إذا كان المكون حاملاً لوظيفة تركيبية بالإضافة إلى وظيفته الدلالية تسند إليه الحالة الإعرابية (الرَّفْع) إذا كان فاعلاً، أو الحالة الإعرابية (التَّصَبُّ) إذا كان مفعولاً بمقتضى وظيفته التركيبية، بمعنى أن الحالة الإعرابية التي تقتضيها الوظيفة التركيبية تخفي الحالة الإعرابية التي تستوجبها الوظيفة الدلالية.^٢

ولا يسعى الفصل للاستطراد في مقولات النحو الوظيفي، بيد أنه يحسن بيان فرقٍ بدا ملحاً في هذا المقام، ذاك أن التفكير اللساني العربي القديم مختلف تماماً عن التفكير اللساني المعاصر، وذلك أن اللسانيين المعاصرين في معظمهم ينطلقون من الكل (أو المركب) إلى الجزء (أو المفرد)، أما العرب القدماء فكانوا يعتبرون أن الاتجاه المعاكس هو الأصح.^٣

وليس ذكرنا لاختلاف المنهجين من عنايته المفاضلة بينهما، بل هو محاولة قراءة هذه الأعمال بُغية توصيفها وتصنيفها، وعندما يذهب بنا القول إلى ذكر خلو الأعمال اللسانية القديمة من النظرية، بمحدداتها الصارمة، وضوابطها المقيدة، لا يعني انتقاص قدر العمل اللغوي العربي القديم، بل الإبانة عن أن قضية التنظير لم تكن حاجتهم الشاغل، لذلك لم يتطرق بهم النظر إلى محاولة استجلاء نظرة كلية للأشياء، فجاء عملهم بالتالي مهتماً بالأجزاء أو الوحدات المكوّنة، أكثر من

^١ : أحمد المتوكل، المنهج الوظيفي، ٢٣.

^٢ : أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ١٨.

^٣ : بوجمة الأخضر، التفكير اللساني العربي القديم (تساؤلات حول إعادة القراءة)، ٣٦، ضمن قضايا المنهج في اللغة والأدب.

اهتمامهم بالكليات والمباني المكوّنة، بعكس ما هو حاصل في اللسانيّات الحديثة التي تستشرف الأبنية في كليّاتها، والأنظمة في تكاملاتها، ثم تنفذ منها إلى مكوناتها وأجزائها، وهذا سبيل من يسعى إلى النّظرية الكلية والتّقعيد المتكامل.

وعلى الرغم مما للكلام السابق من تحقيق في جانب كبير منه، ومحاولته عدم بجافة الصواب في قراءته للنظرين قديهما والحديث، فإن ما نود التأكيد عليه هو أن الإشارات الملحّة في كتب التّحو حول المسألة الواحدة، والتمثيل المتكرر على القضية نفسها، ينبئ ولو من طرف خفي على أن فقهاً عميقاً يملأ أولئك النّحاة في مقاربتهم لعملهم، وأن شيئاً من النّظر المشترك الذي بات له تسميات مختلفة في المدارس والنّظريات المحدثّة، أن شيئاً من هذا لم يُحرّم منه اللغوي القديم في فكره وحده في تصنيفه وتقعيده.

وينشعب القول السابق لِيُستدل عليه بالأمثلة المتكاثرة، إلا إن موضوع الفصل - وهذا مقامه - الإشارة إلى سياق الحال بما هو أصل في عمل النّحاة العرب، ما كان منهم من العناية به عناية تضبط لهم مسائلهم كما هو الشأن في العصر الحديث، في مجموعة المدارس التي رعت هذا الأصل محدداً لإقامة نظريتها في تحليل اللغة.

ولسنا نود أن نقول مكروراً في ختام هذا الفصل، بل هذه لمحة عجلى لإقامة صورة مقارنة - لا مفاضلة - بين مكونات سياق الحال وبنيتها في النّظر اللساني الحديث بما ضُبط وقُعد له، وبين ما هو كائن في حدس بعض النّحاة العرب القدماء، ومتعّين في بصائرهم، بما لم يسموا له، أو يعتنوا، بل جاء في أحكامهم متى استدعى المثال، أو روعي الشاهد.

فأما سياق الحال بما هو مستقرّ في لسانيات المحدثين فيتكون من هذه العناصر المكونة للحال الكلامية^١، وهي كالآتي:

^١ : محمود السمران، علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، ٣١٠-٣١٢. ولا تفتقر هذه الأسس مما هي عليه في أعمال اللغويين المحدثين الآخرين.

١- شخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي، وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلم والسامع - إن وجدوا - وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك اللغوي، ودورهم أيقنصر على الشهود أم يشاركون من آن لأن بالكلام، والنصوص الكلامية التي تصدر عنهم.

٢- العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة وبالسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي كحالة الجو إن كان لها دخل وكالوضع السياسي، وكمكان الكلام.. الخ، وكل ما يطرأ أثناء الكلام ممن يشهد الموقف الكلامي من انفعال أو أي ضرب من ضروب الاستجابة، وكل ما يتعلق بالموقف الكلامي أياً كانت درجة تعلقه.

٣- أثر النص الكلامي في المشتركين كالاقتناع أو الألم أو الإغراء أو الضحك.. الخ، وهكذا يتضح أن من أهم خصائص سياق الحال إبراز الدور الاجتماعي الذي يقوم به المتكلم وسائر المشتركين في الموقف الكلامي.

٤- وإن نظرية اللغة التي تقوم على التصور الخاص بسياق الحال تشمل جميع أنواع الوظائف الكلامية. بمعنى أنها بهذا التصور تستطيع أن تدرس وتفسر جميع أنواع الوظائف الكلامية، وليست مقصورة كأكثر النظريات القديمة على إبراز نوع أو أكثر ليس غير من أنواع الوظائف الكلامية.

وأما سياق الحال عند القدامى، بما تعنيه هذه الأسس السالفة فنمثل لها من عند نحوي واحد - نعي أبا الفتح ابن جني - الذي حقق من الفريدة في هذا النظر، ما دفع بعض المحدثين إلى القول بأنه قد سبق فيرث إلى نظرية السياق الاجتماعي، وإن جاءت رؤيته مبعثرة تفتقر إلى التنظيم في إطار شامل مكتمل.^١

^١ : عبد الكريم محامد، الدلالة اللغوية عند العرب، ١٥٧.

بل إلى أكثر من ذلك، فإن الدكتور عبده الراجحي يقرر أن أهم موضوع عرض له أبو الفتح مما يتصل بدراسة المعنى هو ذلك الذي يطلق عليه المحدثون (سياق الحال).^١

ويسعى الفصل - في تتمته - أن يقف إلى بعض الأمثلة التي ساقها ابن جني، وكان فيها شديد الحرص على استحضار سياق الكلام، والظروف المحيطة بالحدث الخطابي، وكأنه يعي بشكل وافٍ ما تنص عليه نظرية سياق الحال الحديثة، وما تنص عليه من أسس ومبادئ، ومن هذه الأمثلة: "ومثل له بقولهم رفع عقيرته إذا رفع صوته. قال له أبو بكر: فلو ذهبنا نشق لقولهم (ع ق ر) من معنى الصوت لبعد الأمر جدا، وإنما هو أن رجلا قطعت إحدى رجله فرفعها ووضعها على الأخرى، ثم نادى وصرخ بأعلى صوته، فقال الناس: رفع عقيرته، أي رجله المعقورة. قال أبو بكر: فقال أبو إسحاق: لست أدفع هذا"^٢.

إن ابن جني هنا يستحضر كلاما عن شيوخ له، تنبهوا إلى التطور الحاصل على المعنى المعجمي للكلمات، والتطور الدلالي الذي يلحقها، إما باتساع أو تضيق أو كسو دلالة جديدة، وهذا الذي يعرفه علماء اللغة في أبواب الاشتقاق، وهذا عند ملاحظتهم أن العقيرة لفظة تُبعد جدا الألفاظ المتعلقة بالصوت في أصل الوضع، لهذا ذهبت بهم الفطنة إلى استحضار المشهد الكلامي الذي استعملت فيه تلك الكلمة بدالاتها الجديدة وقالوا ميررين عملهم: "لا يؤمن أن تكون هذه الألفاظ المنقولة إلينا قد كانت لها أسباب لم نشاهدها ولم ندر ما حديثها"^٣، ويستدلون لتقوية موقفهم بأن سيويه نفسه كان له من الاستدلال بالشاهد الحالي ما يصرّف به وجوه الكلام، "ولذلك قال سيويه في نحو من هذا: أو لأن الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر، يعني ما نحن عليه من مشاهدة الأحوال والأوائل"^٤.

^١ : عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ١٦٦.

^٢ : ابن جني، الخصائص، ٢٤٨/١.

^٣ : ابن جني، الخصائص، ٢٤٨/١.

^٤ : ابن جني، الخصائص، ٢٤٨/١.

وليس حضور المشهد الكلامي بأكمله مما يعول عليه أبو الفتح في تحليله اللغوي، بل قد يكفي أحيانا باستنطاق هيئة المتكلمين ووجوههم، لتفسير نيتهم وفهم مقاصدهم، ويتعجب كم لهذه الإشارات الشخصية من دلالة ترفد القول معان لا تكتمل له دون استحضارها، فنسمعه يقول: "فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي إسحاق ويونس وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه وأبو الحسن وأبو زيد وخلف الأحمر والأصمعي ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين وجوة العرب فيما تتعاطاه من كلامها وتقصد له من أغراضها، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور مالا تؤديه الحكايات ولا تضبطه الروايات؟! فتضطر إلى قصود العرب وغوامض ما في أنفسها حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشارة لا عبارة لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقا فيه"^١.

وقد ذكر سابقا - في هذا الفصل - حكايته التي يرويها عن تلك المرأة المبتلاة بزواج متقاعس، وتعليقه على قول الشاعر:

تقول وصكت وجهها يمينها أبعلي هذا بالرحى المتقاعس^٢

وتبين تعليقه على هذا بقوله: "ولو شاهدتها لكنت بها أعرف، ولعظم الحال في نفس تلك المرأة أئين"^٣.

إن ابن جني في خصائصه يومئ بما يشبه النظرية المتكاملة المعنوية بالمقام الكلامي، أو الحال المشاهدة في التحليل اللغوي، فيحكي عن الإشارة أبلغ من العبارة، ويحكي عن كلام الوجه والجسد الذي لا يتحصل في المنطوق، ولا يدركه إلا المعانين، "وإذا جاز أن نسمي الرأي والاعتقاد قولاً وإن لم يكن صوتاً؛ كانت تسمية ما هو أصوات قولاً أجدر بالجواز، ألا ترى أن الطير لها هدير والحوض له غطيط... فأما قوله:

وقالت له العينان سمعا وطاعة

فإنه وإن لم يكن منهما صوت فإن الحال آذنت بأن لو كان لهما جارحة نطق لقالتا سمعا وطاعة"^٤، ويتكلم باستفاضة عن تأدية الحضور معان إضافية تبين المراد بالكلام المجتزأ،

^١ : ابن جني، الخصائص، ٢٤٨/١.

^٢ : انظر هذا البحث ص ١٠٠، وابن جني، الخصائص، ٢٤٥/١.

^٣ : ابن جني، الخصائص، ٢٤٦/١.

المتسمح في حذف أجزائه أو السكوت عن تتمته، كما يهتم بالتفريق بين مستويات أداء الكلام واختلافها تبعاً للأطراف التي تتبادل فعل الكلام، فليس خطاب الملوك مثلاً يوازي خطاب العامة، يقول في شيء من هذا: "وذلك أن أصغر الناس قدراً قد يخاطب أكبر الملوك محلاً بالكاف من غير احتشام منه ولا إنكار عليه، وذلك نحو قول التابع الصغير للسيد الخطير: قد خاطبت ذلك الرجل، واشترت تينك الفرسين، ونظرت إلى ذينك الغلامين. فيخاطب صاحب الأكبر بالكاف وليس الكلام شعراً، فتحتمل له جرأة الخطاب فيه، كقوله: لقينا بك الأسد، وسألنا منك البحر، وأنت السيد القادر، ونحو ذلك. وعلة جواز ذلك عندي أنه إنما لم يخاطب الملوك بأسمائها إعظاماً لها، إذ كان الاسم دليل المعنى وجارياً في أكثر الاستعمال مجراه، حتى دعا ذاك قوماً إلى أن زعموا أن الاسم هو المسمى. فلما أرادوا إعظام الملوك وإكبارهم تحافوا وتجانفوا عن ابتدال أسمائهم التي هي شواهدهم وأدلة عليهم إلى الكناية بلفظ الغيبة، فقالوا: إن رأى الملك أدام الله علوه، ونسأله حرس الله ملكه، ونحو ذلك. وتحاموا: إن رأيت، ونحن نسألك، لما ذكرنا."^١

^١ : ابن حنّ، الخصائص، ٢٣/١.

^٢ : ابن حنّ، الخصائص، ١٨٨/٢.

الفصل الثالث:

الجواز النحوي وعلاقته

بسياق الحال

مدخل: حول سياق الحال بوصفه أصلاً في عمل النحاة

تبيين في الفصل الأول من هذه الدراسة ما يكون في البنية الجمالية في النحو العربي من وجوه متعددة تخرج على الأصل المطرد لهذه الجملة، وهذا يدل دلالة قاطعة على سعة الجملة العربية ومرونتها التي تسمح بتقبل الأحوال المختلفة لتعاطي اللغة بما يكفل أوجهها تعبيرية لا نهائية تغطي حاجاته القولية والتواصلية.

"والإبداع النحوي - كما تبين - يربط بين النظام الثابت والأداء المتغير"^١، ويتمثل هذا الأداء في صور النظم المتعددة التي ذكرناها ثمة، من حذف وتغيير رتبة أو ما سواها..

ثم عرّج الفصل الثاني على أحد أبرز الأصول التي تحكم إليها تلك الوجوه الجائزة في نحو العربية، وهو ما اصطلاح على تسميته "سياق الحال"، فهذا السياق مع ما ينظمه من أحوال المتكلم وأحوال المخاطب وأحوال الموقف الخارجي الذي يكتنف الحدث الكلامي، كان هذا السياق مرجعاً متعاوراً لحظه اللغويون منذ سيبويه وحتى لغويي العصر الحديث، وإليه كانت تُردّ التراكيب المدروسة للحكم عليها، ما يجوز منها، وما لا يجوز. وفي ذلك الفصل تبين بجلاء ما كان من اللسانيات الاجتماعية في سعيها "إلى أن تمد في التحليل اللساني بعداً يتجاوز المدى الذي بلغه علم اللسان الحديث، ذلك أن منهج البحث في علم اللسان الحديث منهج داخلي يعتمد في تفسير المتغيرات اللغوية على ظواهر لغوية محضة، ويقوم على قواعد لغوية ذاتية موضوعية."^٢

وإن كان الفصل الثاني قد وقف - عابراً - إلى تراث الدرس النحوي، مؤكداً أن لحظَ السياق المقامي، أو سياق الحال، كان "أصلاً مستأنساً لديهم باطّراد مستشعراً في تحليّلاتهم"^٣ فإن هذا الفصل يُعنى تحديداً بتحقيق القول في "تنبّه النحويين إلى دور السياق أو الحال المشاهدة في مواطن الجواز النحوي"^٤.

^١ : محمد حماسة عبد اللطيف: النحو والدلالة ٢٨.

^٢ : نهاد الموسى: الأعراف ١٤٦.

^٣ : نهاد الموسى، الأعراف: ١٥٠.

^٤ : نهاد الموسى: قضية التحول إلى الفصحى ٦٣.

ويذهب القول ببعض علماء العربيّة المتأخّرين إلى أن يتداولوا أمر وضع التّحو ويردّوه لأمر يتعلق بطرق العرب في كلامها، فإن العرب وإن اطّردت سلائقهم في الأعم الأغلب على وجه هو الأكثر شيوعاً، فإن هذا الأغلب يكون لا بد من خروج عليه وخرق له، ما استهواهم شيء من القول على وجه لا يعينهم إن خالف مطرداً، أو شذ في قياس، ولذلك دخل التّحو كلامهم ليضبط له أصولاً، ويحفظ له قوانين تُعرّف الأجود والأمثل في بناء كلامهم، ويمثل لهذا الكلام السيوطي في الزهر، في باب يسمه بـ "معرفة أغلاط العرب" يقول عنه:

"عقد له ابن جنّي باباً في كتابه الخصائص، قال فيه: كان أبو علي يروي وجه ذلك ويقول: إنّما دخل هذا التّحو كلامهم، لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها ولا قوانين يستعصمون بها. وإنّما تحجم بهم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء فراغوا به عن القصد."^١

وهذه اللحظات من الزوغ عن الأصل، واستهواء الخروج عليه ينتج في كثير من الوقت أحكام الجواز التي نحن بصدد معالجتها في سياقات قولها. ولعل لحظ السياق هنا ليس لتبرير الخروج على الأصل، وإنّما لتحريّ رد تلك الخروجات إلى بنى عميقة متكوّنة للغة المقعد لها أصلاً، وهذا مما يبعث إلى القول بالتأويل النّحوي، وهو شكل من المعيارية في التعامل مع اللغة، إلا إنه ليس مما يُعاب عليه الدّرس اللغوي، بقدر ما هي نوع من التوسل بالكلام للتوصل إلى اللغة الكامنة في عقول أبنائها، والتي لا تظهر إلا من خلال عملية تحلي الكلام، وخروجه إلى الألسنة ولو بصور متفاوتة بتفاوت أولئك الناطقين بها.

وهذا التأويل والردّ إلى الأصل مما ينبئ بكون اللغة في حقيقتها تملكها الجماعة في ذاكراتها الجمعية، وليس للفرد منها مستقلاً إلا ما تمنحه إياه قدرته على الموافقة بين معاني التّحو ووظائفه وبين مقاصده التي تتجدد في المواقف المتباينة ويشاركه فيها المستمع أو من يحضر موقف الكلام أو من يكون مقصوداً بلفظ أو لحظ.

^١ : السيوطي، الزهر في علوم اللغة، ٤٩٤/٢.

والقول باجتماعية اللغة يعود إلى أبعد مما دوّن في اللسانيات الحديثة من ابتدائه مع دي سوسير، فالخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، حين سئل عن مصدر علل النحو التي يتخذها النحاة لتفسير الظواهر اللغوية، قال: "إن العرب نطقت على سجيّتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها"^١

إن هذه الرواية - وإن اقتطع هنا جزء يسير منها لدلالته - يمكن أن نستنبط منها بعض الحقائق، فاللغويون والنحاة القدامى أدركوا أن اللغة بناء محكم، وهي بهذا نظامٌ تمتلكه الجماعة، كما أن القدماء من النحاة وعوا أن تعليلاتهم وتأويلاتهم مجرد اجتهادات قد تقارب الحقيقة أو تفترق عنها، والحقيقة هي مقاصد أبناء اللغة التي يضمرونها في أثناء أدائهم لكلامهم ولا يمكن القبض عليها، وإنما يتوسّل بسياقاتها للاستدلال عليها.

وهذا الأداء للكلام المتجوّز من أبناء اللغة، هو ما يحاول النحاة إلحاقه بالتأويل والتقدير بما استقرّ لديهم من بنية أساسية للغة، وإن كانت مواطن الجواز النحوي تتعدد وتباين بحسب ما يمليه سياق الحال - مع الاعتبارات المجوّزة الأخرى - فإنها كذلك تختلف باختلاف عناصر السياق بين متكلم ومخاطب ومحيط عام بالحدث الكلامي، وفي هذا يتضح ما للنصوص من وجود اجتماعي ملموس، لا تترأى في مضامين النصّ فحسب، بل في استراتيجيات المشاركين أيضاً، وتكشف اللسانيات المبنية على طابع الممارسة عن أن قواعد اللغة في جملتها متغيرة طبقاً لمطالب المواقف الجارية.^٢

وعلى هذا فالنظم يكمن في المعاني الناتجة عن العلاقات النحوية، وفي المعاني الإضافية التي يستخرجها المتلقي بجهد عقلي ونظر ثاقب وروية، إنه يكمن باختصار في تقابل المعنى الذي قصد إليه المتكلم، والمعنى الذي فسره المتلقي، أو في تسخير التشكيل اللغوي في كفاءة تفسيرية (لدى المخاطب) للوصول إلى الكفاءة الإبداعية (لدى المتكلم).^٣

^١ : السيوطي، الاقتراح في علم النحو،

^٢ : نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، ١٨٥-١٨٧.

^٣ : فولفغانغ هاينه من، مدخل إلى علم اللغة النصي: ١٠.

^٤ : روبرت دي بوجراند : النص والخطاب والإجراء، ٩٣.

^٥ : سعيد حسن بحيري: دراسات لغوية تطبيقية ١٩٢.

وفيما يلي من هذا الفصل نتوقف لتفسير ذلك. فنبتدئ بالبات، أو المتكلم الذي يبتدئ العملية الكلامية، ونلاحظه في التراث التحوي العربي بوصفه مجوّزاً للأحكام التحوية في النظم والإعراب، ثم نكرر الشأن نفسه لدى كل من المتلقي مجوّزاً، والمحيط الخارجي كذلك.

أولاً : المتكلم مجوّزاً:

أ: في النظم:

يقول أحد الباحثين في العصر الحديث: "إن المتكلم والسامع هما العاملُ المؤثر في كل ما يتعلق بالمعنى، وإن الجماعة اللغوية هي العامل المؤثر في كل ما يتعلق بالمبنى، وذلك أن للمتكلم أن يختار ما يشاء من المعاني التي لا نهاية لها ليعبرَ منها في جمل لا نهاية لعددتها أيضاً، فهو مُحدِّث المعاني ومُنظِّمها، وهو بحسب دوافعه وأغراضه الاجتماعية وبحسب السياق يختار المعنى الدلالي للجملة، ووفقاً لهذا المعنى يختار المعاني المفردة المتمثلة في الألفاظ، ويؤلف بينها ويربط، ويوظف كل لفظة، فيختار ما يراه مناسباً لها من المعاني التحوية الخاصة كالفاعلية والمفعولية والإضافة، كما يختار ما يراه مناسباً لصيغة الجملة من المعاني التحوية العامة كالإثبات والنفي والخبر والإنشاء والشرط والتأكيد..."^١ ويؤيد هذا الرأي القول بأن الإعراب في اللغة العربية قيمةٌ وظيفية تساعد على أداء المعاني وتحديداتها.^٢ إن المتكلم - كما يقرر بعضُ الباحثين - هو المُنفِّذُ للعملية التحوية وهو الذي يحقق تصفية الأبنية المبذولة لأغراضه فيحدث المعاني التي يريد والعلامات التي يضع بين الصيغ والمركبات في فضاء التركيب.^٣

وليس أدل على كون المتكلم قادراً على تجويز بعض الأوجه التحوية الخارجة على الأصل القاعدي للجملة في بنيتها الأساسية أو الجوانية، من كلام صاحب الكتاب على ذلك، حين يلاحظ هذه القدرة بصورة متكررة، فيعزو للمتكلم وجوهاً من الأحكام

^١ :مصطفى حميدة : نظام الارتباط والربط : ٥٢.

^٢ :عدنان بن ذريل: اللغة والدلالة: ٨٨.

^٣ :المنصف عاشور: نظرية العامل ودراسة التركيب، ٦٦.

المُتَّبَسِّة بالأمثلة الكلامية التي يوردها في أبوابه المختلفة، وأظهر ما جاء عنده في هذا، تقريره الذي يورده في باب موسوم بـ "باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول"، هذا التقرير الذي غدا متكناً لأبواب التقديم والتأخير من بعده عند التحوين وأصحاب علم المعاني على السواء، يقول في بابه المتقدم من أبواب الكتاب: "... فإن قَدِّمَتِ المفعول وأَخَّرَتِ الفاعلَ جرى اللفظُ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبدُ الله، لأنك إنما أردتَ به مؤخراً ما أردتَ به مقدّماً، ولم تُرِدْ أن تَشْغَلِ الفعلَ بأول منه وإن كان مؤخراً في اللفظ. فمن ثمَّ كان حدُّ اللفظ أن يكونَ فيه مقدّماً، وهو عربيٌّ جيّدٌ كثيرٌ. كأنهم إنما يُقدِّمون الذي بيّنه أهمُّ لهم وهم بيّنه أغنى، وإن كانا جميعاً يُهمّانهم ويعنيانهم" ^١

إن هذا التصريح من سيبويه يمنح للباحث شيئاً غير يسير من الاطمئنان إلى أن النحاة الأوائل كانوا يُلْتَفَتون إلى المقام التخاطبي أو سياق الحال بمكوناته قبل أن يقطعوا في أحكامهم، وحين يُدونون قواعدهم، فقاعدة التقديم هذه من قواعد التوجيه التي لا تختص بباب نحوي بعينه، بل هي مُتَوَاتِرَةٌ في كثير من المواضع التي يتقدّم فيها شيءٌ مما أصله التأخير، والعناية والاهتمام إنما هما مطلبان مُلِحَّان لدى المتكلّم الذي تتابع المعاني في نفسه، فينفذ إلى لسانه ما هو أشد أهمية وأبلغ عناية، فيأتي الكلام متغيرة أجزاؤه عن رتبها الأصلية إلى صورة فرعية من الصور الجائرة في النظم العربي. وهذا يشبه قول عبد القاهر الجرجاني في أسرارهِ "وهذا الحكم - أعني الاختصاص في الترتيب - يقع في الألفاظ مُرتَّباً على المعاني المُرتَّبَة في النفس، المنتظمة فيها على قضية العقل" ^٢ فيقول أحد المحدثين: وتغير الرتبة لا يكون إلا لعلّة خطابية (تداولية). ^٣ أي لما يكون بين المتكلّمين من أغراض تداولية تخاطبية.

وإن كان المثال المذكور آنفاً من الكتاب يعدّ من أوضح أمثله في اعتباره المتكلّم مجوّزاً لأحكام نحويّة، إلا إنه ليس المثال الوحيد، فنورد فيما يلي شذرات متناثرة في كتابه تُرجع للمتكلّم الحكم في مُغايرة النظم بحذف أو مخالفة رتبة أو ما سواها، ففي باب يسميه

^١ : الكتاب ٣٤/١.

^٢ : عبد القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة: ٥.

^٣ : سعيد حسن بحري، عناصر النظرية التحوينية في كتاب سيبويه، ١٤٣-١٤٤.

"بَابُ مَا يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ فِيهِ مُضْمَرًا وَيَكُونُ الْمَبْنِي عَلَيْهِ مُظْهَرًا" يقول : "وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله. أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد وربي. أو مسست جسداً أو شممت ريحاً فقلت: زيد، أو المسك. أو دقت طعاماً فقلت: العسل." فهذا مثال فاقع على جواز حذف عمدة في الجملة الاسمية، وليس يجوز هذا الحذف سوى إرادة المتكلم وحواسه التي باتت معلمة بما يكفي لتكون مبتدأ يُبنى عليها حكم في جملة، فتميز حاسة السمع لذلك الصوت، أو معرفة العين لتلك الهيئة أو إلفُ اللمس لهذا المحس، كلها من حواس المتكلم التي غدت مبتدآت أُسند إليها الخبر الذي تُطق بالفعل في الموقف الكلامي المخصوص.

ومن أمثلة الجواز في التّظّم أيضاً حذفُ الأفعال في الجملة الفعلية، لأن في نيّة المتكلم أو أمنيته ما يسدّ مسدّه، ويُبقي عمله، وهذا مثال يورده سيبويه نقلاً عن أستاذه الخليل: "ومثل ذلك أيضاً قولُ الخليل رحمه الله، وهو قولُ أبي عمرو: ألا رجلَ إمّا زيداً وإمّا عمراً، لأنه حين قال : ألا رجُلْ، فهو مُتَمَنٍّ شيئاً يسأله ويريده، فكأنه قال: اللهم اجعله زيداً أو عمراً، أو وفّق لي زيداً أو عمراً..."^١.

ويسترسل سيبويه في كتابه في إيراد أمثلة متتالية، تُعلي من إرادة المتكلم، وتُعطيها الحقّ كلّهُ في توجيه نظم الكلام، ومن هذا ما يصرّح به من جديد:

"وذلك قولك: أقائما وقد قعد الناس، وأقاعداً وقد سار الركب، وكذلك إن أردتَ هذا المعنى ولم تُستفهم، تقول: قاعداً علّم الله وقد سار الركب، وقائماً قد علّم الله وقد قعد الناس."

وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو قعود، فأراد أن يُنبّهه، فكأنه لفظ بقوله: أتقوم قائماً وأتقعدُ قاعداً، ولكنه حذَف استغناءً بما يرى من الحال، وصار الاسمُ بدلاً من اللفظ بالفعل، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع.

^١ : الكتاب ٢/ ١٣٠.

^٢ : الكتاب ١/ ٢٨٦.

ومثل ذلك عائداً بالله من شرّها، كأنه رأى شيئاً يتّقى فصار عند نفسه في حال استعادة، حتى صار بمنزلة الذي رآه في حال قيام وقعود، لأنه يرى نفسه في تلك الحال، فقال: عائداً بالله، كأنه قال: أعودُ بالله عائداً بالله، ولكنه حذف الفعل لأنه بدلٌ من قوله: أعودُ بالله. فصار هذا يجري ههنا مجرى عياداً بالله. ومنهم من يقول: عائداً بالله من شرّ فلان.^١

وهكذا كان شأن التّحاة من بعد سيبويه، لحظوا قدرة المتكلّم، وأحقّيته في أن يُضمّر من الكلام أو يُبدل بحسب ما يُمكنه من تأدية مُرادِه، فيما لا يخلّ بقاعدة أصلية. فمن مُسوِّغات المتكلّم التي تذهب به إلى حذف بعض العناصر في الجملة كثرة استعمال التعبير بين المتكلّمين وشيوعه بما يحقق له نوعاً من المعلوماتية لا تحتاج إلى إيراد ما قد يفهم ضمناً، فمثل هذا ما يذكره المبرد في مقتضبه: "...فمن المصادر ما يكثر استعماله حتى صار بدلاً من الفعل، فقولك: حمداً وشكراً، لا كُفراً، وعَجَباً. إنما أردت: أحمد الله حمداً، فلولا الاستعمال الذي أبان عن ضميرك لم يحز أن تُضمّر، لأنه موضع خبر..."^٢

وأبين من ذلك كله في اعتماد المتكلّم عاملاً للأثر التّحوي، ما يقرره ابن جني صراحة في خصائصه حين يذهب إلى اعتبار المتكلّم هو العامل لا غيره، يقول: "ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به، بأن تقول: رفعت هذا لأنه فاعلٌ، ونصبت هذا لأنه مفعولٌ. فهذا اعتبار معنوي لا لفظي ... ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيدٌ جعفرًا، فإن ضَرَبَ لم تعمل في الحقيقة شيئاً.. فهذا هو الصوت، والصوتُ مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل... فأما في الحقيقة ومَحْصول الحديث، فالعملُ من الرّفع والتّصب والجرّ والجزم إنما هو للمتكلّم نفسه، لا لشيءٍ غيره"^٣.

ولسنا بصدد مناقشة قضية العامل هنا التي يذهب إليها ابن جني، ولكننا نُسلّطُ الضوء على اهتمامه بالمتكلّم الذي أخذ أشكالاً متعددة، فالمتكلّم عاملٌ، والمتكلّم أيضاً معيارٌ لقياس الخفة والثقل، وما يُبنى على الاستثقال من حذف أصوات وإبدالها، يقول: "إنهم إنما يقدّمون الأثقل ويؤخّرون الأخفّ من قبل أن المتكلّم في أوّل نُطقه أقوى نفساً،

^١ : الكتاب، ١/٣٤٠.

^٢ : المبرد: المقتضب: ٢٢٦/٣.

^٣ : ابن جني، الخصائص ١/١٠٩-١١٠.

وأظهر نشاطاً..^١، والمتكلم كذلك يوجب اختيارات نظامية متغايرة، فيجيز حذفاً يتوصل إليه بمعرفة غرض المتكلم " .. وذلك قولك: عندي عشرون، واشتريت ثلاثين، وملكت خمسة وأربعين. فإن لم يُعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة. فإن لم يُرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز. وهذا إنما يصلحهُ ويُفسده غرض المتكلم وعليه مدار الكلام^٢ فالحذف في هذا كله جائز، ولكن ما يجعله الاختيار، هو نية المتكلم التي تراوح بين الإلغاز والإبانة، بحسب سياق الذي يعنيه.

ومن الأمثلة المذكورة حول نية المتكلم التي تجعل ترك الذكر خيراً من الذكر المثل الشهير الذي تناقله كتب النحاة في ذكرها حذف الفعل العامل وبقاء أثره، ويذكره سيبويه أولاً: " ومن ذلك قولُ العربِ في مثلٍ من أمثالهم : اللهم ضبعا وذئبا، إذا كان يدعو بذلك على غنمِ الرَّجُل. وإذا سألتهم ما يعنون قالوا : اللهم اجمع أو اجعل فيها ضبعا وذئبا . وكلُّهم يُفسِّرُ ما ينوي. وإنما سهل تفسيره عندهم لأن المضر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهار^٣ .

ويعقب ابن جني على هذا المثل الذي ينقله عن سيبويه، قائلاً: " فهذا تصريح منهم بما ندّعيه عليهم، ونسبه إليهم"^٤ وهي لحة متبصرة من هذا التحوي، فكأنه يتمسك بأهداب تصريح من أبناء اللغة أنفسهم في تأويل ما أضمره اختياراً، وهذا يشبه تماماً عمل النحاة الذين ما يزالون يتبعون أوجه الكلام المفارقة لأصول الوضع اللغوي، ويحاولون فيها وجهها يقرب المثل المستقرى من الأصل المستنتج. ليعيد إلى أذهاننا تساؤلاً مضى في بدايات البحث، عن تلك الدورة ثلاثية المراحل بين ابن اللغة الناطق والمتكلم على سليقته، والتحوي الذي يقعد ويوصل لهذه السليقة، والأصولي الذي ينظر في عمل التحوي، وحقيقة تراتب هذه الدورة المتخيلة.

وابن جني نفسه، هذا التحوي النابه، يعقد في مصنفه الخصائص باباً يسميه شجاعة العربيّة، يقيمه على الأوجه التي تتخذها العربيّة في خروجها على الأصول الجوانية

^١ : ابن جني ، الخصائص ٥٥/١ .

^٢ : ابن جني ، الخصائص ٣٧٨/٢ .

^٣ : سيبويه ٢٥٥/١ وانظر الخصائص ٢٥٠/١ .

^٤ : ابن جني ، الخصائص ٢٥٠/١ .

للجملة العربيّة، ويخصّصه للحديث عن الحذف والزيادة والتّقديم والتّأخير والحمل على المعنى والتّحريف^١. وأظن أن في تسميته للباب شيئاً من المجاز المرسل، فهو يسميه شجاعة العربيّة وكأنّ به يقصد شجاعة ابن العربيّة الناطق بها على أوجه متجددة تستقيم لنيته وإرادته بما لا يكسر أصلاً، في الوقت نفسه الذي لا يستبقي فرعاً لا يعتليه ليحقق الثراء القولي الذي يتيح ثراء اللغة وسعتها.

ويتعاضد تصرف المتكلّم بطرائق القول مع حاله الشاهدة، لتمثل معا بعداً محكماً يذهب بالكلام مذهبه المقصود، ويقول ابن جنّي في هذا:

"وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها. وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل. وهم يريدون ليل طويل. وكأنّ هذا إنّما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها. وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك.. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنساناً! وتُمكن الصوت بإنسان وتفخمه، فتستغني بذلك عن قولك: إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك. وكذلك إن ذمته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنساناً! وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنساناً لثيماً أو لِحِراً أو نحو ذلك."^٢

ثمّ يجيء الزمان متأخراً بصاحب نتائج الفكر، فيكون هذا التأخّر عوناً له على طرح أنظار أبين، وملامح متكاملة الجلاء إلى حد بعيد، وهذا الذي نقوله يتسامع إلينا من بعض ما خلّف في مصنفه المذكور من مثل قوله: "لا يجوز إضمار حروف العطف، خلافاً للفارسي ومن قال بقوله، لأن الحروف أدلة على معان في نفس المتكلّم. فلو أضمرت لاحتاج المخاطب إلى وحي يسفر به عمّا في نفس مُكلّمه، وحكم حروف العطف في هذا حكم حروف النفي والتوكيد والتمني والترجي وغير ذلك، اللهم إلا أن حروف الاستفهام قد يسوغ إضمارها في بعض المواطن، لأن للمستفهم هيئة تخالف المخبر..."^٣ ويقول في

^١ : ابن جنّي ، الخصائص: ٣٦٦/٢.

^٢ : ابن جنّي ، الخصائص، ٣٧٠/٢.

^٣ : السّهيلي، نتائج الفكر: ٢٦٣.

موضع آخر " اعلم أن الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يعبر للمخاطب عنه بلفظ أو لحظ أو بخط..."^١

إن السّهيلي يعي أن الكلام وضع أصلاً للتعبير عما يتشكل في دواخل المتكلم، فلا يجوز بحال إذن أن يُقتطع شيء من هذا الدليل، ولو كان ذلك في حروف العطف، حتى لا يُنتقص شيء مما أراد المتكلم التعبير عنه، هذا التعبير الذي يتجسد بصور متعددة يشير إليها بقوله: لفظ أو لحظ أو خط، وأهم ما أود الإلماح إليه في أقواله تلك، إشارته " إلا أن حروف الاستفهام قد يسوغ إضمارها في بعض المواطن، لأن للمستفهم هيئة تخالف المخبر"، إن السّهيلي يسوّغ حذف حروف الاستفهام لأن في هيئة المستفهم أو السائل من القرائن ما يسد مسد أدوات الاستفهام تلك، وذلك يكون إما بتنغيم أو نبر أو حتى هيئة جسدية دالة على استفهام، وهذه كلها فيما يرى السّهيلي لا تكون في حروف العطف وفي حال الإخبار، وهذا ما ينقله صاحب الفصول المفيدة في الواو المزيدة عن جماعة من النحويين المتأخرين، يقول: " اختلفوا في إضمار حرف العطف، فالأكثر على أنه لا يضم لأن الحروف أدلة على معان في نفس المتكلم فلو أضمرت لم يكن شيء يدل عليها فلا يهتدى إلى مراد المتكلم، وكما أن حروف النفي والتوكيد والتمني والترجي ونحوها لا تضم فكذا حروف العطف، وإما إضمار حروف الاستفهام في بعض المواضع فلأن للمستفهم هيئة تخالف هيئة المخبر ففي الكلام ما يدل عليه، وذهب أبو علي الفارسي وجماعة من المتأخرين كابن مالك وابن عصفور ونحوهما إلى جواز ذلك وقيدوا المحققون عند فهم المعنى"^٢.

إن كل ما سبق من الإشارات، يبين حقيقة أن المتكلم بوصفه مُعلِّماً، يمكنه الخروج إلى أوجه جائزة يختارها بما يتناسب مع غرضه في التواصل، وإذا كانت الوظيفة المحورية للكلام هي الإعلام، فإن كفاءات تجلّي هذا الإعلام تختلف وتتعدد وتفاوت، وفقاً لاستثمار إمكانيات الكلام من ناحية، والغرض من هذا الإعلام من ناحية ثانية. أي وفقاً لسياق الإعلام والكفاءة اللغوية للمُعلم بما بين أساليب النمط الواحد من فروق، مع

^١ : السّهيلي، نتائج الفكر: ٢١٨.

^٢ : ابن كليلدي: الفصول المفيدة في الواو المزيدة ١٢٤/١-١٢٧.

ملاحظة أن هذه الفروق ينتج عنها تغير الغرض الإعلامي، وعليه فعلى الناظم أثناء إعلامه أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه - كما يسميها عبد القاهر^١ - وينبغي على المُعلِّم أن ينظر إلى هذه الفروق، ويستثمرها وفقاً لغرضه من الإعلام.^٢

ب: في الإعراب:

لا يتوقف الدور الذي يتحمله ابن اللغة المتكلم بها على تجويز وجوه متجددة في نظم الكلام، بحذف أو تغيير رتبة أو سواها.. بل يمتد دوره إلى تمكنه من تفضيل وجه إعرابي على غيره من الوجوه الممكنة، وفقاً لما عليه نيته، وهذا مما له إشارات جلية في مصنفات التّحويين وأعمالهم، فهذا سيبويه يقرر أن:

"مما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، أن ترى الرجل قد قدم من سفر فتقول: خيرَ مقدم. أو يقول الرجل: رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا، فتقول: خيراً وما سرّ، وخيراً لنا وشراً لعدونا. وإن شئت قلت: خيرُ مقدم، وخيرٌ لنا وشراً لعدونا. أما التّصّب فكأنه بناه على قوله: قدمتُ، فقال: قدمتَ خيرَ مقدم، وإن لم يسمع منه هذا اللفظ فإن قدومه ورؤيته إياه بمنزلة قوله: قدمتُ.."

وأما الرّفع فعلى أنه مبتدأ أو مبني على مبتدأ، ولم يرد أن يحمله على الفعل، ولكنه قال: هذا خيرُ مقدم، وهذا خيرٌ لنا وشراً لعدونا..."^٣

ولما كانت اللغة في تسميها، تتيح حذف بعض عناصر الجملة فإن التقدير، أو التأويل، من أهم الطرائق التي تعين ابن اللغة على مقصده، فاختلاف المقدر المحذوف، يجوز الذهاب بالمذكور إلى وظيفة أو حالة إعرابية تفيد معنى لا يتحقق بغيره من التقديرات المستبعدة، ويمثل سيبويه لهذا بما دوّن في كتابه:

^١ : عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز: ١٧٣ وما يليها.

^٢ : طارق النعمان: اللفظ والمعنى بين الأيدولوجيا والتأسيس المعرفي للعلم، ٣٢٢-٣٢٣.

^٣ : الكتاب، ١/٢٧٠.

" وزعم عيسى أنه سمع ذا الرمة ينشد هذا البيت نصبا:

لقد حَمَلْتُ قَيْسُ بنَ عَيْلانَ حَرْبَها على مُسْتَقْلٍ لِلنَّوائبِ والحرب
أحأها إذا كانتَ عِضاضاً سِما لها على كُلِّ حَالٍ من ذُلُولٍ ومن صعب
زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر
جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما علمت، فجعله ثناء وتعظيماً، ونصبه على الفعل
كأنه قال: أَذْكَرُ أَهْلَ ذاك، وأذكرُ المقيمين، ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره.
وهذا شبيه بقوله: إِنّا بني فلان نفعل كذا، لأنه لا يريد أن يخبر من لا يدري...
ولكنه ذكر ذلك افتخارا وابتهاً...

ومن هذا الباب في النكرة قول أمية بن أبي عائذ:
ويأوي إلى نِسوةٍ عَطَلٍ وشعثاً مراضيعَ مثل السَّعالي
كأنه حيث قال: (إلى نسوةٍ عَطَلٍ) صرن عنده ممن علم أنهن شعث، ولكنه ذكر ذلك
تشجيعاً لهن وتشويهاً. قال الخليل: كأنه قال: وأذكرُهن شعثاً، إلا أن هذا فعل لا يستعمل
إظهاره. وإن شئتَ جررتَ على الصفة.^١

فإرادة الرفع تمنح القول معنى يغير ذلك الذي يكون بإرادة التَّصَبُّ، فالرفع يفيد
مجرد الإخبار، في مثل قوله: إِنّا بنو فلان، ولكن ترك الرفع إلى التَّصَبُّ، يعني العُدُول من
مجرد الإخبار إلى الافتخار، فالتَّصَبُّ كائن على التخصيص، كأنه قال: إِنّا - أخص بني
فلان أو أعنيهم - ، وكذلك القول في المثال الثاني، فإرادة المتكلم التي تنحاز عن اختيار
الوصف المجرد للنسوة المذكورات، إلى تقصُّد إهانتهم يجعلهن مخصوصات للذم يذهب
بالاختيار الإعرابي إلى التَّصَبُّ دون الرفع.

٥٤٥٥٤٩

ويشبه القول فيما سبق القول على المثال التالي:
" وأما ما دخله معنى الدعاء فابتدئ به وهو نكرة، فلا يكون إلا في معنى الأحداث
والمصادر. فما ارتفع منه نحو سلامٍ عليكم. وويلٌ له، فإنما يرتفع لوجهين: أحدهما: أنك لما
كنت داعياً وكان الاسم المبتدأ النكرة هو المطلوب بالدعاء، صار كالمفعول ووقع موقعه،
كأنك قلت: أسأل الله سلاماً عليك. أو أطلب منه وياً للكافرين. ولكنك لم تنصبه كما

نصبت سقياً وجدعاً ورعياً وعقراً؛ لأنك تريد أن تشوب الدعاء بالخبر، كأنك تريد: سلام مني عليكم. فصار السلام في حكم المنعوت بقولك مني، فقوي الرفع فيه على الابتداء؛ لأن النكرة المنعوتة يبتدأ بها.

وهذا هو الوجه الثاني من الوجهين المحسنين للابتداء بها والتقدم لها؛ ألا ترى أن كل من يقول: سلام عليكم! إنما يريد أن يشعر بأنه مسلم ومحبي، فالسلام صادر منه لأنه في معنى التحية. وليس كذلك سقياً وجدعاً؛ لأن المتكلم بها ليس بساق ولا جادع ولا عاقر، وإنما هو طالب من الله تعالى هذه الأشياء فهي مفعولة.^١

ثانياً : المخاطب مجزأ:

أ: في التظلم:

يقول الدكتور نهاد الموسى في بحثه الموسوم بـ "الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية": "يمثل المخاطب أحد أعمدة الموقف الكلامي، وتصبح فائدة المخاطب معياراً لصحة الكلام ... ويشبه علم السامع أن يكون مسوَّغاً ثابتاً للحذف ... ويمثل علم السامع عندهم دليلاً على اختلاف جهات الكلام، وخروج العبارة عن مدلولها التحويلي الظاهري إلى معنى مختلف ... كما يصبح علم المخاطب شرطاً ضابطاً ... بل تصبح غاية الشكل المختار للتعبير موافقة حال المخاطب والسامع تحقيقاً لمطلب الإبلاغ فيه..^٢

وهذا الذي تنبه إليه د. الموسى وقرره هو ما نجده بالمباحات متفرقة في كتب النحاة في التراث العربي، فلقد لحظ التحويليون الأثر الذي يحدثه خروج الكلام إلى متلقٍ، بل كانوا يقررون أنه لولا وجود المتلقي لم يتكلم إنسان قولاً، يقول السهيلي في ذلك في نتائجه "ثم لما كان المخاطب مشاركاً للمتكلم في معنى الكلام، إذ الكلام مبدؤه من المتكلم،

^١ : السهيلي، نتائج الفكر، ٤١٢.

^٢ : انظر : نهاد الموسى: الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية ١٥٣-١٥٦.

ومنتهاه عند المخاطب، ولولا المخاطب ما كان كلام المتكلم لفظاً مسموعاً، ولا احتاج إلى التعبير عنه..^١

ويسبق هذا التقرير من السّهيلي إشارات متكررة لدى النّحاة بدءاً من سيويه، تفيد بأن المخاطب مسوّغ حاضر في أذهانهم لكثير من الظواهر النّظمية والإعرابية التي تخرج على أصول قواعدهم، فكانت عبارة "لعلم المخاطب" أو "لعلم السامع" مما يتكرر كثيراً في كتبهم، فمن أمثلة ذلك ما جاء في الكتاب "... وإنما أضمرنا ما كان يقع استخفافاً، ولأن المخاطب يعلم ما يعني، فجرى بمثله المثل، كما تقول: لا عليك، وقد عرف المخاطب ما تعني، أنه لا بأس عليك، ولا ضرر عليك..^٢

ويقول في باب يسميه (باب يحذف المستثنى فيه استخفافاً): "وذلك قولك (ليس غير) و(ليس إلا)، كأنه قال: ليس إلا ذاك، وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني..... ومثل ذلك أيضاً قوله:

لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم

يريد ما في قومها أحد، فحذفوا هذا كما قالوا: لو أن زيدا هنا، وإنما يريدون لكان كذا وكذا، وقولهم: ليس أحد، أي ليس هنا أحد.

فكل ذلك تخفيفاً، واستغناء بعلم المخاطب ما يعني"^٣

إن مراعاة المتكلم لحال المخاطب في تصريف الكلام وفق الأوجه الجائزة في نحو العربية بأن يقدّم أو يؤخّر، ويذكر أو يحذف تبعاً للشكل الكلامي الذي يحقق فائدة الكلام دون أن يلبس المعنى على السامع هو أحد صور شجاعة العربية التي تحدّث عنها صاحب الخصائص، فالكلام - كما تبين سابقاً - إنما يوضع أصلاً لإفادة المتلقي خبراً أو معنى، أو لإحداث تواصل بين طرفي العملية الكلامية، وكانت مراعاة هذا الملحظ شأنًا ماثلاً أيضاً في أعمال النّحاة بعد سيويه، يتناولون أوجه الكلام فيحللوها ويردون الفروع إلى أصولها.. فيستنتجون في كثير من أوجه الخروج على الأصل أن مراعاة المخاطب سببٌ مباشرٌ فيها، فبمجرد أن تتوافر القرائن المقالية أو الحالية التي تحقق للمخاطب شيئاً من

^١ السّهيلي: نتائج الفكر في النحو: ٢١٩.

^٢ الكتاب: ٢٢٤/١.

^٣ الكتاب: ٣٤٤-٣٤٦.

الفائدة، فإن ما يقابل هذه الفائدة من التركيب الكلامي يسقط، ولا يتكلف المتكلم تزيده بذكره.

ومن بديع أمثلة المبرّد ما يحكيه في باب رويد، يقول:

"واعلم أن رويداً تلحقها الكاف وهي في موضع افعل، وذلك قولك: رويدك زيده، ورويدكم زيده. وهذه الكاف التي لحقت رويداً إنما لحقت لتبين المخاطب المخصوص، لأن رويد تقع للواحد والجميع، والذكر والأنثى، فإنما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني، وإنما حذفها في الأول استغناء بعلم المخاطب أنه لا يعني غيره.

فلحاق الكاف كقولك: يا فلان، للرجل يقبل عليك. وتركها كقولك للرجل أنت تفعل، إذا كان مقبلاً عليك بوجهه منصتاً لك، فتركت يا فلان حين قلت: أنت تفعل؛ استغناء بإقباله عليك. وقد تقول أيضاً: رويدك، لمن لا يخاف أن يلتبس بسواه، توكيداً، كما تقول للمقبل عليك المنصت لك: أنت تفعل ذاك يا فلان، توكيداً.^١

ويعضّي المبرّد في ذكر الأمثلة الدالة على كون المخاطب مجوّزاً في النظم، وفي الحذف خاصّة. يقول: "... فأما قوله { إذا السماء انشقت. وأذنت لربها وحقت } فقد قيل فيها الأقاويل، فقوم يقولون: فأما من أوتي كتابه بيمينه هو الجواب. لأن الفاء وما بعدها جواب، كما تكون جواباً في الجزاء، لأن إذا في معنى الجزاء. وهو كقولك: إذا جاء زيد فإن كلمك فكلمه. فهذا قول حسن جميل.

وقال قوم: الخبر محذوف، لعلم المخاطب. كقول القائل عند تشديد الأمر: إذا جاء زيد، أي إذا جاء زيد علمت، وكقوله: إن عشت، ويكل ما بعد هذا إلى ما يعلمه المخاطب. كقول القائل: لو رأيت فلاناً وفي يده السيف.^٢

ويقول في مكان يلي هذا: "فأما حذف الخبر فمعروف جيّد، من ذلك قوله { ولو أن قرآنا سيّرت به الجبال بل لله الأمر جميعاً } لم يأت بخبر لعلم المخاطب. ومثل هذا

^١ : الكتاب، ٢٤٤/١.

^٢ : المبرّد، المقتضب: ٧٩/٢.

الكلام كثير، ولا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوماً بما يدل عليه من متقدّم خبر أو مشاهدة حال.^١

فالمبرد كما غيره من التّحويين، يحذف من الكلام، استغناء بفهم المخاطب للمعنى رغم ما كان في الكلام من حذف، ويستدل على فهم المخاطب بما قد يظهر في الكلام من قرائن كلامية (من متقدّم خبر) ، أو ما يحيط بالحدث الكلامي من شاهد الحال (أو مشاهدة الحال) .

ب - في الإعراب:

وكما كان المخاطب مجوّزاً في النظم، فإن بعض الأثر لرعاية حال المخاطب مما يجوّز للإعراب وجوهاً، ولعلّه من المنطقي أن يكون أثره في النظم أكبر من مثيله في الإعراب، ويسوّغ ذلك بأن وجوه الجواز التّحوي كائنة في النظم بصورة تفوق تلك التي في الإعراب، ومردّد ذلك إلى تسمّح الجملة العربيّة في نظمها، واتساعها وراثتها من خلال هذا الباب الذي تضبطه كثير من القرائن التي تحفظ للبنية أصلها العميق، بينما الأمر في الإعراب يختلف قليلاً، فإن النّحاة حاولوا جهدهم ضبط الإعراب في الوظائف التّحويّة، لأن علامات الإعراب في كثير من الوقت إنما هي أدلة على الوظائف التّحويّة، بالاستعانة بقرائن أخرى كالبنية الصرفية والمحل الإعرابي وسواها.

ومن الأمثلة التي يتوصّل بها إلى كون المخاطب مجوّزاً في الإعراب، أسلوب النعت المقطوع للترحم، أو لغير ذلك، "ومثاله في صفة الترحم مررت بزيد المسكين، يجوز فيه الخفض على الإتيان، والرّفعة بتقدير هو، والنّصب بتقدير أرحم. ومثاله في صفة الإيضاح مررت بزيد التاجر، يجوز فيه الخفض على الإتيان، والرّفعة بتقدير هو، والنّصب بتقدير أعني. ولا فرق في جواز القطع بين أن يكون الموصوف معلوماً حقيقة أو ادعاء، فالأول مشهور وقد ذكرنا أمثله. والثاني نص عليه سيبويه في كتابه فقال: وقد يجوز أن تقول:

^١ : البرد: المقتضب ٨١/٢.

مررت بقومك الكرام، يعني بالنصب أو بالرفع؛ إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم، ثم قال: نزلتهم هذه المترلة، وإن كان لم يعرفهم.^١

وإن كان تخريج بعض التّحاة للنعت المقطوع للرفع إنه من أبواب المبتدأ المحذوف وجوباً^٢، فإنه أيضاً يتخرج إعرابه على إضمار ناصب إذا جاء النعت مقطوعاً إلى النّصب، يقول ابن عقيل في موضع ثان:

"إذا قطع النعت عن المنعوت رفع على إضمار مبتدأ أو نصب على إضمار فعل نحو مررت بزيد الكريم أو الكريم أي هو الكريم أو أعني الكريم، وقول المصنف لن يظهرها معناه أنه يجب إضمار الرفع أو الناصب ولا يجوز إظهاره. وهذا صحيح إذا كان النعت لمُدح نحو مررت بزيد الكريم، أو ذم نحو مررت بعمر الخبيث، أو ترحم نحو مررت بزيد المسكين، فأما إذا كان لتخصيص فلا يجب الإضمار"^٣

والقصد بالنعت المقطوع يتجه إلى الاهتمام بالمخاطب، سواء أكان هذا الاهتمام رحمة أو مدحاً أو حتى للذم، فإن إظهار صفة المنعوت مما يوجه السّياق، فكأنك تريد تنبيه السامع بتحقيق صفة بعينها للموصوف فتخالف الإعراب المتوقّع، وهذا الإخلاف في التوقّع مما يقرع انتباه السامع إلى النعت المقصود.

ثالثاً: المحيط مجوّزاً

أ: في النّظم:

عني سيبويه بحركة العناصر المكونة للكلام، وما ينشأ عن التغير في رتب هذه العناصر من تغير في المعنى، كما عني بما بين الكلام وعناصر المقام من علاقات تجاذب قويّة تسهم بدور فعّال في تفسير النصّ تفسيراً مقبولا، فالعلاقة بين النصّ والمتكلم علاقة إنشاء

^١ : ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ٢٨٨.

^٢ : انظر شرح ابن عقيل، ٢٥٥/١.

^٣ : شرح ابن عقيل، ٢٠٤/٣-٢٠٥.

تكملها علاقة النص بالمخاطب وهي علاقة فهم. ويحدث التبليغ باكتمال الوصل بين هذه العلاقات في سياق مناسب.^١

وكتاب سيبويه يشتمل على أمثلة عديدة تبين إلى أي حد كان مؤلفه يهتم إلى اللغة لا إلى القواعد النحوية، وينفذ إلى طبيعتها وطبيعة الناطقين بها وظروف المعاني التي قصد بها التعبير عنها، دون أن يقف عند شكلها الظاهري وملاحظها المنطقية. التي كثيرا ما تتنافى مع طبيعة نشأتها وتطورها. من ذلك ما نجده له عندما يجانب النحو وضوابطه ويتكلم عن اللغة من حيث أداؤها للمعاني..^٢

والحديث عن المحيط الخارجي الذي ينشأ فيه الحدث الكلامي، يقتضي الإمام معطيات شتى تكتنف هذا المحيط، تتعلق هذه المعطيات بثقافة متعاطي اللغة، ومعتقدهم، وفكرهم بمستوياته المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والدينية، وما شابهها.. وغالبا ما تحدث اللغة بين متعاطيها شكلاً من أشكال الفكر والثقافة المشتركين، إن لم يكن هذا الاشتراك قائماً بالأصل بينهم، وعلى هذا القدر من الخلفيات المعرفية المشتركة التي تظلل المشهد القولي أو التخاطبي، فإنه يصبح من السهل، بل من المشروع أن يتجاوز الكلام عن قيود كثيرة توضع في بنيته الداخلية، مكثفياً بتحقيق أمن اللبس عن طريق هذا المشترك في البنية الخارجية للغة.

ومن أمثلة الكتاب التي تُبنى على لحظ المقام وكونه مجوّزا للخروج على البنية التنظيمية الأصلية في الجملة العربية، ما ينسبه سيبويه إلى الناس، أي أبناء اللغة، يقول: " وأما قول الناس: كان البر قفيزين، وكان السمن منوين، فإنما استغنوا هاهنا عن ذكر الدرهم لما في صدورهم من علمه، ولأن الدرهم هو الذي يسعر عليه. فكأنهم إنما يسألون عن ثمن الدرهم في هذا الموضع، كما يقولون: البر بستين، وتركوا ذكر الكرّ. استغنوا بما في صدورهم من علمه، وبعلم المخاطب، لأن المخاطب قد علم ما يعني، فكأنه إنما يسأل هنا عن ثمن الكرّ كما سأل الأول عن ثمن الدرهم. وكذا هذا وما أشبهه، فأجره كما أجرته العرب."^٣

^١ : انظر حول هذا الموضوع: سعيد حسن بحري، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، ١٨٠.

^٢ : حسن عون، اللغة والنحو، ٨٧.

^٣ : الكتاب، ٣٩٣/١

ويبني على المثال نفسه المبرّد في مقتضبه: "وقولهم أرخص ما يكون البر بستين، تأويله: الكرّ بستين، ولكنهم حذفوا الكرّ لعلمهم بأن التسعير عليه يقع.

فكل ما كان معلوماً في القول جارياً عند الناس فحذف جائز..."^١

فعرّف الناس في تبايعهم، جوّز لهم أن يحذفوا بعض أجزاء الكلام، اكتفاء بما أصبح متداولاً بينهم، وما أملت عليهم قوانينهم التجارية التسويقية من أعراف وزن وسعر وما أشبهها.. وهذا مثال آخر لسيبويه، يندرج في السياق نفسه، يقول: "ومثله (بيع المَلَطَى لا عهد ولا عقد) وذلك إن كنت في حال مساومةٍ وحال بيع، فتدع أباعك استغناء لما فيه من الحال.

ومثله: مواعيد عرقوب أخاه بيثرب.

كأنه قال: واعدتني مواعيد عرقوب أخاه، ولكنه ترك (واعدتني) استغناء بما هو فيه من ذكر الخلف، واكتفاء بعلم من يعني بما كان بينهما قبل ذلك."^٢

فضرب المثل بعرقوب وإخلافه المواعيد إنما هو من القدر المشترك بين أهل اللغة، فليس من أحد إلا ويعرف قصة عرقوب مع أخيه ومماطلته إياه في إنجاز ما وعده، فتأتي عبارة "مواعيد عرقوب" على قصد: واعدتني مواعيد عرقوب"، لتعتب على من يقرمط في عاداته^٣، فاستغني عن ذكر الفعل الناصب لحضوره في ثقافة المتكلمين، وما تعارفت عليه أحوالهم..

وتملك المحيط الخارجي بأبعاده كافة من مضاء الأثر ما يجعل اللغة تستغني عن عناصر كانت في تركيب للكلام قد وضعت أصلاً للتأكيد، ومما هو معلوم لدى النحاة أن ما يؤتى به للتأكيد فحذفه غير جائز، لمناقضة الحذف للمراد بالتوكيد، ومن أمثلة هذا الحذف الذي يقوّيه المقام، وإن كان مرفوضاً إذا وقفنا إلى المقال وحده ما يذكره ابن جني: "وحذف الحال لا يحسن. وذلك أن الغرض فيها إنما هو تأكيد الخبر لها، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف؛ لأنه ضد الغرض ونقيضه..

^١ المبرّد، المقتضب، ٢٥٤/٣.

^٢ الكتاب، ٢٧٢/١.

^٣ انظر كذلك: ابن يعيش، شرح المفصل،

^٤ وهذا لدى سيبويه وغيره، انظر على سبيل المثال: الكتاب ص، مغني اللبيب ص، ابن يعيش ص.

فأما ما أجزناه من حذف الحال في قول الله تعالى: {فمن شهد منكم الشهر فليصمه} أي فمن شاهده صحيحاً بالغاً، فطريقه أنه لما دلت الدلالة عليه من الإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفاً. وأما لو عريت الحال من هذه القرينة، وتجرّد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجهه.^١

فقرينة الحذف هنا، ما أجمع عليه أهل الدين، والمشرعون من أن الصوم فريضة على البالغ القادر الصحيح، وأما من لم تنهياً له هذه الشروط فالحكم ساقط عنه، ولا تكليف له، وهذا التشريع النصي إنما جاء بأوجز اللفظ، لما في شريعة المحتكمين إليه وسنتهم ما يفسّر لهم، ويحقق لهم الفهم اللازم لمقاصد النص، وإن حذف منه هذا التخصيص بذكر الحال "صحيحاً بالغاً"؛ فإنّ لهم من الثقافة الدينية ما يجوز هذا.

وليست الثقافة الدينية والاجتماعية والاقتصادية فحسب هي المشترك بين أبناء اللسان والعرف الواحد، بل لهم من ثقافة البيئة، ومحيط الأرصاد ما يعتمدونه مشتركاً يفوّون معاً إليه، وعليه "جاز في مثل: الليلة الهلال، على تقدير حذف المضاف، والتقدير الليلة حدوث الهلال، أو طلوع الهلال، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، لدلالة قرينة الحال عليه، لأنك إنما تقول هذا عند توقع طلوعه، فلو قلت الشمس اليوم أو القمر الليلة لم يجز إلا أن يكونا متوقعين...".^٢

ب: في الإعراب:

يقول فندريس في كتابه المسمى "اللغة": "والواقع أن اللغة النحوية المنظمة تنظيماً منطقيّاً لا تستقل عن اللغة الانفعالية"^٣

ويصحح هذا التقرير المتأخّر في الزمان، نحائنا الأوائل، الذين وعوا - بلا مبالغة أو تكلف - أن البنية الأساسية للغة أو كما يسميها فندريس اللغة النحوية، أي المثالية، ليست جامدة أو منقطعة عن المؤثرات الكلامية التداولية وما يعترضها من صور الانفعال،

^١ : ابن جني، الخصائص، ٢/ ٣٧٨.

^٢ : ابن يعيش، شرح المفصل، ١/ ٩٠.

^٣ : فندريس، اللغة، ١٩٦.

أو الحياة التي تُحيط بتعاطي هذه اللغة، لهذا يذهب أحد الباحثين ليقرر مُنفعلاً: "وأعتقد اعتقاداً لا يخالجه ريب في أن ابن جني في دراسته لأحوال هذا اللسان كان مدركاً إدراكاً لا يلتبس عليه أنه يبحث في السليقة اللغوية لهذه الأمة، وأن البحث اللغوي وخصوصاً في كتاب الخصائص بحثٌ في الأصول التي كانت تضبط ملكة البيان عند أصحاب هذا اللسان، بل إني أذهب إلى أبعد من ذلك فأقول إن سيبويه ومن سبقه من النحاة ارتبط تفكيرهم النحوي بهذا المترع الذي لا أخطئه كلما طالعتُ تراث هذه الطبقة. وهو تحليل السليقة اللغوية، ومنازعها في الإبانة واستشفاف القواعد والقوانين التي انطوت عليها هذه السليقة."^١

وهذا القول تؤيده الشواهد، التي نتقناها في كتب النحاة، فمما كان الحكم في اختيار الوجه الإعرابي راجعاً لأبناء اللغة، بناءً على مقاصدهم، وما تعارفوا عليه في أحوالهم، هذا المثال الذي يستغرق سيبويه في الكلام عليه صفحات متعددة من كتابه، "وذلك قولك: له عِلْمٌ عِلْمُ الفقهاء، وله رأيٌ رأيُ الأصلاء، وإنما كان الرفع في هذا الوجه لأن هذه خصال تذكرها في الرجل، كالحِلْم والعقل والفضل، ولم تُرد أن تُخبر بأنك مررتَ برجلٍ في حالٍ تَعْلُم ولا تَفْهَم، ولكنك أردتَ أن تُذكر الرجلَ بفضله فيه، وأن تجعل ذلك خصلةً قد استكملها، كقولك: له حسبٌ حسبُ الصالحين، لأن هذه الأشياء وما يشبهها صارت تحليةً عند الناس وعلامات."^٢

إن صفات العلم والفضل والفقهاء، مما أصبحت حلية وعلامة لدى أبناء المجتمع، فأصبح الأقرب إلى الفهم في أمثلة كالواردة، أن تكون صفات للمتكلم عنهم، وليست أحوالاً طارئة، فيوجه الإعراب بناءً على هذا من التصب إلى الرفع، ولو أريد بها مجرد ذكر الحال المشاهدة للحظة إطلاق العبارة، لاختير التصب وجهاً.

ومن الأمثلة التي تورد في هذا الباب أيضاً، ما يجيء في أسرار العربية من قول الأنباري: "فإن قيل: كيف يُقام المفعولُ مقامَ الفاعل، وهو ضِدُّه في المعنى؟ قيل: هذا غيرُ غريبٍ في الاستعمال، فإنه إذا جاز أن يُقال: مات زيدٌ، وسُمي زيدٌ فاعلاً، ولم يُحدث

^١ : محمد أبو موسى، دلالات التراكيب، ٧.

^٢ : الكتاب، ٣٦١/١.

بنفسه الموت، وهو مفعولٌ في المعنى، جازَ أن يُقام المفعولُ هنا مقامَ الفاعل، وإن كان مفعولاً في المعنى، والذي يَدُلُّ على أن المفعولَ ههنا أُقيم مقامَ الفاعل، أنَّ الفعلَ إذا كان يتعدَّى إلى مفعول واحدٍ، لم يتعدَّ إلى مفعولٍ البتَّة... وإن كان يتعدَّى إلى مفعولين، صار يتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ..^١

فمنطق المتحدثين باللغة وثقافتهم، تفيد بالقطع أن الميّت لا يكون فاعلاً، بل مفعولاً فحسب لقوة خارجية فاعلة، ولكن ما سوَّغ مجيء الكلام على أنه فاعل وليس مفعولاً، فيأخذ الرّفع لا النّصب، أن مما هو منطقي معروف شائع أن الميّت لا يكون فاعلاً، وسهل القول بفاعليته، عدم خشية اللبس، وأمنه التام، ففاعل الموت معروف، وإن اطرّدت نسبته في بنية التراكيب إلى المفعول. فهذا من التجوُّز الحاصل لتحقيق المعرفة وأمن اللبس. ومما يجدر ذكره هنا أيضاً أن من أثر سياق الحال أو المقام على التوجيه الإعرابي أن الفاعلية قد فارقت معناها اللغوي الأول والمتعلّق بأن الفاعل هو من قام بالفعل، لتتخذ معنى اصطلاحياً جديداً يكتفي بوصف مجرد الإسناد.

^١ : الأنباري، أسرار العربية، ٨٥.

وفى الختام

سعت هذه الدراسة إلى محاولة تلمّس أثر سياق الحال على انبناء الجملة العربية، وذهبت إلى الوقوف على وجه العلاقة الكائنة بين وجوه الجواز النحوي وسياق الحال بعناصره المختلفة من متكلّم ومخاطب ومحيط عام يكتنف الحدث الكلامي. وبعد طول النظر الذي آثر أن يكتف الأثر، بإيجاز القول في أهم ما أفضى إليه الجهد، وأن يحكم الفصول على قدر ما يُبين عن الصورة دون أن يتكثّر بذكر ما أصبح مُتعيّناً في الأفهام، متعارفاً من الأحكام، خلّصت الدراسة بعد هذا إلى ملاحظ نوجزها فيما يلي:

- أحكام الجواز النحوي هي إحدى أشكال الأحكام التي يُصدرها النحوي ليعطي بعض الصور الخارجة على أصل القواعد مشروعيّتها. وهذه الأحكام هي القسم المقابل لأحكام بالوجوب تكون أيضاً في بنى جملية مُفارقة لما اطّرد من البنى الأساسية للجملة العربية.
- تتعدد صور الجواز النحوي التي تأتي عليها الجمل العربية، فبعض هذه الصور يتعلّق بنظم الجملة وما يكون بين أجزائها من تعالق يتخذ أنساقاً مُعيّنة في الترتيب أو الذكر والحذف، وتتصل صور أخرى بوجوه الإعراب التي يمكن للوظائف النحوية أن تبادها أو تنتقل بينها.
- انطلق النحاة في ضبطهم للغة من وصف منطوق ابن اللغة الصادر عن سليقة لا يستعمد أن يتكلّفها، ووصفهم لهذا التعين الكلامي كان سبيلهم إلى التحقق من البنية العقلية المُستدخلة قبلاً في وعي مجموعة الناطقين باللسان الواحد، ثمّ كان ضبطهم لمعايير هذه اللغة وقواعدها مُراعياً للمطرّد الشائع.
- اللغة العربية - كما سائر اللغات - لغة اجتماعية تحرص على أداء الوظائف التواصلية والتداولية بين مجموع الناطقين بها علاوة على أدائها للوظيفة التعبيرية، وهي في حرصها هذا تُراعي أن يكون مستوى الأداء ملائماً أو موافقاً للظروف التي تُحيط بهذا الأداء، وتتسع لفظة الظروف لتشمل ما يتعلّق

بالمُتخاطبين من مقاصد وثقافات ومُعتقدات، وما يلفُّ المحيط الكلامي من
شخص يستمعون ويشاركون، ومؤثرات طبيعيّة وثقافية وما سواها.

- من أهم أشكال اجتماعيّة اللغة ومواءمتها لأحوال مستخدميها ومقاماتهم ما
يكون من خروج اللغة عن بنيتها الأساسيّة ونحوّها عن صورها العميقة إلى
وجوه غير منحصرة، تتلوّن بما يُجَلِّي للمقامات المتحدّدة أوجهاً في القول لا
تخرق أصول القواعد وإنما تطوّعها بما يحقق مقاصد أبناء اللغة، وهي ما أشارت
إليه الأطروحة من وجوه الجواز النحوي.

- يُعد الخروج عن أصل القواعد النظمية بالحذف أو تغيير الرتبة من أكثر صور
الخروج تعاقباً على الجملة العربية، فالحذف يحقق غاية من أبلغ ما يطمح إليه
العربي في نطقه، أعني التّخفيف، فما كان مفهوماً ومأمون اللبس من القول
وإن سقطت بعض أجزائه بالإضمار أو الحذف هو غاية ابن اللغة التي يفنيء
إليها، فما كان منطوقاً بالمقام استغنى عنه المقال بلا تردد. وأما تغيير الرتبة فآلية
للنظم يتوخّاها الناطق باللغة ليقدم ما يحرص على أن يكون أول التعريف أو
غايته، ويقدم ما ملأ نفسه ووجدانه من قول لا ينتظر إلى نهاية الجملة ليُلْفِظ أو
يبلّغ. وكذلك التأخير قد يكون للتشويق أو الإلغاز أو الإثبات بكونه آخر ما
يسمع فيستقرّ لدى السامع.

- اهتمت مجموعة من المدارس اللسانية الحديثة بفكرة اجتماعية اللغة، ووظيفتها
التواصلية التداولية، من هذه المدارس حلقة براغ اللغوية، والاتجاه البراغماتي،
والوظيفي، والتّسقي، ولكن أهمها المدرسة الإنجليزية التي يتزعمها فيرث، عالم
اللغة الذي صاغ نظرية سياق الحال مستفيداً بجهد الانثربولوجي مالينوفسكي،
هذه النظرية التي أثّرت وأثّرت في صيرورة الدرس اللساني الحديث، وأخرجته
من انغلاقه على النص، واعتباره بنية منقطعة عن محيطها، وأعادت للغة حياتها
بإعادتها للتأثير والتأثر بسياقاتها الحيّة المختلفة.

- على الرغم من أن النحاة العرب القدماء لم يظهر أن من همهم صوغ نظرية لسانية يعتمدونها في مقارنة اللغة ووصفها وضبط قواعدها، إلا إن مشابه عديدة قريبة الحدس والفهم إلى الأنظار اللسانية في المدرسة السياقية والوظيفية ظهرت متناثرة في مصنفاتهم، وتفاوت إلحاحها عند عدد منهم، فممن ظهرت عنده هذه الإلماحات على استحياء أو كانت عجلت في تقريرها، إلى من ثبتت لديه الرؤية لتكون أشبه شيء بنظرية متكاملة مستبطنة في حس العالم المرفه، الذي لم يُحرم من العام أو الكوني من النظر اللساني. وإن مثلنا لهذا الأخير بـسيبويه وابن جني لكان حسينا.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر

- الأنباري، أبو البركات كمال الدين (ت: ٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، قدّم له وعلّق عليه: حسن حمد، بإشراف: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨.
- _____، أسرار العربية، تحقيق: بركات يوسف هبّود، دار الأرقم للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٩.
- الجاحظ، عمر بن بحر بن محبوب الكناي البصري (ت: ٢٥٥هـ)، البيان والتبيين، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجيل، لبنان. د.ت.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت: ٤٧٤هـ)، أسرار البلاغة، تحقيق: محمود شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط١، ١٩٩١م.
- _____، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، ط٣، ١٩٩٢م.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت: ٣٩٢)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٥٢.
- _____، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ط١، ١٩٧٢.
- أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط
- الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ)، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٩٩٥.
- الرضي، محمد بن الحسن الاسترأبادي (ت: ٦٨٦هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- الزركشي، محمد بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٩٨٠.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر (ت: ٥٣٨هـ)، أساس البلاغة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦.

- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي (ت: ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٧.
- السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، دار الاعتصام.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت: ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١.
- السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ترجمه وضبطه وصححه: محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار الجيل ودار الفكر، بيروت.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت: ٦٧٢هـ)، شرح ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م.
- القزويني (٧٣٩هـ-)، الإيضاح في علوم البلاغة، تعليق وتحقيق: محمد السعدي فرهود وآخرون، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط٦، ١٩٩٩.
- الكفوي، الكليات، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ط٢، ١٩٨٢.
- ابن كليكيدي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن عبد الله العلائي الدمشقي الشافعي (ت: ٧٦١هـ)، الفصول المفيدة في الواو المزينة، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ١٩٩٠.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت: ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الدعوة، تركيا، ط٢، ١٩٨٩.
- ابن منظور: لسان العرب
- ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وتعليق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٨.

- شرح قطراندي وبل الصدي، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط ١١، ١٣٨٣هـ -
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت: ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).

ثانيا : المراجع

- إبراهيم مصطفى، إحياء النحوي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر: القاهرة، ١٩٣٧م، ١٩٥٩م.
- أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط ١، ١٩٨٦م.
- _____، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، ط ١، ١٩٨٥م.
- _____، المنهج الوظيفي، ضمن قضايا المنهج في اللغة والأدب، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ١٩٨٧.
- أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق.
- بوجمعة الأخضر، التفكير اللساني العربي القديم (تساؤلات حول إعادة القراءة)، ضمن قضايا المنهج في اللغة والأدب، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ١٩٨٧.
- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، ...
- تمام حسان، الأصول (دراسة استمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م.
- جون ليونز، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة: عباس صادق الوهاب، مراجعة: يونس عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧.
- _____، اللغة وعلم اللغة، ترجمة: مصطفى التوني، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٧.
- حسن عون، اللغة والنحو، دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، مطبعة رويال، الإسكندرية، ط ١، ١٩٥٢م.

- حلمي خليل، مقدمة لدراسة اللغة، دار القلم، دبي، ط١، ١٩٨٩.
- دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، ترجمة: صالح القرمادي، محمد الشاوش، محمد عجيبة، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥.
- ر.هـ. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ترجمة: د.أحمد عوض، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٧.
- روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة: تمام حسّان، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٩٩٨.
- سعيد حسن بحيري، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، مكتبة زهراء الشرق، ١٩٩٩.
- _____، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه (محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي)، مكتبة الأنجلو المصرية، ط١، ١٩٨٩.
- السيد أحمد علي محمد، تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط١، ١٩٩١.
- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٢.
- طارق النعمان، اللفظ والمعنى بين الأيدلوجيا والتأسيس المعرفي للعلم، سينا للنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩٤.
- طاهر سليمان حمّودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي،
- عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس، ١٩٨١.
- _____، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤.
- عبد العزيز عبده أبو عبد الله، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس - ليبيا، ط١٩٨٢، ١.
- عبد القادر المهيري، وآخرون، أهم المدارس اللسانية، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية.
- _____، وآخرون، النظرية اللسانية والشعرية (في التراث العربي من خلال النصوص)، الدار التونسية للنشر، ط١.

- عبد الكريم مجاهد، الدلالة اللغوية عند العرب، دار الضياء.
- عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربيّة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
- عدنان بن ذريل، اللغة والدلالة (آراء ونظريات)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٨١.
- عزّ الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي (قراءة لسانية جديدة)، كلية الآداب، سوسة، دار محمد علي الحامي، تونس، ١٩٩٨م.
- علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، ١٩٧٣.
- فاضل السّاقى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٧٧.
- فاضل السامرائي، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر، عمّان، ط١، ٢٠٠٠م.
- فان دايك، النص والسّيق (استقصاء البحث في الخطاب الدلالي التداولي)، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق.
- فنديس، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠.
- فولفانج هاينه من و ديتر فيفهيغر، مدخل إلى علم اللغة النصي، ترجمة: فالح بن شبيب العجمي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٩.
- كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، ١٩٨٥م.
- كمال بشر، علم اللغة الاجتماعي (مدخل)، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط٣، ١٩٩٧.
- مازن المبارك، معجم المصطلحات اللسانية (فرنسي.إنجليزي.عربي)، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٩٥.
- محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربيّة، دار الشروق، القاهرة، ط١، ١٩٩٦.
- _____، النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي-الدلالي)، دار الشروق، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠.
- محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥.
- محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النّظري، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٨٢.

- محمد مفتاح، مجهول البيان، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٠.
- محمد أبو موسى، دلالات التراكييب (دراسة بلاغية)، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٩٧٩.
- محمود السعران، علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، دار النهضة العربية، بيروت.
- مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان، ط١، ١٩٩٧.
- مصطفى لطفي، اللغة العربية في إطارها الاجتماعي.. دراسة في علم اللغة الحديث، معهد الإنماء العربي، ١٩٨١.
- المنصف عاشور، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، منشورات كلية الآداب بمنوبة، ط١، ١٩٩١.
- _____، نظرية العامل ودراسة التركيب (ضمن صناعة المعنى وتأويل النص)، منشورات كلية الآداب بمنوبة، ١٩٩٢.
- نصر حامد أبو زيد، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط٣، ١٩٩٤.
- _____، النص، السلطة، الحقيقة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٥.
- نهاد الموسى، قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث، دار الفكر، عمان، ط١، ١٩٨٧.
- _____، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، ط١، ١٩٨٠.
- هــسون د.، علم اللغة الاجتماعي، ترجمة: محمود عياد، نصر حامد أبو زيد، محمد أكرم سعد الدين، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٩٩٠م.

ثالثاً: الدوريات

- أحمد العلوي، آية الفكر وكبرياء النظر، الموقف، الرباط، ع١٩٨٧، ١.
- أحمد العلوي، أسس منهج البحث في اللغويات العربية، مجلة كلية الآداب والعلوم

- الإنسانية، فاس ، ع ١، ١٩٧٨.
- أحمد المتوكل، مبدأ الوظيفية وصياغة الأنحاء، مجلة المناظرة، السنة ٢، العدد ٣، ١٩٩٠.
- جون ليونز، ما معنى نظرية المعنى عند فيرث، ترجمة: عبد الكريم مجاهد، آفاق عربية، كانون الأول ١٩٩٠.
- مصطفى غلفان، الإشاريات والمقام التواصل، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، ع ٢، ١٩٨٥.
- مصطفى غلفان، نحو علاقة جديدة بين اللسانيات ومناهج تحليل النص الأدبي - ملاحظات حول تحليل لغة المعنى - ، حوليات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة الحسن الثاني ، الدار البيضاء ، ع ٣، ١٩٨٦م.
- نهاد الموسى، الأعراف أو نحو اللسانيات الاجتماعية في العربية، المجلة العربية للدراسات اللغوية، الخرطوم، مج ٤، ع ١، ١٩٨٥.
- نهاد الموسى، الوجهة الاجتماعية في منهج سيبيويه في كتابه، مجلة حضارة الإسلام، دمشق، ١٩٨٤.
- يحيى أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، عالم الفكر، المجلد العشرون، العدد الثالث، الكويت، ١٩٨٩م.

رابعاً: الرسائل الجامعية

- عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٢.
- لطيفة النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، ١٩٩٥م.
- محمد علي عبد الله، الجواز في النحو العربي، رسالة دكتوراة، جامعة دمشق، ١٩٩٤.
- محمود الجاسم، التأويل النحوي حتى نهاية القرن الثالث الهجري، رسالة ماجستير، جامعة حلب، ١٩٩٥.

Abstract

OPTILONAL GRAMATICAL ROLES AND THE CONTEXT OF SITUATION

Prepared by: OLA M. M. DHUHAIR

Supervised by: Dr. Nihad al-mousa

This study aims at investigating an aspect of grammar in Arabic; namely, optional grammar rules and the context of situation.

This aspect took a main position in the Arab grammarians works, they described Arabic and established its rules with regard to the fact that there were many optional forms in parsing and words sequences which differ from sentence basic structure. There were different, linguistic and non-linguistic reasons, for this phenomenon, one of which is the context of situation.

The study falls into three chapters: the first chapter deals with optional grammar principals in Arab grammarians' works, while the second chapter considers the context of situation in old and modern linguistic studies. Finally the third chapter seeks the relationship between grammar optional principles and the context of situation in Arabic grammar tradition.

The research try to approach the old grammatical project through modern linguistic perspective and in the light of different functional trends and schools. My aim is to reveal objectively the outstanding efforts of the old Arab grammarian in description of structure and rules which enable us to see features of a comprehensive found, later on , by De Saussure , Firth and others .